1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

مجلة البحوث
في العلوم المالية والمحاسبية

مجلة علمية محكمة سداسية متخصصة
في العلوم المالية و المحاسبية تصدر
عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة -الجزائر

رقم الإيداع : 1069.2016 العدد: 2017/04 ر.د.م.د: 2543-3725

قواعد النشر بالمجلة

للنشر بالمجلة يشترط جملة من القواعد يجب احترامها، وتتمثل في ما يلي:

- الالتزام بالتحليل العلمي والتقيد بالمعالجة الموضوعية.
- التقيد بالطريقة المنهجية العلمية في كتابة المقال.
- استعمال برنامج **Word** في الكتابة مع خط **Simplified Arabic** بحجم 14، هامش 3سم على اليمين و2سم على باقي جوانب الصفحة.
- لا يزيد حجم المقال عن 20 صفحة بما في ذلك الهوامش.
- تكتب الهوامش في نهاية المقال آليا حسب برنامج **Word** .
- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره أو تقديمه في ملتقيات.
- يكون المقال مصحوبا بملخص في حدود 100 كلمة، بلغة المقال، على أن يكون الملخص الثاني باللغة أجنبية.
- تقبل المجلة المقالات المحررة باللغات الثلاث التالية دون سواها: العربية، الفرنسية والانجليزية.
- لا تقبل إلا المقالات المتخصصة في العلوم المالية والمحاسبية، والتخصصات ذات الصلة.
- ترحب المجلة بتقديم دراسات مختصرة في حدود 10 صفحات تتناول الكتب الجديدة والتعريف بها أو دراسات نقدية علمية وبناءة للمقالات المنشورة.

- جميع المراسلات تتم من خلال:

recherche.sfc@gmail.com

موقع المجلة على البوابة الوطنية للمجلات العلمية:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/99

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.

الهيئة العلمية لمجلة: البحوث في العلوم المالية والمحاسبية

الرئيس الشرفي للمجلة	أ.د بداري كمال	مدير جامعة المسيلة- الجزائر
رئيس التحرير	أ.د. بلعجوز حسين	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
هيئة التحرير	أ.د بوقرة رابح	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د برحومة عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د دبي علي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د بوجلال محمد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د سعيدي يحي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.غزي محمد العربي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
أمين التحرير	د. بن واضح الهاشمي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
الهيئة العلمية	أ.د خبابة عبد الله	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د براق محمد	المدرسة العليا لتجارة- الجزائر
	أ.د شيحة خميسي	جامعة الجزائر03 - الجزائر
	أ.د شنوف شعيب	جامعة بومرداس- الجزائر
	أ.د عقاري مصطفى	جامعة باتنة- الجزائر
	أ.د بن بلغيث مداني	جامعة ورقلة- الجزائر
	أ.د بوثلجة عبد الناصر	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان- الجزائر
	أ.د يحياوي نعيمة	جامعة باتنة- الجزائر
	أ.دبشوندة رفيق	جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
	أ.د يحياوي مفيدة	جامعة بسكرة- الجزائر
	أ.د محمد عبد الله المومني	جامعة جدارة - الأردن
	أ.د كمال خليفة أبو زيد	جامعة الإسكندرية- مصر
	أ.د جفلاط عبد القادر	جامعة ليل - فرنسا
	أ.د بوصوار يوسف	جامعة سعيدة- الجزائر
	أ.دبنبوزيانمحمد	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان- الجزائر
	أ.د براقي التيجاني	جامعةسطيف- الجزائر
	أ.د. مؤيدالساعدي	المعهدالتقنيالمسيب- العراق
	أ.د مأمون حمدان	جامعةدمشق – سوريا
	أ.د زياد هاشم يحيى السقا	كليةالإدارة والاقتصاد جامعةالموصل- العراق
	أ. د ناظم حسن رشيد	كلية الإدارة والاقتصاد جامعة نينوى- العراق
	أ.د خالد الخطيب	مركز رماح – الاردن

	أ.د الشحاد عبد الرزاق	جامعة الزيتونة الأردنية- الأردن
	أ.د عبد الرزاق الرحاحلة	جامعة الخدود الشمالية- السعودية
	أ.د دحدوح حسين	جامعة دمشق – سوريا
	د. خليل إبراهيم رجب	الجامعة التقنية استنبول - تركيا
	ا.د ناصر دادي عدون	المدرسة العليا للدراسات التجارية- الجزائر
	أ.د لطرش الطاهر	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر
	أ.د جا وحدو رضا	جامعة باجي مختار- عنابة الجزائر
	د. نويبات عبد القادر	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د. بن رجم محمد خميسي	جامعة سوق اهراس- الجزائر
	د. نشنش سليمة	جامعة امحمد بوقرة بومرداس - سوق اهراس- الجزائر
	د. عزة لزهر	جامعة الوادي- الجزائر
	د.فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.عريوة محاد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.عماري زهير	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د. ولهي بوعلام	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	أ.د صديقي مسعود	جامعة ورقلة - الجزائر
	د. لخضر لقليطي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.غزي محمد العربي	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د. القري عبد الرحمن	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د. جنينة عمر	جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر
	د. صاطوري الجودي	جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج- الجزائر
	د. حسن توفيق	جامعة الزرقاء – الاردن
	د. قاسمي السعيد	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د.بن فرج زوينة	جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج- الجزائر
	د.عياش نورالدين	جامعة قسنطينة 2- الجزائر
	د. كواشي مراد	جامعة ام البواقي – الجزائر
	د. زغبة طلال	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر
	د. بوتيارة عنتر	جامعة محمد بوضياف – المسيلة- الجزائر

افتتاحية العدد الرابع 2017

تزامن صدور العدد الرابع ديسمبر 2017 من مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية مع الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والمتعلقة بالتمويل غير التقليدي للخزينة العمومية عن طريق البنك المركزي، باعتبار ان التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.

ويعتبر الوزير الأول أن الأموال التي ستقترضها الخزينة من بنك الجزائر ليست موجهة لتمويل الاستهلاك وإنما لتمويل الاستثمار العمومي و ذلك لن يكون مصدرا للتضخم،

كما يضيف أن " الخزينة تواجه حاليا دينا عموميا لا يتجاوز 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي لديها هامش معقول من المديونية".

و أشار الوزير الأول في هذا الإطار – على سبيل المقارنة– إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي التي تمتلك مالية عمومية –الأكثر متانة– لديها أيضا دينا عموميا يقارب نسبة 70 بالمائة من الناتج الداخلي الخام"، إلا أن الخبراء يحذرون من هذه الطريقة ويلحون على ضرورة القيام بالإصلاحات المطلوبة من اجل استعادة توازنات المالية العمومية".

الأستاذ الدكتور: حسين بلعجوز

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الفهرس

الرقم	الموضوع	المؤلف	الجامعة	الصفحة
01	الممارسات المقيدة للمنافسة في مجال الأسعار على ضوء النصوص المتعلقة بالمنافسة.	د.فرحات عباس ط.د.هباش عمران ط.د. مداح عبد الباسط	جامعة محمد بوضياف المسيلة	01
02	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مطاحن الحضنة–	أ.د بلعجوز حسين د.أحمد ميلي سمية د.دغفل فاطمة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	10
03	فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية	د.بلقلة براهيم د.حريري عبد الغني د. مطاي عبد القادر	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	32
04	الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة–الجزائر–	د. بن عيشي عمار د.دردوري لحسن	جامعة بسكرة	49
05	استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان و ماليزيا نموذجا)	أ.حفوظة الأمير عبد القادر د.زبيدي البشير	جامعة الوادي	66
06	أُثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي	ط.د.شتيح أكرم ط.د. بن صوشة يزيد	جامعة البويرة	86
07	سياسات واستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على محافظ بنك الرياض بالسعودية	د.عبو هدى أ.عبو ربيعة	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	115
08	أهمية تطبيق أدوات مراقبة التسيير الحديثة في قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بتطبيق نموذج بطاقة ألأداء المتوازن في مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة	د. عريوة محاد أ.خاوي محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	131
09	نظام المعلومات المحاسبية كأداة لتفعيل مسار التدقيق الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية	د. السبتي وسيلة د. محمد لمين علون	جامعة محمد خيضر بسكرة	149
10	تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي	د. عمران عبد الحكيم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	172

11	واقع الرقابة المالية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري	أ.شنبي صورية أ.بن لخضر السعيد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	187

Sommaire

N	Sujet	Auteur	Universite	P
01	Effets de la conduite de la convergence comptable sur l'application adéquate des normes « ias/ifrs » en Algérie.	BENHAMZA Yacine AMEUR Hicham	Université Chadli Bendjedid – EL Tarf	01

الممارسات المقيدة للمنافسة في مجال الأسعار على ضوء النصوص المتعلقة بالمنافسة.

د.فرحات عباس ط.د.هباش عمران ط.د. مداح عبد الباسط

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص:

إن الأهمية البالغة للسعر في السوق تجعله أداة لارتكاب عدة مخالفات لقواعد المنافسة والتي تهدف إلى تعطيل عمل قواعد المنافسة، لذلك كان من الضروري تدخل الدولة بوضع قواعد من شأنها المحافظة على المنافسة بمنعها لارتكاب مثل هذه المخالفات وفرض جزاءات على كل من يرتكبها.

سنتطرق من خلال البحث إلى الممارسات المقيّدة للمنافسة التي تقوم على عنصر السعر والجزاءات المقررة لهاته الممارسات على ضوء الأمر03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم.

Abstract:

The critical importance of price in the market, making it a tool for committing several violations of the rules of the competition, which aims to disrupt the work of the competition rules, so it was necessary to state intervention establishing rules that will preserve the competition, and this is preventing them to commit such offenses and impose sanctions on both commit.

We will look through the search to the restricted-competitive practices, which are based on the price element of the sanctions prescribed for these circumstances practices in the light of the law 03-03, on Competition modified and complemented.

تمهيد:

إن الأساليب غير المشروعة التي يستعملها عادة الأعوان الاقتصاديون لتقييد التجارة والمنافسة الحرة كثيرة و متعددة، وهي ترمي كلها في نهاية المطاف، إلى احتكار السوق وامتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات و لو أدى ذلك إلى تحطيم المنافسة و التأثير سلبا في جودة السلعة[1]، ولا يختلف اثنان أن السعر يمثل المقابل بالنسبة لأي طرف للحصول على سلعة ما أو خدمة، وبالتالي فهو يعتبر عنصرا أساسيا في عملية البيع، بل بإمكاننا الجزم أنه يشكل اليوم أهم عنصر يشدّ انتباه أغلب المستهلكين عند ولوجهم أي سوق، وعليه تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الممارسات المنافية للمنافسة المتعلقة بالأسعار والمحظورة بموجب الأمر 03- 03 المتعلق بالمنافسة[2].

وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى فعالية وكفاية الوسائل التي قررها المشرع الجزائري لقمع وردع الممارسات المنافية للمنافسة في مجال الأسعار؟

الفرع الأول: صور الممارسات المنافية للمنافسة في مجال الأسعار.

أولا: عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطّنع لارتفاع الأسعار أو انخفاضها.

في هذه الممارسة يقوم العون الاقتصادي إما:

1. رفع الأسعار بصفة مصطنعة:

برفع الأسعار بصفة مصطنعة، حيث يمكن للعون الاقتصادي المهيمن أن يستغل وضعيته لرفع أسعار منتجاته وخدماته مخالفا بذلك القواعد التنافسية في تحديد الأسعار، وقد يبرر هذا بحرصه على تحسين منتوجاته أو الحفاظ على مناصب الشغل أو على أي سبب آخر[3]، لكن هذا لا يمنع من أن تشكل هذه الممارسات تعسفا في استغلال وضعية الهيمنة[4] وتخضع للحظر المنصوص عليه في المادة 7 من الأمر 03-03.

2. خفض الأسعار بصفة مصطنعة:

ليس هناك ما يمنع من أن يلجأ عون ما إلى خفض الأسعار، إذا كان ذلك يستجيب لضرورة تبرره، كتفادي خسائر أو تحسين التسيير أو تصريف المنتوج القديم، ما دام هذا الخفض لا يعرقل السير العادي للمنافسة، وقد تتحقق هذه العرقلة إذا كان الممارس لهذا الخفض عون يتمتع بمركز مهيمن في السوق، خاصة إذا وصل ذلك حد البيع بخسارة، و هذا الأخير وسيلة يُراد بها جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن من أجل الإشهار بالمنتوج أو تصريف أكبر حجم منه، كما قد يُراد بها إقصاء بعض المنافسين إذا حصرت في زبائن هؤلاء فقط لمدة محددة يتمكن بعدها العون المعني من الاستيلاء على السوق بصفة مطلقة[5].

إذن مما سبق يتضح جليا أن هذه الممارسة قد ترتكب بطريقتين الأولى تتمثل في الاتفاق حول تحديد الأسعار والتي قد تتجسد في شكل تجميد للأسعار تثبت في مستوى معين بحيث لا تزيد ولا تنقص إلا باتفاق هؤلاء الأعوان الأمر الذي يخالف مبدأ حرية الأسعار، ومن التطبيقات أيضا ما دأب عليه بعض الأعوان الاقتصاديين من توحيد نسبة الحسومات والتخفيضات[6].

أما الطريقة الثانية فهي التعسف في استغلال وضعية الهيمنة، وتواجد العون الاقتصادي في وضعية هيمنة على السوق ليس محظورا في حد ذاته ولكن المحظور هو التعسف في استغلال الهيمنة، فالمقصود بهذا النوع من الاستغلال؟

إن المؤسسة المهيمنة قد يكون لها موقف سلبي أو إيجابي اتجاه المنافسة، فالسيطرة الاقتصادية لا تؤدي بالضرورة إلى تقييد المنافسة ولا تكون الهيمنة محل حظر إلا إذا وجدت نية تزييف المنافسة وتقييدها، هذا و لم يعرف القانون الجزائري التعسف في وضعية الهيمنة إلا أنه وبالرجوع إلى نص المادة 07 من الأمر 03-03 نجده يضرب أمثلة لما يمكن أن تكون عليه صورة التعسف في وضعية الهيمنة ومن بينها عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنّع لارتفاع الأسعار أو لانخفاضها[7]

ثانيا: الإلزام بإعادة البيع بسعر أدنى

يعتبر الإلزام بإعادة البيع بسعر أدنى من بين الأعمال والممارسات التعسفية في استغلال وضعية التبعية[8]، المنصوص عليها في المادة 11 من الأمر 03-03 وتتمثل هذه الممارسة في أن يفرض

العون الاقتصادي المستغل لوضعية التبعية على عون آخر السعر الذي يبيع به، ويكون هذا السعر أقل من ثمن التكلفة، وبذلك يتحمل العون الموجود في حالة تبعية الخسارة[9].

ومن بين الممارسات التعسفية في استغلال وضعية التبعية الأخرى، نجد البيع التمييزي، ويكون البيع التمييزي بالنسبة للأسعار عن طريق رفع سعر المنتجات أو الخدمات في مواجهة أعوان اقتصاديين معينين دون غيرهم ودون مبرر شرعي.

ثالثا: عرض أسعار أو ممارسة أسعار منخفضة بشكل تعسفي.

تضمنت هذه الممارسة المقيّدة للمنافسة المادة 12 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، التي جاء فيها: «يحظر عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع منخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين مقارنة بتكاليف الإنتاج أو التحويل والتسويق، إذا كانت هذه العروض أو الممارسات تهدف أو يمكن أن تؤدي إلى إبعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السوق».

وعليه يمكن أن نضع التعريف التالي لهذه الممارسة «هي كل فعل قام به عون اقتصادي خاصة الموزعين الكبار، سواء بصفة منفردة أو جماعية ينصّب على عنصر السعر، إذ يقوم بالتعامل بأسعار تتحدى كل منافسة تجعله يتحمل هو أيضا نتائج الخسارة من خلال البيع بأقل من سعر التكلفة الحقيقي»[10].

ما ينبغي الإشارة إليه أن المادة 19 من القانون 04-02 المعدّل والمتمّم تنص كذلك على منع إعادة بيع سلعة بأقل من سعر تكلفتها الحقيقي، وبالتدقيق في هذه الممارسة نجد أنها لا تختلف كثيرا عن التعسف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة إذا أن ما جاء في المادة 19 (البيع بالخسارة) صورة موسّعة مفتوحة على كل الاحتمالات، ذلك أن البيع بالخسارة، قد ينشأ بين الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم أو بينهم و بين المستهلكين، فيما يحظر التعسف في عرض أو ممارسة أسعار البيع المخفضة إذا تمت بين المؤسسة والمستهلك فقط أياً كانت طبيعته وصفته طبيعيا أو معنويا[11].

كما ينبغي الإشارة إلى أن التعسف في ممارسة أسعار بيع مخّفضة للمستهلكين لا تعتبر فعلا إجراميا حقيقة على عكس البيع بالخسارة، إذ أنه يعتبر أهم صور الممارسات المقيدة للمنافسة التي تدخل في نطاق اختصاص مجلس المنافسة[12]. كما أن من بين النقاط الجوهرية للتفرقة بين الممارستين، كون أن المشرع الجزائري اعتبر فعل التعسف في عرض أو ممارسة أسعار بيع مخفضة للمستهلكين قاعدة لا حياد عنها ولا استثناء، بينما شمل البيع وإعادة البيع بالخسارة باستثناءات أوردها على سبيل الحصر في نص المادة 19 من بينها السلع سهلة التلف المهددة بالفساد السريع والسلع الموسمية.

وانطلاقا من تحليل نص المادة 12 من الأمر 03-03 المعدّل والمتمّم يمكن أن نستنتج عناصر هذه الممارسة و هي كالآتي:

- أن تظهر الممارسة في صورة عقد بيع؛
- أن يكون السعر المعروض جد منخفض؛
- أن توجه الممارسة للمستهلكين؛

- أن تحدث ضررا حالا أو احتماليا للمؤسسة المنافسة.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن التعسف أو ممارسة أسعار بيع مخفضة للمستهلكين، ممارسة مقيدة للحرية التنافسية الهدف منها إزاحة المنافسين الآخرين والسيطرة على السوق والعودة بعد ذلك إلى السعر العادي إن لم يكن أكثر ارتفاعا لتدارك هامش الخسارة[13].

الفرع الثاني

الجزاءات المقررة للممارسات المقيّدة للمنافسة في مجال الأسعار

بالرجوع إلى الأمر 03-03 المعدّل والمتمّم المتعلق بالمنافسة نجد أن الجهات المخولة لإقرار قيام مسؤولية العون الاقتصادي هي كل من مجلس المنافسة وكذا القضاء، ذلك أن من مهامهما حماية المنافسة باختلاف دور كل منهما، حيث تسلط على العون الاقتصادي المخالف لقواعد المنافسة مجموعة من الجزاءات نص عليها الأمر 03-03.

سنميز من خلال هذا الفرع بين العقوبات التي يتخذها مجلس المنافسة (أولا) وبين الجزاء المدني الذي يصدر عن الهيئات القضائية العادية (ثانيا).

أولا: العقوبات التي يصدرها مجلس المنافسة.

تنفيذا لسياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها لمواكبة النظام الاقتصادي الرأسمالي، فإنها أوكلت مهمة تنظيم المنافسة وضبطها لهيئة إدارية مستقلة تدعى" **مجلس المنافسة**"، حيث تنص المادة 23 من الأمر 03-03:«تنشأ لدى رئيس الحكومة سلطة إدارية تدعى في صلب النص " مجلس المنافسة " تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي»، وما يلاحظ على هذه المادة أنها كيّفت مجلس المنافسة تكيّيفا ناقصًا، فهي لا تحدد بدقة الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة حيث نصّت على أنه سلطة إدارية دون ذكر خاصيته الاستقلالية، التي يقصد بها من الناحية القانونية، عدم خضوع مجلس المنافسة لأي رقابة سلمية تدرجية كانت، ولا رقابة وصائية[14]، إلا أن المشرع الجزائري استدرك الأمر بموجب القانون 12/08، حيث تم تعديل المادة 23 السالفة الذكر، بموجب المادة 09 من القانون 12/08، فأصبحت تنص على أنه:« تنشأ سلطة إدارية مستقلة تدعى في صلب النص " مجلس المنافسة"، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالتجارة ...».

ويعتبر مجلس المنافسة بمثابة الخبير المختص في مجال المنافسة، حيث له أن يبدي رأيه بشأن نصوص حيز التحضير أو حول المسائل التي لها صلة بالمنافسة، وتعد الاستشارة أمام مجلس المنافسة وسيلة في متناول جميع المشاركين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة ابتداء من السلطة العامة إلى المواطن البسيط عبر جمعيات المستهلكين والجمعيات المهنية وغيرها[15].

إذا أثبتت تحقيقات مجلس المنافسة أن هناك ممارسات مقيدة للمنافسة المنصوص عليها في المادة 14 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة فإنه يصدر أوامر لوقف تلك الممارسات، كما له سلطة توقيع عقوبات مالية، إضافة إلى نشر القرارات الصادرة عنه[16].

أ. العقوبات الأصلية:

إن سلطة إصدار العقوبات هي في الأصل مخولة إلى القضاء إلا أن المشرع أقّر لمجلس المنافسة أن يصدر عقوبات ضد العون الاقتصادي، وهناك عقوبات أصلية تتمثل في:

1. الأوامر الرامية لوضع حد للممارسات المقيدة للمنافسة:

تعتبر صلاحية إصدار مجلس المنافسة أوامر للمؤسسات التي قامت بارتكاب ممارسات مقيدة للمنافسة من صميم اختصاصه بمقتضى تدابير المادة 45 من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة، فالمجلس يتخذ أوامر معلّلة ترمي إلى وضع حد للممارسات المعاينة والمقيدة للمنافسة، عندما تكون العرائض والملفات المرفوعة إليه أو التي يبادر بها من اختصاصه.

والملاحظ أن المشرع قد قّصر إمكانية إصدار هذه الأوامر على هدف واحد هو وضع حد للممارسات المقيدة للمنافسة، بعدما كان يضيف في ظل الأمر 95-06 المُلغى المتعلق بالمنافسة إلى هذه الأوامر حالة أخرى تتمثل في أمر الجهات المعنية بالرجوع إلى الوضعية السابقة في أجل يحدده مجلس المنافسة[17].

2. عقوبة الغرامة المالية:

يقرر مجلس المنافسة عقوبات مالية تطبق مباشرة، أو عند عدم تطبيق الأوامر التي يكون أصدرها في الآجال المحددة، وهذا في حق الأعوان الاقتصاديين المخالفين للقوانين التي تضبط المنافسة[18].

وقد اعتمد المشرع في تحديد قيمة العقوبة على أساس نسبة مئوية من رقم الأعمال المحقق في آخر سنة وهي 7% بمقتضى المادة 61 من الأمر 03-03 قبل أن تصبح 12% كحد أقصى تبعا للتعديل الوارد في المادة 56 من القانون 08-12 المعدّل والمتمّم للأمر 03-03 والمتعلق بالمنافسة.

فهذه العقوبة تشمل كل الجرائم، وتتمثل في غرامة لا تتجاوز 12% من مبلغ رقم الأعمال من غير الرسوم، المحقق في الجزائر خلال آخر سنة مالية مختتمة، أو بغرامة تساوي على الأقل ضعفي الربح المحقق بواسطة هذه الممارسات، بشرط أن لا تتجاوز هذه الغرامة أربعة أضعاف هذا الربح، و في حالة عدم إمكانية تحديد رقم أعمال المعني بالغرامة المالية فإن المشرع قد حدد الغرامة المالية بستة ملايين دينار (6.000.000 دج) كحد أقصى[19].

كما يعاقب كل شخص طبيعي يساهم شخصيا بصفة احتيالية في تنظيم الممارسات المقيدة للمنافسة وفي تنفيذها بغرامة مالية قدرها مليوني دينار (2.000.000 دج)[20]، كما تنص المادة 59 من الأمر 03-03 على أنه تعاقب كل مؤسسة تتعمد تقديم معلومات خاطئة أو غير كاملة بالنسبة للمعلومات المطلوبة أو تتهاون في تقديمها للمقرر في الآجال المحددة، بغرامة لا تتجاوز مبلغ ثمانمائة ألف دينار (800.000 دج).

3. الغرامة التهديدية:

هي عقوبة مالية تصدر من أجل الضغط على الطرف المحكوم عليه لدفعه إلى تنفيذ الحكم في أقرب الآجال، و مبلغ هذه الغرامة يقدر بالنظر إلى عدد أيام التأخير في التنفيذ[21].

والحالات التي أقّر فيها المشرع لمجلس المنافسة إصدار الغرامات التهديدية تتمثل في:

- حالة عدم احترام الأوامر الرامية إلى وضع حد للممارسات المقيدة للمنافسة المنصوص عليها في المادتين 45 و46 من الأمر 03-03 فتكون الغرامة في هذه الحالة لا تقل عن مبلغ مائة وخمسون ألف دينار (150.000 دج) عن كل يوم تأخير[22].
- حالة عدم تقديم المؤسسات المعلومات المطلوبة منها من طرف المقرر، أو كانت المعلومات غير كاملة أو خاطئة، أو كان المقرر قد حدد لها مهلة للقيام بهذا الواجب، فيقرر المجلس إلى جانب الغرامة المفروضة كعقوبة على المؤسسة، غرامة تهديدية لا تقل عن مائة ألف دينار (100.000 دج) عن كل يوم تأخير[23].

والملاحظ أن الغرامة التهديدية وسيلة غير مباشرة للتنفيذ الجبري للقرارات الصادرة عن مجلس المنافسة، وهذا دليل على حرص المشرع على تنفيذ هذه القرارات خاصة أنه غالبا ما تسعى المؤسسات إلى عدم تنفيذ هذه القرارات وبذلك تعد هذه الأخيرة عديمة الفعالية، وهذا يؤدي إلى إضعاف دور مجلس المنافسة[24].

ب. العقوبات التكميلية:

إلى جانب الأمر بالحد من الممارسات المقيدة للمنافسة والغرامة التي تعد عقوبات أصلية إلا أن المشرع نص على عقوبة تكميلية يكون الهدف منها إعلام الغير بما سلّط من عقوبات على العون الاقتصادي المخالف لقانون المنافسة، تتمثل هذه العقوبة في نشر القرارات، حيث يقوم مجلس المنافسة بنشر القرارات الصادرة عنه وعن مجلس قضاء الجزائر والمحكمة العليا وعن مجلس الدولة والمتعلقة بالمنافسة في النشرة الرسمية للمنافسة[25]، كما يمكن نشر مستخرجات من قراراته و كل المعلومات الأخرى بواسطة أي وسيلة إعلامية وفقا لنص المادة 23 من القانون 08-12 المعدّلة لنص المادة 49 من الأمر 03-03 و هذا الأمر يمُس بالسمعة التجارية للمؤسسات ويصيبها بأضرار مادية، وهو ما يعتبر رادعا لها و داعيا لاحترام أحكام تشريع المنافسة[26].

ولا يتم نشر قرارات مجلس المنافسة وأوامره إلا بعد تبليغها وذلك حتى يتم تنفيذها حسبما نصت عليه المادة 47 من الأمر 03-03.

ثانيا: الجزاء المدني المقرّر للممارسات المقيدة للمنافسة في مجال الأسعار.

إن الدور الثانوي للقاضي المدني، لا يعني أن دوره غير مهم فهو دور ثانوي فقط مقارنة مع دور مجلس المنافسة المباشر والأصيل في مجال الممارسات المقيدة للمنافسة ولكن دوره مهم وفعال بالنسبة للمضرور، ولذلك يخلق دور القاضي المدني ما يعرف بازدواجية الإجراءات، فمجلس المنافسة يختص بمتابعة الممارسات المقيدة للمنافسة، والمعاقبة عليها، أما القاضي المدني فيتعلق مجال تدخله بإبطال كل التزام أو اتفاقية أو شرط تعاقدي يتعلق بالممارسات المقيدة للمنافسة وتعويض الطرف المتضرر منها.

في الصدد تنص المادة 13 من الأمر 03-03 على أنه: «دون الإخلال بأحكام المادتين 8 و 9 من هذا الأمر، يبطُل كل التزام أو اتفاقية أو شرط تعاقدي يتعلق بإحدى الممارسات المحظورة بموجب المواد 6 و 7 و 10 و 11 و 12 أعلاه».

طبقا للمادة 13 فكل التصرفات التي تكون كأساس لقيام إحدى الممارسات المقيدة للمنافسة، وكذلك التي تم إبرامها نتيجة لها تكون باطلة بطلانا مطلقا لحماية المصلحة و هي حسن سير اقتصاد السوق و من بين تلك المتعلقة بالأسعار، ويكيّف هذا البطلان بأنه من النظام العام لذلك لا يمكن تصحيحه، فالعقد الباطل يصبح كأن لم يكن، إذ تمتد آثار الحكم بالبطلان إلى كل العقد أو الاتفاق، لكن عندما يكون موضوع دعوى البطلان شرط أو أكثر في العقد، فلا يمُس الحكم إلا هذا الشرط أو الشروط، ويبقى العقد قائما وذلك طبقا لنظرية انتقاص العقد[27].

ويتم طلب البطلان على مستوى المحكمة المختصة وهي المحكمة المدنية أو التجارية، ويكون لهذه الأخيرة أن تطلب رأي مجلس المنافسة في القضية المطروحة أمامها إذا لم يكن قد تولى دراستها، إلا أن المحكمة غير ملزمة باتباع رأي مجلس المنافسة.

إلا أنه حتى يصدر حكم بالبطلان يشترط أن يصدر قرار عن مجلس المنافسة يُقر بوجود ممارسة مقيّدة للمنافسة بعد مراعاة أحكام المادتين 8 و 9 من الأمر 03-03 اللتان تنصان على الاستثناءات الواردة على الاتفاقيات المحظورة والتعسف في وضعية الهيمنة.

وباعتبار البطلان بطلانا مطلقا جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان و هذا طبقا لنص المادة 102-1 من القانون المدني، التي جاء فيها:«إذا كان العقد باطلا بطلاناً مطلقا، جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، ولا يزول البطلان بالإجازة».

كما يؤول اختصاص القاضي المدني كذلك في مجال الممارسات المقيّدة للمنافسة في فصله في النزاعات المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لمرتكبي هذه الممارسات، إذ تنص المادة 48 من الأمر 03-03 على أنه:

«يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يعتبر نفسه متضررا من ممارسة مقيدة للمنافسة وفق مفهوم أحكام هذا الأمر أن يرفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة طبقا للتشريع المعمول به»، وبذلك فللغير المتضرر من جرّاء الممارسات المقيّدة للمنافسة ومن بينها المتعلقة بالأسعار، أن يستند في طلبه للتعويض على أحكام المادة 124 من القانون المدني التي تعّد المبدأ العام للمسؤولية التقصيرية.

الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن المشرع الجزائري وعلى الرغم من الترسانة القانونية المتعلقة على العموم بتنظيم وضبط الممارسات التجارية و المنافسة الاقتصادية، إلا أنها لازالت في نظرنا المتواضع تراوح مكانها، ذلك أن ما تشهده السوق الوطنية من فوضى واحتكار و مضاربة و سوق موازية لا يمكن التحكم فيها ولا ضبط أسعارها، أدى إلى اختلالات واضطرابات تمثلت في ارتفاع الأسعار التي

أصبحت ظاهرة دائمة على مدار السنة مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن و على الاقتصاد الوطني.

بناءا على ما تقدم يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- القضاء على كل أشكال المضاربة التي تتسبب في الارتفاع المفرط للأسعار؛
- الحد من الاختلالات المسجلة في السوق، لاسيما تلك الناتجة عن المضاربة في الأسعار التي أن تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك؛
- المعاقبة الصارمة على الممارسات غير الشرعية للأسعار التي يمكن ارتكابها في السوق، وتوسيع قائمة الممارسات إلى المخالفات التي لها أثر سلبي على استقرار السوق؛
- تجسيد النصوص القانونية والتنظيمية عمليًا والسهر على تطبيقها.

قائمة الهوامش:

[1] محمد الشريف كتو، قانون المنافسة والممارسات التجارية وفقا للأمر 03-03 والقانون 04-02 ، دار بغدادي للنشر، الجزائر ص 33.

[2] الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية، العدد 43.

[3] بن وطّاس إيمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري والفرنسي، دار هومه، الجزائر، 2012.ص 78.

[4] عرفت المادة 03 من الأمر 03-03، المشار إليه سابقا، وضعية الهيمنة بأنها:« الوضعية التي تمكن مؤسسة ما من الحصول على مركز قوة اقتصادية في السوق المعني من شأنها عرقلة قيام منافسة فعلية فيه و تعطيها إمكانية القيام بتصرفات منفردة إلى حد معتبر إزاء منافسيها أو زبائنها أو ممونّيها».

[5] بن وطاس إيمان، المرجع السابق، ص 79.

[6] بوقرين عبد الحليم، مداخلة بعنوان "تأثير التحول الاقتصادي على التجريم في مجال المنافسة"، الملتقى الوطني حول أثر التحولات الاقتصادية على المنظومة القانونية الوطنية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيجل، يومي 30 نوفمبر،01 ديسمبر 2011، ص 262.

[7] بوقرين عبد الحليم، المرجع نفسه، ص ص264-265.

[8] عرفت المادة 03 من الأمر 03-03 المشار إليه سابقا، وضعية التبعية الاقتصادية بأنها:« العلاقة التجارية التي لا يكون فيها لمؤسسة ما حل بديل مقارن إذا أرادت رفض التعاقد بالشروط التي تفرضها عليها مؤسسة أخرى سواء كانت زبونا أو ممّونا»

[9] بن وطّاس إيمان، المرجع السابق، ص 95

[10] لعور فريدة، حماية المنافسة من التعسف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة للمستهلكين وفقا لقانون المنافسة الجزائري، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، ص 361.

[11] المرجع نفسه، ص 364.

[12] تيورسي محمد،الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومه، الجزائر، 2013، ص 233.

[13] محمد الشريف كتو، المرجع السابق، ص 65

[14] جلال مسعد، مدى تأثر المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012،ص255.

[15] ناصري نبيل، المركز القانوني لمجلس المنافسة بين الأمر رقم 06/95 والأمر 03-03، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2004،ص51.

[16] بن وطّاس إيمان، المرجع السابق، ص 168.

[17] المرجع نفسه، ص 169 وأنظر كذلك: المادة 24 من الأمر 95-06، المشار إليه سابقا.

[18] خمايلية سمير، عن سلطة مجلس المنافسة في ضبط السوق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص74.

[19] قبل التعديل: كانت هذه الغرامة لا تتجاوز ثلاثة ملايين دينار (3.000.000 دج).

[20] أنظر المادة 57 من الأمر 03-03، المشار إليه سابقا.

[21] بن وطّاس إيمان، المرجع السابق، ص 174.

[22] أنظر المادة 58 من الأمر 03-03، المعدلة بالقانون 08-12 المشار إليه سابقا.

[23] أنظر الفقرة 02 من المادة 59 من الأمر 03-03 المعدّلة بالقانون 08-12 المشار إليه سابقا.

[24] بن وطّاس إيمان، المرجع السابق، ص 176.

[25] أنظر في ذلك: المرسوم التنفيذي رقم 11-242، المؤرخ في 10 يوليو 2011، يتضمن إنشاء النشرة الرسمية ويحدد مضمونها و كذا كيفية إعدادها، الجريدة الرسمية، العدد 39، سنة 2011.

[26] خمايلية سمير، المرجع السابق، ص 74.

[27] بن وطّاس إيمان، المرجع السابق، ص 210.

أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مطاحن الحضنة–

أ.د. بلعجوز حسين د.أحمد ميلي سمية د. دغفل فاطمة

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبيان وتوزيعه على مؤسسة مطاحن الحضنة، حيث شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية ، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لإصدار رقم: 22 لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات. وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

–يعد الاستثمار في رأس المال البشري المفتاح الرئيسي لتحقيق الأهداف؛

–يعتبر أسلوبي التدريب والتعليم من أهم أساليب الاستثمار في رأس المال البشري المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية؛

–الاستثمار في رأس المال البشري له أثر إيجابي على زيادة إنتاجية المؤسسة الاقتصادية.

وفي الأخير قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

–تسهيل فرص التعاون بين العاملين والإدارة، وزيادة التنسيق بين الوحدات من أجل فتح المجال لنقل الخبرات بالاحتكاك؛

–زيادة الاهتمام بقدرات العاملين في المؤسسة الاقتصادية، والرفع من مهارتهم الفنية؛

–القيام بالتخطيط المسبق لإعداد خطط وبرامج للاستثمار في رأس المال البشري بشكل أكثر جدية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، رأس المال البشري، الإنتاجية، التدريب، التعليم.

Résumé: Cette étude vise à identifier l'impact de l'investissement dans le capital humain sur la productivité de l'institution économique, et pour réalisé cette objective on met un plan a conçu et distribué sur l'organisation laitière Brood, ce questionnaire contient toutes les données requises pour connaître le l'impact de l'investissement dans le capital humain sur la productivité, aussi a été utilisé le logiciel d'analyse statistique SPSS pour le numéro de version: 22 pour le traitement des données et pour tester les hypothèses. En fin Dans l'étude récente, il a trouvé une série de résultats, y compris:

- L'investissement dans le capital humain est la clé pour atteindre les objectifs;
- Mon style de formation et d'éducation des méthodes d'investissement les plus importants dans le capital humain utilisé dans l'entreprise économique;
- L'investissement dans le capital humain a un impact positif sur l'augmentation de la productivité économique de l'institution.

Dans ce dernier, nous présentons une série de recommandations, notamment:

- Faciliter les possibilités de coopération entre les travailleurs et la gestion et la coordination accrue entre les unités afin d'ouvrir la zone à transférer la friction des expériences;
- L'intérêt accru dans les capacités des travailleurs de l'institution économique et accroître les compétences techniques;
- Faites une planification préalable pour la préparation des plans et programmes d'investissement dans le capital humain est plus grave.

Mots-clés: investissement, capital humain, la productivité, la formation, l'éducation.

مقدمة: يشهد القرن الحالي تطورات هائلة في مختلف المجالات ومن أهمها مجالات الأعمال والاقتصاد، حيث أصبحت تمثل تحد كبير للمؤسسات، وهذا الاقتصاد الذي لم تعد فيه الأرض واليد العاملة، ورأس المال الموارد الأساسية بل ظهر عنصر رابع أصبح يعتبر المورد الأهم للاقتصاد المتمثل في رأس المال البشري باعتباره نوعا جديداً من رأس المال القائم على المعرفة والخبرة، وهو يتجدد ويتطور باستمرار ببقاء العقل البشري والفكر المتواصل، ولهذا فإنه يعتبر رأس المال الحقيقي للمؤسسات باعتباره الركن الذي يلعب الدور الرئيسي في عملية الابتكار والتجديد، وهو القائد في عملية التغيير والإبداع، وهو أيضا قادرا على تحويل المعرفة إلى قيمة ومن ثم إلى زيادة وتحسين الإنتاجية.

وتكمن الأهمية الكبيرة للعنصر البشري فيما يمتلكه من طاقات التي أدت إلى اعتباره القوة الدافعة والحقيقية للمؤسسة بشرط أن يكون ذو مهارات عالية وذا مستوى مناسب من التطور والتفتح والاندفاع الذاتي، ويعتبر الاستثمار في العنصر البشري أحد أهم الإستراتيجيات للإدارة الحديثة. فالموارد البشرية تمثل الأساس النهائي للمؤسسات، ورأس المال والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضرورتها إلا أنها بدون العامل الكفء والمدرب والمعد مهنيا وتنظيميا لن يكون لها قيمة، ذلك لأن العنصر البشري هو القادر على استخدام الموارد الطبيعية وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى ما يمكن من منافع.

لهذا فإن اهتمام الاقتصاديين بالاستثمار في الرأس المال البشري يزداد، بل أن الزيادة في معدل تكوين رأس المال البشري له أثره على التنمية الاقتصادية، لذا يجب توسيع معدلات الإنفاق على النوع من الاستثمار حتى تساهم في تحسين نوعية رأس المال البشري ورفع الكفاية الإنتاجية للأفراد.

1- **إشكالية الدراسة:** مما سبق تتوضح إشكالية الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية؟**

من خلال الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار في رأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة؟
- ما هي الأساليب المستخدمة للاستثمار في رأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة؟
- كيف يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية لمؤسسة مطاحن الحضنة؟

2- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يوجد استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة.
- تستخدم مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري.

- الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة.

3- **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة التعريف بالاستثمار في رأس المال البشري لمؤسسة مطاحن الحضنة؛
- إبراز واقع الاستثمار في رأس المال البشري في مؤسسة مطاحن الحضنة؛
- التعرف على القرارات المرتبطة بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛
- ربط العلاقة بين تحقيق الإنتاجية ورأس المال البشري في مطاحن الحضنة.

4- الدراسات السابقة: على الرغم من الأهمية البالغة للمعلومات التي توفرها الموارد البشرية للمساهمة في زيادة الإنتاجية، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى جانب مهم ألا وهو: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- **دراسة بوعريوة الرابيع: تأثير التدريب على إنتاجية المؤسسة –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية بومرداس، 2007** [(1)]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أن الاهتمام بالتدريب يحقق الإنتاجية التي تنعكس على التنمية الاقتصادية، حيث حاول الباحث الربط بين التدريب وزيادة الإنتاجية للعمال داخل المؤسسة، واقتصرت عينة الدراسة على 50 فرد من عمال سونلغاز بولاية بومرداس، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساعد الاستثمار في تدريب وتطوير الموارد البشرية على تحقيق التنمية للموارد البشرية في المؤسسة، لتحسين الجودة وتخفيض معدلات حوادث العمل ودعمه للاستقرار الوظيفي؛
- التعلم في المؤسسة يتم بشكل جيد مع تأكيد أن عدم كفاءة المسؤولين ونقصهم إلى الخبرة اللازمة في تحديد الاحتياجات لصعوبة تقييم عملية التدريب أدى إلى وجود فرق بين العدد المدرب والمقدر، وأن التدريب يتأثر بسياسة المؤسسة، وحسب مدته ونوعه؛
- يهدف التدريب إلى مسايرة التغيرات التكنولوجيا والتسييرية التي تعرف البيئة، وتبرز نتائج التدريب في أداء العامل بتغيير السلوكيات الوظيفية وتحسين مهارات وقدرات العمال، وكذلك ترقيتهم لشغل مناصب مهنية.

كما بينت هذه الدراسة التأخر الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية في عجزها على صنع الموارد البشرية المبدع وعدم توفير المناخ الملائم للإبداع، مما ينعكس على أدائها وعلى الفرص الضائعة التي لو استغلتها المؤسسة لحققت الاستمرارية التفوق والقدرة على الرقي بالاقتصاد الوطني.

– دراسة طارق هزرشي: أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية على المستوى الجزئي –دراسة حالة مؤسسة مدبغة الهضاب العليا بالجلفة 1990–2006–، 2008[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاجية، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدة عوامل أهمها: الموارد البشرية، الكفاءة، الفعالية، عدد عمال الإنتاج، وقام بدراسة علاقة هذه العوامل بالإنتاجية. في الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الإنتاجية هي محصلة لمفهومي كل من الكفاءة والفعالية، فهي تجمع بين الفعالية في الوصول إلى الأهداف والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة؛
- تلعب الموارد البشرية دورا أساسيا من خلال مساهمتها الحقيقية في تحسين الإنتاجية من خلال تأثير وظائفها المختلفة على أداء ورضا وسلوك الأفراد التي تعتبر المتغيرات الضمنية للعنصر البشري؛
- يعد عامل عدد عمال الإنتاج هو الأهم في التأثير على الإنتاجية من خلال معامل ارتباطه الزوجي الكبير بين عدد عمال الإنتاج والإنتاجية الكلية.

– دراسة أماني خضر شلتوت: تنمية الموارد البشرية كمدخل إستراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري –دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة–، 2009[3]

أوضحت الدراسة أن اكتساب المهارات الجديدة يزيد الفرصة في الترقية، وأن ضعف الربط بين الأجور والحوافز ومستوى الأداء يعيق تحسين كفاءة أداء الموظفين، بالإضافة إلى ضعف ارتباط الكفاءة بالترقية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدل دوران الموظفين وخاصة المؤهلين منهم، وكذلك عدم وضوح المعايير التي تمنح بها الحوافز والترقية.

كما بينت الدراسة أن التدريب أثناء الخدمة يهيئ الفرصة أمام المتدرب لاكتساب المعارف والمهارات الجديدة ويساعد على اكتساب الاتجاهات الإيجابية ويرفع الروح المعنوية، ويؤدي إلى تحسين الأداء.

ا- مفاهيم أساسية حول الاستثمار في رأس المال البشري: لحصر موضوع الدراسة قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية فيه والمتمثلة في:

1- **الاستثمار:** يعرف الاستثمار بأنه عبارة عن توظيف الأموال في موجودات مالية لتحقيق عائد من وراء ذلك، وهو على نوعين: استثمار مباشر في الموجودات الرأسمالية أو الملموسة، والاستثمار غير المباشر ويكون في الموجودات المالية ويسمى بالاستثمار المحفظي.[4]

2- **الموارد البشرية:** هي عبارة عن طاقة ذهنية وقدرة فكرية، ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل وقادر على المشاركة الإيجابية بالفكر والرأي.(5)

كما يعرف بأنه المصدر الذي يمكننا من خلاله الحصول على قدرات فنية عالية ومعتبرة، والمتمثلة عموما في كيفية الاختيار الأحسن لخلق التجانس والتوافق بين صورة المنصب وصورة الشخص الذي يحتل هذا المنصب.(6)

3- **رأس المال البشري:** يعتبر مفهوم الرأس المال البشري من بين المفاهيم الأساسية في الاقتصاد المعاصر، رغم أن الاهتمام ظهر من خلال أبحاث العديد من الاقتصاديين وذلك منذ القرن الثامن عشر، وقد حاولت هذه الأعمال إبراز ما يلي:(7)

- جذب الانتباه إلى العنصر البشري؛
- تحديد ماهية الرأس المال البشري وإدخال مهارات الأفراد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الأفراد؛
- تقدير قيمة الرأس المال البشري لإظهار مقدار الأهمية الاقتصادية لمخزن الموارد البشرية، ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد وبالنسبة للمجتمع؛
- إدخال مفهوم الخسارة في الرأس المال البشري والناتجة من موت وهجرة اليد العاملة، أو عجز الفرد أثناء الحروب الذي يقلل من مخزون الثروة القومية؛
- تحديد الربحية الاقتصادية للرأس المال البشري والناتجة من الاستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب.

يتشكل رأس المال البشري من الأفراد الذين يعملون في المؤسسة ويتوقف نجاحها عليهم، حيث عرفة بونتس على أنه العامل البشري الذكي في المؤسسة الذي تجتمع فيه المهارات والخبرات التي تعطي للمؤسسة من خلاله طابع التميز، والقدرة على التعلم، والتغيير والإبداع والابتكار، الذي إذا أدير بشكل صحيح يضمن للمؤسسة البقاء على المدى الطويل.(8)

4-**تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:** هو عبارة عن مجموعة من النشاطات والإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تأهيل وتطوير الأفراد بطريقة عقلانية تساهم في تحسين أدائهم الحالي والمستقبلي لأعمالهم.(9)

كما يعرف بأنه عبارة عن استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقاته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع، وكذلك لإعداده ليكون صالحا في مجتمعه.[10]

5- **محددات الاستثمار في رأس المال البشري:** ترتبط عملية تنمية الموارد البشرية بجانبين متلازمين ومتكاملين، أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة، وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري، نذكر منها:[11]

- **التخطيط:** يقصد به وضع الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية، والثقافية والمهنية، والطرق والوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.
- **التنمية:** يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه، حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية شاملة، تنمية القدرات الثقافية والفكرية والمهارات العلمية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.
- **التوظيف:** يتم من خلاله إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبتها في إنتاج السلع، وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.

6- **أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري:** جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد منها:

- **البعد الثقافي:** ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والأدب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.
- **البعد الاقتصادي:** من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، بما يحقق التقدم للدولة وما يوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليميا وتدريبيا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

- **البعد الاجتماعي:** ينمي قدرات الفرد الذهنية الفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، وكذلك تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.
- **البعد العلمي:** يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير، بما يساهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.
- **البعد الأمني:** تؤدي العناية بالتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة التي تتناقض مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع، وقناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

7-**أساليب الاستثمار في رأس المال البشري:** تتمثل هذه الأساليب في العناصر الآتية:

- **التدريب:** هو عبارة عن عملية تعلم تتضمن اكتساب مهارات، ومفاهيم وقواعد واتجاهات لزيادة وتحسين أداء الفرد، وتقع المسؤولية الأولى لتدريب الفرد الجديد بصفة عامة على الرئيس المباشر له، وفي بعض الأحيان تفويض مسؤولية هذا التدريب إلى عامل من العمال أو فرد من الأفراد القدامى ذو خبرة في المؤسسة.[12]
- **التعليم:** هو عملية إيصال المعارف التي اكتشفت، والتجارب التي تمت قبل الالتقاء بالطالب بطريقة نقل الأخبار والحوادث، ويفترض المعلم أن أمامه إناء فارغا هو أذهان التلاميذ ولابد من ملئها بما توفر لديه من معرفة، من أجل التأهيل للحياة بأسرها، أي أن التعليم يستهدف بناء أو تطوير منظومة معارف محددة على قاعدة الاختيار الفلسفي والعقائدي المحدد.[13]

II- الدراسة الميدانية:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى معرفة أثر الاستثمار في رأس المال البشري عل إنتاجية المؤسسة الاقتصادية بالتطبيق على مؤسسة مطاحن الحضنة. حيث استخدمنا المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

1- **المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية:** سنتطرق في هذا العنصر إلى العناصر التالية

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من كل الموظفين العاملين بمطاحن الحضنة، وقد اخترنا عينة عشوائية لـــــــ 50 عاملاً كعينة من المجتمع الكلي، وبعد فحص الاستبيانات وجدنا 47 استبيان خاضع للدراسة.

- **أدوات جمع البيانات:** لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتطوير وإعداد استبيان الدراسة مستفيدا من الدراسات السابقة في هذا المجال والإطار النظري للدراسة، وقد تكون هذا الاستبيان من جزأين هما:

الجزء الأول: يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، حيث تضمنت المعلومات التالية: الجنس السن، الوظيفة ، المستوى العلمي، الخبرة.

الجزء الثاني: يحتوي هذا الجزء على محاور الدراسة الأساسية المتعلقة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** يضم الأسئلة من 1 إلى 10 حول الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسة.
- ✓ **المحور الثاني:** يضم الأسئلة من 11 إلى 19 حول أساليب الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسة.
- ✓ **المحور الثالث:** يضم الأسئلة من 20 إلى 27 حول أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية بالمؤسسة.

لقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لأنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء، وهذا بالنظر إلى سهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يعبر الأفراد المجيبون عن موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يحتويها الاستبيان وفق خمسة درجات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محفوظ جودة: التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 23.

لتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة تم حساب المدى الذي يساوي: 5−1=4، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي:

$$\frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}} \quad \text{أي} \quad \frac{4}{5} = 0.8$$

وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو الآتي:

- **فئة لا أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين [1− 1,80[وتدل على درجة ضعيف جداً.

- **فئة لا أوافق:** تتراوح درجتها بين [1,80 – 2,60[وتدل على درجة ضعيف.
- **فئة محايد:** تتراوح درجتها بين [2,60– 3,40[وتدل على درجة متوسط.
- **فئة أوافق:** تتراوح درجتها بين [3,40 – 4,20[وتدل على درجة مرتفعة.
- **فئة أوافق بشدة:** تتراوح درجتها بين [4,20 – 5,00] وتدل على درجة مرتفعة جداً.

2- **الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات:** بعد تبويب البيانات وإدخالها إلى برنامج spss من أجل الوصول إلى مؤشرات معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، قمنا باستخدام الجداول والمقاييس الإحصائية التي تحقق هدف الدراسة والمتمثلة في:

- حساب ألفا كرونباخ، لقياس درجة الثبات،
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
- التكرارات النسبية والنسب المئوية؛
- حساب معامل الارتباط من أجل قياس صدق الاتساق ما بين متغيرات الدراسة وإثبات ارتباطها؛
- اختبار التوزيع الطبيعي k–s.

3- **أداة استخدام الدراسة:** لقد تم استخدام الأدوات التالية:

- **صدق الثبات (ألفا كرونباخ):** تستخدم هذه الأداة بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على فقراتها، وهو يعتبر من أكثر الأساليب استخداما للتأكد من درجة التجانس والاتساق الداخلي للأداة المستخدمة في الدراسة.

الجدول رقم (02): يوضح صدق الثبات (ألفا كرونباخ)

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات
01	الاستثمار في رأس المال البشري	10	0,572	0,756
02	أساليب الاستثمار في رأس المال البشري	9	0,665	0,815
03	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية بالمؤسسة	8	0,644	0,802
مجموع المحاور		27	0,777	0,881

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

وفق الجدول رقم (02) المعبر عن قياس ثبات الاستبيان بناءاً على حساب معامل ألفا كرونباخ فإنه بلغ بالنسبة للاستبيان ككل 0,777 وهو يدل على أن قيمة الثبات جيدة ومقبولة، في حين بلغ معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان ما بين 0,572، 0,665 وهي معاملات مقبولة.

أما بالنسبة لمقياس الثبات الذي يمثل الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فقد بلغ بالنسبة للاستبيان ككل ما نسبته 88,1 % أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية، في حين بلغ مقياس الثبات للمحور الأول 75,6 %، أما المحور الثاني فقد بلغ 81,5 %، والمحور الثالث 80,2 %. هذا يدل على أن الاستبيان ومحاوره يتمتع بثبات عال، مما يجعلنا على ثقة وصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

- **صدق الاتساق:** تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها 47 مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وهذا بالنسبة للمحاور الثلاثة التي يتشكل منها الاستبيان كما يلي:

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:** الاستثمار في رأس المال البشري بالمؤسسة، والذي يوضحه الجدول رقم (03) الآتي:

الجدول رقم (03): يوضح معامل الارتباط للمحور الأول

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	sig
01	تنظر المؤسسة إلى المورد البشري على أنه أهم الموارد فيها	0,394	0,006
02	ترى المؤسسة العنصر البشري مصدر قوتها	0,487	0,001
03	تعمل المؤسسة على تلبية رغبات العاملين والاهتمام بشؤونهم	0,297	0,043
04	تهتم المؤسسة بجميع مواردها البشرية وتسعى للمحافظة عليهم	0,421	0,003
05	أحظى بالاهتمام والاحترام من طرف مؤسسة عملي	0,477	0,001
06	مؤسستي تهتم بقدراتي وتحاول دوما تطويرها	0,602	0,000
07	أحظى بالمساعدة من قبل مؤسستي لتطوير قدراتي	0,424	0,003
08	أتلقى المساعدة من قبل مؤسستي لتجديد معارفي المهنية	0,400	0,005
09	تدعمني مؤسستي من أجل تحسين تكويني	0,544	0,000
10	تعمل إدارة الموارد البشرية على التحسين المستمر للموارد البشرية من خلال برامج مخصصة لذلك	0,531	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن معامل الارتباط مقبول وذلك من خلال القيم المتحصل عليها، حيث انحصرت ما بين (0,297–0,602) وهي القيم المطلوبة ليكون معامل الارتباط مقبول. كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي معاملات الارتباط دالة إحصائية عند α=5%.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** أساليب الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يوضحه الجدول رقم (04) التالي:

الجدول رقم (04): يوضح صدق الاتساق للمحور الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	sig
11	لدى المؤسسة برامج وخطط تدريبية مستمرة	0,561	0,000
12	المؤسسة تقوم بتطوير قدرات ومهارات العاملين بأجراء دورات تدريبية دورية	0,327	0,025
13	تحرص المؤسسة من خلال برامجها على تدريب عمالها حسب حاجاتهم لذلك	0,423	0,003
14	تعمل المؤسسة على تطوير مواردها البشرية من خلال التدريب المستمر	0,543	0,000
15	استفدت من برامج تدريبية مختلفة في مجال عملي	0,651	0,000
16	أتيحت لي الفرصة لتجديد معارفي ومهاراتي من خلال برنامج تدريبي متنوع	0,794	0,000
17	تعمل المؤسسة على إجراء دورات تعليمية	0,399	0,006
18	ترى المؤسسة أن التعليم هو أفضل وسيلة لاكتساب المهارات العلمية للعمال	0,338	0,020
19	أحصل على تعلم كل جديد متعلق باختصاصي	0,663	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن معامل الارتباط مقبول من خلال القيم المتحصل عليها، حيث انحصرت ما بين (0,327– 0,794) وهي قيم مقبولة. كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي معاملات الارتباط دالة إحصائية عند α=5%.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث:** أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية بالمؤسسة والذي يوضحه الجدول رقم (05) الموالي:

الجدول رقم (05): يوضح صدق الاتساق للمحور الثالث

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	sig
20	الدورات التعليمية رفعت من إنتاجية العمل لدى العمال	0,618	0,000
21	زادت ثقتي بنفسي بعد الاستفادة من عملية التدريب فازدادت إنتاجيتي	0,442	0,002
22	التدريب زاد رغبتي في العمل ورفع مستوى إنتاجي	0,554	0,000
23	زادت كمية الإنتاج في المؤسسة بعد بعملية التدريب	0,653	0,000
24	تطور الإنتاج بعد عمليات التدريب	0,519	0,000
25	زاد فهمي لخطط العمل بعد أن تحصلت على دورة تعليمية	0,542	0,000
26	تحسنت نوعية الإنتاج بعد الاستفادة من دورات تدريبية	0,449	0,002
27	أصبحت أكثر استعدادا، وزادت إنتاجيتي بعد أن تلقيت تكوينا	0,551	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22

يتضح لنا من الجدول رقم (05) أن معامل الارتباط مقبول وذلك من خلال القيم المتحصل عليها، حيث انحصرت ما بين (0,442–0,653) وهي القيم المطلوبة. كما أن القيمة الاحتمالية sig لكل فقرة أقل من مستوى المعنوية 0,05 وبالتالي معاملات الارتباط دالة إحصائية عند α=5%.

4- **اختبار كالمجروف–سمير نوف:** لقد قمنا لاختبار k–s لدراسة التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح اختبار k–s

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	اختبار k–s	Sig
01	الاستثمار في رأس المال البشري	10	0,122	0,079
02	أساليب الاستثمار في رأس المال البشري	9	0,118	0,099
03	أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية المؤسسة	8	0,128	0,052

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

من نتائج الجدول رقم (06) نلاحظ أنه باستخدام اختبار كالمجروف–سمير نوف تبين أن القيمة الاحتمالية sig أكبر من مستوى المعنوية 0,05 لجميع محاور الدراسة، كما أن قيمة الاختبار (K–S) أقل من الواحد الصحيح. مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وهذا يؤدي إلى حساب المتوسط الحسابي واختبار الفرضيات باستخدام الاختبارات المعلمية.

5- تحليل البيانات الشخصية:

- **الجنس:**

الجدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	41	6	47
النسبة %	87,2	12,8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

يتضح من الجدول رقم (07) أن نسبة الذكور تقدر بـــ 87,2 % بينما نسبة الإناث تقدر بـــــ 12,8 %، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة الذي يتطلب جهدا عضليا.

- **السن:**

الجدول رقم (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	أقل من 20 سنة	30–20 سنة	40–30 سنة	50–40 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	1	17	11	15	3	47
النسبة %	2,1	36,2	23,4	31,9	6,4	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

يظهر الجدول رقم (07) أن نسبة 36,2 % من العمال للمؤسسة تتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة وهي الفئة الأكثر نشاطا في المؤسسة، كما نجد 31,9 % تتراوح أعمارهم من 40 إلى 50 سنة، أما فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة فنسبتهم 23,4 %، وكانت نسبة فئة أكبر من 50 سنة لا تتعدى 6,4 %، في حين فئة الأقل من 20 سنة فلم يكن هناك في المؤسسة إلا فردا واحدا ينتسب لهذه الفئة العمرية بنسبة 2,1 %. ومنه فإن المؤسسة يغلب عيها طابع الشباب، حيث أن 61,7 % من العمال تقل أعمارهم عن 40 سنة، الأمر الذي يساعد المؤسسة على زيادة

إنتاجها وتحسين إنتاجيتها بصورة مستمرة نظرا للطابع الشبابي الذي يحب التجديد ويتمتع بدافعية كبيرة في العمل.

- **الوظيفة:**

الجدول رقم (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	رئيس مصلحة	مهندس	إداري	مسير الآلات	عون إنتاج	صيانة	مخبري	محاسب	مساعد رئيس مصلحة	المجموع
التكرار	8	9	13	1	8	2	2	3	1	47
النسبة %	17	19,1	27,7	2,1	17	4,3	4,3	6,4	2,1	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (08) نلاحظ أن أكبر نسبة هي وظيفة الإداري بنسبة 27,7 %، تليها في المرتبة الثانية وظيفة مهندس بنسبة 19,1 %، وبعد ذلك تأتي وظيفة رئيس مصلحة وعون إنتاج بنسبة 17 % لكل منهما، ثم تليها في المرتبة الخامسة بنسبة 6,4 % يليهم كل من المخبري وعمال الصيانة بنسبة 4,3 % ومساعد رئيس مصلحة بنسبة 2,1%. ويرجع هذا التوزيع الوظيفي في المؤسسة إلى تعدد المصالح وطبيعة العمل في المؤسسة الإنتاجية التي تركز على الجانب التقني والجانب الإداري على حد سواء.

- **المستوى التعليمي:**

الجدول رقم (09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
التكرار	5	5	12	25	47
النسبة	10,6	10,6	25,5	53,2	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 20.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن المستوى التعليمي الغالب على عمال وموظفي هذه المؤسسة من حملة الشهادة الجامعية حيث قدر بـــــــ 53,2 %، ثم يأتي بعد ذلك المستوى الثانوي الذي يقدر بـــــ 25,5 %، أما ما نسبته 10,6 % فهو يمثل المستوى المتوسط، أما نسبة ذوي المستوى الابتدائي هي 10,6 %. أما فئة بدون مستوى فكانت نسبتهم معدومة. وهو ما يبرز ان

المؤسسة في حاجة إلى عمال ومهنيين لديهم مؤهلات علمية عالية لضمان إنتاجية عالية للعمل من أجل الاستمرار ومواكبة التطورات الحديثة والمساهمة في تحسين نوعية الإنتاج الوطني.

- **الخبرة:**

الجدول رقم (10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	أقل من 5 سنوات	10-5 سنة	15-10 سنة	20-15 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	22	5	1	3	16	47
النسبة	46,8	10,6	2,1	6,4	34	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss إصدار رقم: 22.

يتبين من الجدول رقم (10) أن غالبية أفراد العينة العاملة بالمؤسسة بنسبة 46,8 % تمركزت في فئة أقل من 5 سنوات، ثم تليها نسبة العمال الذين عملوا في المؤسسة لمدة تمتد من 20 سنة وأكثر بنسبة 34 %، وبعدها نجد أن نسبة 10,6 % من العاملين الذين عملوا بالمؤسسة لمدة تمتد من 5 إلى 10 سنة، وتليها نسبة 6,4 % بالنسبة للعمال الذين عملوا بالمؤسسة من 15 إلى 20 سنة، أما النسبة الأخيرة التي تمثل 2,1 % فكانت للعمال الذين عملوا من 10 إلى 15 سنة. ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة تعتمد على سياسة التجديد وإعادة توظيف عنصر الشباب الذي يتمتع بالقدرة والقوة المطلوبين والمتناسبين مع طبيعة نشاط المؤسسة، أي أن المؤسسة تقوم بعملية التوظيف من أجل إعطاء المؤسسة نفس جديد والمحافظة دائما على نشاطها وزيادة إنتاجها.

6- **اختبار الفرضيات:** نهدف في هذا الجزء إلى التعرف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة، ومن أجل تحقيق أهدافها وللإجابة على الإشكالية الأساسية فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

H_{01}: لا يوجد استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة.

H_{11}: يوجد استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة.

H_{02}: لا تستخدم مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري.

H_{12}: تستخدم مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري.

H_{03}: الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة.

H_{13}: الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة.

تقوم هذه الفروض في الأساس على مقارنة النتائج بمتوسطها الحسابي، ونظراً لكون فقرات الدراسة قد تم قياسها على مقياس ليكرت الخماسي، فإن وقوع فئة الموافقة في الفئة الثالثة والرابعة، وبالتالي فإن الحد الأدنى لهذه الفئة هي 3,40، ولهذا فإن الإختبارات سيكون حول درجة الموافقة السابقة الذكرــ وعليه يمكن صياغة الفرضية كالآتي:

$$H_0 : \mu < 3,40$$

$$H_1 : \mu \geq 3,40$$

- **تحليل نتائج فقرات المحور الأول:**كانت نتائج فقرات المحور الأول والخاص بالفرضية الأولى المتمثلة في وجود استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة ممثلة في الجدول رقم (11) التالي:

الجدول رقم (11): نتائج تحليل فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	Sig	الدرجة	الترتيب
01	تنظر المؤسسة إلى المورد البشري على أنه أهم الموارد فيها	3,787	0,931	2,85	0,006	مرتفعة	05
02	ترى المؤسسة العنصر البشري مصدر قوتها	3,723	0,649	3,41	0,001	مرتفعة	02
03	تعمل المؤسسة على تلبية رغبات العاملين والاهتمام بشؤونهم	3,851	0,658	4,69	0,000	مرتفعة	08
04	تهتم المؤسسة بجميع مواردها البشرية وتسعى للمحافظة عليهم	3,808	0,741	3,77	0,000	مرتفعة	07
05	أحظى بالاهتمام والاحترام من طرف مؤسسة عملي	4,063	0,734	6,19	0,000	مرتفعة	09
06	مؤسستي تهتم بقدراتي وتحاول دوما تطويرها	3,808	0,680	4,11	0,000	مرتفعة	06
07	أحظى بالمساعدة من قبل مؤسستي لتطوير قدراتي	3,574	0,714	1,67	0,101	مرتفعة	01
08	أتلقى المساعدة من قبل مؤسستي لتجديد معارفي المهنية	3,787	0,720	3,68	0,001	مرتفعة	03

09	تدعمني مؤسستي من أجل تحسين تكويني	3,787	0,805	3,29	0,002	مرتفعة	04
10	تعمل إدارة الموارد البشرية على التحسين المستمر للموارد البشرية من خلال برامج مخصصة لذلك	4,234	0,666	8,58	0,000	مرتفعة جدا	10
	المجموع	3,842	0,333	9,09	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (11) نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على فقرات هذا المحور والخاص بالإجابة على السؤال حول وجود استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام 3,842، بالإضافة إلى أن جميع القيم الخاصة بالانحراف المعياري هي أقل من الواحد، حيث قدر الانحراف المعياري العام 0,333. كما أن اختبار t لهذا المحور بلغ 9,09 و أن القيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05. وهذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0,05.

من خلال النتائج السابقة فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في عدم وجود استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة، وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في وجود استثمار حقيقي لرأس المال البشري بمؤسسة مطاحن الحضنة ، ومن ثم فإننا نثبت صحة الفرضية الأولى.

- **تحليل نتائج فقرات المحور الثاني:**كانت نتائج فقرات المحور الثاني والخاص بالفرضية الثانية المتمثلة في استخدام مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري. ممثلة في الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	sig	الدرجة	الترتيب
11	لدى المؤسسة برامج وخطط تدريبية مستمرة	3,872	0,710	4,55	0,000	مرتفعة	07
12	المؤسسة تقوم بتطوير قدرات ومهارات العاملين بأجراء دورات تدريبية دورية	3,638	0,640	2,55	0,014	مرتفعة	04
13	تحرص المؤسسة من خلال برامجها	3,361	0,919	,286	0,776	مرتفعة	02

	على تدريب عمالها حسب حاجاتهم لذلك			–			
14	تعمل المؤسسة على تطوير مواردها البشرية من خلال التدريب المستمر	3,255	0,793	−1,25	0,217	متوسطة	01
15	استفدت من برامج تدريبية مختلفة في مجال عملي	3,744	0,706	3,34	0,002	مرتفعة	06
16	أتيحت لي الفرصة لتجديد معارفي ومهاراتي من خلال برنامج تدريبي متنوع	3,957	0,832	4,58	0,000	مرتفعة	09
17	تعمل المؤسسة على إجراء دورات تعليمية	3,680	0,593	3,24	0,002	مرتفعة	05
18	ترى المؤسسة أن التعليم هو أفضل وسيلة لاكتساب المهارات العلمية للعمال	3,468	0,584	79,	0,428	مرتفعة	03
19	أحصل على تعلم كل جديد متعلق باختصاصي	3,914	0,544	6,47	0,000	مرتفعة	08
	المجموع	3,654	0,371	4,70	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

من الجدول رقم (12) نلاحظ بأن أغلبية إجابات أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على فقرات هذا المحور والخاص بالإجابة على السؤال حول أن مؤسسة مطاحن الحضنة تستخدم مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام 3,654، بالإضافة إلى أن جميع القيم الخاصة بالانحراف المعياري هي أقل من الواحد، حيث قدر الانحراف المعياري العام 0,371. كما أن اختبار t لهذا المحور بلغ 4,70 والقيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05. وهذا ما يدل على أن المحور الثاني دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05.

من هذه النتائج فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في عدم استخدام مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري، وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في استخدام مؤسسة مطاحن الحضنة مختلف أساليب الاستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم فإننا نثبت صحة الفرضية الثانية.

- **تحليل نتائج فقرات المحور الثالث:** كانت نتائج فقرات المحور الثالث والخاص بالفرضية الثالثة المتمثلة في أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة. وهذه النتائج ممثلة في الجدول رقم (13) التالي:

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار t	sig	الدرجة	الترتيب
20	الدورات التعليمية رفعت من إنتاجية العمل لدى العمال	4,085	0,503	9,32	0,000	مرتفعة	07
21	زادت ثقتي بنفسي بعد الاستفادة من عملية التدريب فازدادت إنتاجيتي	4,042	0,750	5,86	0,000	مرتفعة	05
22	التدريب زاد رغبتي في العمل ورفع مستوى إنتاجي	3,914	0,503	7,01	0,000	مرتفعة	03
23	زادت كمية الإنتاج في المؤسسة بعد بعملية التدريب	4,063	0,791	5,75	0,000	مرتفعة	06
24	تطور الإنتاج بعد عمليات التدريب	3,978	0,736	5,38	0,000	مرتفعة	04
25	زاد فهمي لخطط العمل بعد أن تحصلت على دورة تعليمية	4,148	0,509	10,07	0,000	مرتفعة	08
26	تحسنت نوعية الإنتاج بعد الاستفادة من دورات تدريبية	3,872	0,769	4,20	0,000	مرتفعة	02
27	أصبحت أكثر استعدادا، وزادت إنتاجيتي بعد أن تلقيت تكوينا	3,659	0,759	2,34	0,024	مرتفعة	01
	المجموع	3,970	0,362	10,80	0,000	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss لإصدار رقم: 22.

يتضح من الجدول رقم (13) أن أغلبية إجابات أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على فقرات هذا المحور والخاص بالإجابة على السؤال حول أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة ، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام 3,970، بالإضافة إلى أن جميع القيم الخاصة بالانحراف المعياري هي أقل من الواحد، حيث قدر الانحراف المعياري العام 0,362. كما أن اختبار t لهذا المحور بلغ 10,80 والقيمة الاحتمالية sig للمحور (0,000) أقل من 0,05. وهذا ما يدل على أن المحور الثالث دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05.

من هذه النتائج فإننا عند مستوى معنوية α=5% نرفض الفرض الصفري H_0 المتمثل في أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر سلبا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة، وبالمقابل نقبل الفرض البديل H_1 المتمثل في أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر إيجابا على مستوى الإنتاجية بمؤسسة مطاحن الحضنة، ومن ثم فإننا نثبت صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة: تحتل الموارد البشرية الصدارة في المؤسسة باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر التنمية والتطور، فبعد أن كانت مجرد يد عاملة منتجة ومنفذة للأوامر والتعليمات، وأصبحت موردا يعد له الخطط والبرامج من أجل تأهيله عن طريق الاستثمار فيه ليساهم بقوة في تحقيق الأهداف.

لهذا فقد تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على الموارد البشرية والاستثمار في رأس المال البشري وأثره على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك باستخدام عدة أساليب أهمها: التدريب والتعليم، والتي لها أثرها على الإنتاجية.

وبعد عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها من حلال الدراسة التطبيقية والتعليق عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

- تهتم المؤسسة الاقتصادية بالعنصر البشري والاستثمار فيه؛
- يعتبر أسلوبي التدريب والتعليم من أهم أساليب الاستثمار في رأس المال البشري المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية؛
- الاستثمار في المورد البشري هو أفضل استثمار في المؤسسة الاقتصادية، وأفضل وسيلة لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري له أثر إيجابي على زيادة إنتاجية المؤسسة الاقتصادية.

المقترحات: من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، هناك مجموعة من التوصيات التي تساعد على تحسين إنتاجية المؤسسة الاقتصادية أهمها:

- زيادة الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره وتأهيل القدرات الفكرية لهم الكل حسب احتياجاتهم؛
- تشجيع العاملين على تجريب الأساليب الجديدة التي تؤدي إلى تطور الأداء وتحسين العمل؛
- تسهيل فرص التعاون بين العاملين والإدارة، وزيادة التنسيق بين الوحدات من أجل فتح المجال لنقل الخبرات بالاحتكاك؛
- زيادة الاهتمام بقدرات العاملين في المؤسسة الاقتصادية، والرفع من مهارتهم الفنية؛
- القيام بالتخطيط المسبق لإعداد خطط وبرامج للاستثمار في رأس المال البشري بشكل أكثر جدية.

قائمة المراجع:

[2]– بوعويرة الرابيع: تأثير التدريب على إنتاجية المؤسسة–دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بولاية بومرداس–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2007.

[2]– طارق هزرشي: أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية على المستوى الجزئي –دراسة ميدانية في مؤسسة مدبغة الهضاب العليا بالجلفة 1990–2006–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2008.

[3]– أماني خضر شلتوت: تنمية الموارد البشرية كمدخل إستراتيجي لتعظيم الاستثمار في العنصر البشري–دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة–، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين، 2009.

[4]– سليمان عمر محمد عبد الهادي: الاستثمار الأجنبي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2010، ص 14.

[5]– علي السلمي: إدارة الموارد البشرية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص 42.

[6]– بن دريد منير: إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة العمومية الجزائرية التدريب، الحوافز، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 24.

[7]– راوية محمد حسن: إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 65.

[8] –Michael Armstrong : Stratigic Human Resource Management, A Guide to Action, 3rd edition, kogn page, London and philadilphia, 1988, p 07.

[9]– الفارس سليمان خليل، وآخرون: إدارة الموارد البشرية، منشورات جامعة دمشق، 2003، ص 187.

[10]– رابح عرابة، حنان بن عوالي: ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، الملتقى الدولي الخامس بعنوان: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2011، ص 09.

[11]– المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، أنظر إلى الموقع: www.hrdiscussion.com، بتاريخ: 2017./04/24

[12]– راوية حسن: مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص .163

[13]– سالي زكي محمد حسين: فن التدريب الإبداعي البرنامج المتكامل لتأهيل وصناعة المدرب المحترف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013، ص 23.

فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية

د.بلقلة براهيم د.حريري عبد الغني د مطاي عبد القادر

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

نسعى من خلال هذا البحث إلى رصد مجموعة من المؤشرات التي تقف وراء حدوث الأزمات المالية في محاولة لوضع نظم للإنذار المبكر من شأنها إصدار إشارات بحدوث الاضطرابات المالية. وفي هذا الصدد فإن هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم للتنبؤ بالأزمة إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المؤسسات والاقتصاد الكلي ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وعند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد تقسيم التحليل إلى مؤشرات ترتكز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات، ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي ككل

Abstract:

In this research, we aim to monitor a range of indicators behind the financial crisis in an effort to develop early warning systems that will signal financial turmoil. In this regard, there are several early warning indicators used to predict the crisis as indicators to assess the performance of institutions and macroeconomics and then classify them and detect financial imbalances in their performance before they are not exposed to financial problems that lead to their collapse. When analyzing the risks arising within the financial system, It is useful to divide the analysis into indicators based on developments within individual institutions, the impact of crises at the level of these institutions, and other indicators that focus on the financial system as a whole

مقدمة:

رغم أن موضوع الأزمات المالية يضرب بجذوره في التاريخ، إلا أنه عاد ليطرح نفسه بقوة مع تصاعد ظاهرة العولمة، فالأزمات المالية التي مست البلدان المتقدمة والنامية في العقود الأخيرة كانت مكلفة من حيث التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتعتبر الأزمة المالية العالمية (2007-2008) من أبرز وأحدث الأمثلة على ذلك. ورغم أن إدارة الأزمات وعلاجها- حين تحدث- بحكمة ونجاح والتخفيف من آثارها السلبية أمر في غاية الأهمية، إلا أن الأهم من ذلك والأقل تكلفة هو التوفيق في إتباع سياسات وإجراءات تساعد على الوقاية منها وتفادي حدوثها أصلا، وفي هذا الصدد فإن تصميم نظام للإنذار المبكر بالأزمات يعتبر كأداة دائمة ومستمرة للتوجه والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد

لأزمة مالية، وذلك من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية الإجمالية، ووضع سياسات الإستجابة السريعة في المرحل الأولى للأزمة قبل تطوره، ومن ثم تجنب التكاليف الكبيرة التي قد تنجم عنها في حال حدوثها. وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية؟

وبهدف الإلمام بجوانب الموضوع وللإجابة على هذا التساؤل سنقوم بتناول المحاور التالية:

أولا: مفهوم وأهمية نظام الإنذار المبكر بالأزمات.

ثانيا: استنباط مؤشرات لتوفير الإنذار المبكر بالأزمات المالية.

ثالثا: بناء نمادج الإنذار المبكر بالأزمات.

رابعا: مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية.

أولا: مفهوم وأهمية نظم الإنذار المبكر

1-مفهوم نظم الإنذار المبكر: يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر على أنها مجموعة عمليات، إجراءات، نماذج، مؤشرات....، تقوم بتجميع المعلومات والمعطيات من أجل، تحديد المؤسسات المالية المعرضة للخطر، التعرف على هذه المخاطر، وعلى آثارها على باقي المؤسسات والنظام المالي ككل، وهو ما يسمح بالتنبؤ بحدوث أزمة مستقبلا[1].

كما يرى فؤاد علوان" بأن نظم الإنذار المبكر هي: "عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغيرات مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك الإشارات وأن نتائج الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي كما يلي:[2]

- **التوفيق:** حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الفشل:** حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- **الإنذار الكاذب:** إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما

لا تقع الأزمة أصلا .

- **الرفض الصحيح:** حيث لا يتم إكتشاف إشارات بوقوع الأزمة ولا تقع الأزمة بالفعل

كما يعرف صندوق النقد الدولي تظم الإنذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات العملة قبل حدوثها. وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات)، بينما ترتكز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة.

وتعكس عملية الإنذار المبكر بوجه عام مجموعة من المفاضلات، المفاضلة في الأساس بين التعقيد والكفاءة، والمفاضلة أيضا بين الاتساق الزمني والأهمية، وبين مواطن الضعف المطلقة والنسبية. وتهدف عملية الإنذار المبكر إلى تحديد مواطن الضعف وليس توقع الأزمة التالية، فقد ثبت أن نماذج التنبؤ بالأزمات لا تحقق نتائج مرضية، ويجب بالتالي النظر إلى عملية الإنذار المبكر على أنها أداة إنذار وليس أداة تنبؤ بالأزمات.[3]

2-**<u>أهمية نظم الإنذار المبكر:</u>** واجهت العديد من البلدان في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات كان أخرها أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من المصارف، إذ استمر مسلسل التعثر للمؤسسات المالية الكبيرة الواحدة تلو الأخرى وفي ظل عولمة القطاع المالي فإن عدم تبني وتطبيق أطر رقابية محلية ودولية مناسبة للتعامل مع الابتكارات المالية من مشتقات وأدوات مالية معقدة سيؤدي حتما إلى إضعاف دور إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وبالتالي تعثر القطاع المالي والإقتصادي برمته.[4]

ويتوقف نجاح إدارة الأزمات على وضع كافة السيناريوهات المحتملة وكيفية التعامل مع كل سيناريو منها وخبرة متخذ القرار وقدرته على التنبؤ والإنذار. وتراكم الخبرات عن الأزمات السابقة ونجاحات وإخفاقات التعامل معها، وكذلك القدرة على الابتكار والمنطلق السليم في التعامل مع المشكلات. ويجب أن يضم فريق العمل المتعامل مع الأزمات خبرات مختلفة في النواحي المالية والاقتصادية والقانونية والسياسية والسلوكية والمحاسبية والإدارة والإحصاء[5]

تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذى القرار وواضعى السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة ، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث فى وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات ، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلى:[6]

-التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية فى شكل إطار أو هيكل رسمى للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص

- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التى تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها فى مشاكل؛

- المساعدة فى تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

وهناك مخاطر عديدة فى أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هى توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل أو مخاطر الأعمال والاكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعى السياسات فى اتخاذ إجراءات وقائية

لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر ، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر.

ويتطلب أداء هذه المهام دعم التحليل المناسب وتوفر قاعدة معلومات شاملة، إذ إن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الحيطة الكلية، فضلا عن المعلومات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع المعلومات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة تمثل تحديا كبيرا، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والخبرة الإشرافية فضلا عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات.[7]

ثانيا: مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات: هناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم للتنبؤ بالأزمة إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المؤسسات والاقتصاد الكلي ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات. وعند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي يكون من المفيد تقسيم التحليل إلى مؤشرات ترتكز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات، ومؤشرات أخرى تركز على النظام المالي ككل، كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول1: مؤشرات الحيطة والإنذار المبكر بالأزمات.

مؤشرات الحيطة الجزئية	
1-كفاية رأس المال: -نسبة رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، -التوزيع التكراري معدلات رأس المال	**2-جودة الأصول**
3-مؤشرات المؤسسة المقرضة: -تركيز الائتمان القطاعي،-الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية،-القروض غير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، -مخاطر الأصول، -الاقتراض المرتبط،-مؤشرات الرفع المالي.	**4-مؤشرات المؤسسة المقترضة:** -نسبة الدين إلى حقوق الملكية -ربحية الشركات، -مؤشرات أخرى لظروف الشركات،- مديونية القطاع العائلي
5- سلامة الإدارة: -معدلات الإنفاق،-نسبة الإيرادات لكل موظف،-التوسع في عدد المؤسسات المالية	**6- الإيرادات والربحية:** -العائد على الأصول, العائد على حقوق الملكية، -معدلات الدخل والإنفاق، -المؤشرات الهيكلية.
7-السيولة: -تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية، - التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، -الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي، -نسبة القروض إلى الودائع، -هيكل استحقاق الأصول والخصوم،-تدابير سيولة السوق الثانوية	**8-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:** -مخاطر سعر الفائدة. -مخاطر سعر الصرف الأجنبي، -مخاطر أسعار الأسهم. -مخاطر أسعار السلع

9-مؤشرات خاصة بالسوق: -أسعار السوق لأدوات المالية. -مؤشرات على العوائد المفرطة. -تصنيف الائتمان. -هوامش العائد السيادي	
مؤشرات الاقتصاد الكلي	
1-النمو الإقتصادي: مجموع معدلات النمو. -تدهور القطاعات	**2-التضخم**
3-ميزان المدفوعات: -عجز الحساب الجاري. -كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. -الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الإستحقاق)	**4-أسعار الفائدة والصرف:** -التقلب في أسعار الفائدة والصرف. -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية، -قابلية سعر الصرف للاستمرار،-ضمانات سعر الصرف
5- إزدهار الإقراض وسعر الأصول: -نوبات ازدهار الإقراض -نوبات ازدهار أسعار الأصول.	**6-إطار العدوى:** -العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية، -الآثار الجانبية للتجارة.

Source: Owen Evans and others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192,IMF? Washington DC? April, 2000, p4.

1-المؤشرات النوعية المالية والمصرفية (الجزئية): لقد بدأ الاهتمام المبكر باستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولى لوضع معايير لملاءة رأس المال فى 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفى ، وقد تم اقتراح نظام الـــ **CAMEL** والذى يغطى ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M ، الربحية E، والسيولة L ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية.

ويعرف CAMELSبأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني. وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الإحتياطي الفيدرالي. ويمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS فيما يلي:[8]

-تصنيف المصارف وفق معيار موحد.

-توحيد أسلوب تقارير التفتيش.

-إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية، وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

-الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير

-عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إيها للجهاز المصرفي ككل.

-يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

– يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للنبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.

لكن رغم هذه المميزات فإن تنفيذ نظام CAMELS يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي من بينها مشاكل رئيسية تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، ومن بين الصعوبات الأخرى هو كون الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية. أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة من بينها مصادر التمويل، وتباين آجال الاستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير. وأخيرا فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن إزدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات من الخطر يصعب قياسها[9]، **وفيما يلي تفصيل مؤشرات الإنذار الجزئية:**

1-1-مؤشر كفاية رأس المال: تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الإئتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات المالية.

1-2-مؤشرات جودة الأصول: تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية جودة الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نةعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الأصول من مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة، ومؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة.

1-3-مؤشرات سلامة الإدارة: سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

1-4-مؤشرات الإيرادات والربحية: انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.[10]

1-5-مؤشرات السيولة: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة لسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض قبما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، طما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

1-6-مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق: وتتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إذ أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالي، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR[11] ويمكن تفصيل هذه المخاطر كما يلي:

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي تشير إلى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، ويكون الأصل والخصم حساسا للتغير في سعر الفائدة إذا كان يمكن إعادة التسعير في مدة زمنية معينة.[12]
- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الأجنبية ويحاول تجنبها أو تقليل مخاطرها، وتكون في سوق العملات الأجنبية.
- **مخاطر أسعار الأسهم:** وتنتج عن تذبذب أسعار الأسهم، ويمكن حسابها من خلال نموذج التسعير الرأسمالي للأصول أو نظرية المضاربة في تسعير الأصول والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.
- **مخاطر أسعار السلع:** هناك أهمية كبيرة لمخاطر أسعار السلع بالنسبة للمؤسسات المالية المتنوعة، وهذه الأهمية تختلف من بلد إلى أخر على الرغم من أن الاستثمار في أغلب المؤسسات المالية في السلع أو مشتقات السلع قليل إذ أن أسعار السلع ميالة للتغير نوعا ما أكثر من أسعار الصرف والفائدة والأسواق غالبا ما تكون أقل سيولة.[13]

1-7-المؤشرات الخاصة بالسوق: على الرغم من أن المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات التنبؤ بالأزمات الدخلة ضمن CAMELS ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤشرات: الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفرطة، التصنيف الإئتماني، وهامش العائد السيادي.

2- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي: يؤثر ويتأثر الجهاز المالي بمجمل النشاط الاقتصادي، إذ أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، وعليه يجب مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل ولاسيما تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف، وهذه العوامل تشمل ما يأتي:

2-1-النمو الاقتصادي: وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف من مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أن تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر

بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي إلى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية.

2-2-ميزان المدفوعات: يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلبا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلا عن أن انخفاض نسبة الاحتياطيات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشرا على عدم الاستقرار في النظام المالي.

كما تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببا رئيسيا في الأزمات المالية في الكثير من البلدان، لاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة.

2-3-التضخم: إن التذبذب في التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الإئتمان والمخاطر السوقية، ذلك أن التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما أن الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية[14]

2-4-معدلات الفائدة وأسعار الصرف: يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. وبشكل عام فإن ارتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن يسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية. في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية.

2-5-ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: يعبر عن ازدهار الإقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. أما فيما يخص إزدهار أسعار الأسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب هذا الازدهار، إذ أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض قيمة الأسهم والعقارات، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

2-6-آثار الانتقال بالعدوى: بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن انتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا. فعندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل انخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بانتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان مقارنة مع البلد الذي انخفضت قيمة عملته بشكل حاد. ويزداد أثر العدوى كلما زادت درجة

التشابك في النظام المصرفي، ويعد الهروب الجماعي للودائع (أسلوب القطيع) من أكثر مظاهر العدوى التي تصيب النظام المصرفي.[15]

2-7-العوامل الأخرى:[16]

- **الاقتراض والاستثمار الموجه:** إن توجيه الإستثمار والاقتراض بصورة إجبارية إلى نشاطات على أسس غير سوقية تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الإعسار في المؤسسات المالية.
- **علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والإختلالات في الموازنة:** إذ أن زيادة الإئتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.
- **حجم المتأخرات في الاقتصاد:** إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

3- مؤشرات عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي:

تتضمن عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي- وهي مثال بارز لنظام الإنذار المبكر- عددا من الأدوات التحليلية والمؤشرات، إلى جانب أداة للتحليل النوعي لمسح المخاطر ومواطن الضعف النظامية المؤثرة على الإقتصادات المتقدمة، والصاعدة، والقطاعات والمؤسسات المالية، ويهدف التحليل إلى كشف الاتجاهات التي تجعل البلدان والأسواق عرضة للصدمات، وتدرس عملية الإنذار المبكر قنوات انتقال التداعيات، وتأثير العدوى، وتوصي بالسياسات اللازمة لمواجهة مخاطر طرف المنحى. ومن القيم المضافة لهذه العملية أنها بحكم تصميمها منهج متعدد للبلدان، فهي تتيح منظورا دوليا للمخاطر ومواطن الضعف بما يمكن من تحديد مواطن الضعف الذاتي.

وتتضمن المكونات الأساسية لنظام الإنذار المبكر إجراء التحليلات النوعية والكمية، والكشف عن مواطن الضعف، وتحديد أهم المخاطر والكشف عن التداعيات المحتملة وفهم تأثيرها. وتشمل مجموعة الأدوات المستخدمة، المؤشرات والنماذج والتقدير الشخصي، وتحليلات قطاع المالية العامة والقطاع الخارجي، وتقييم الأصول، والنماذج التي تتناول خطر وقوع الأزمات وينصب تركيزها على المخاطر النظامية وآثار العدوى، وتحليل مواطن ضعف القطاع المالي، ومخاطر طرف المنحنى. ويشمل تحليل التداعيات دراسة الروابط التجارية، والقنوات المصرفية، وتحليل الروابط الشبكية. وأخيرا تشمل مجموعة الأدوات إجراء تجار محاكاة باستخدام النماذج متعددة البلدان، ويعرض الجدول التالي قائمة الأدوات والمؤشرات الخاصة بمختلف المخاطر القطاعية.[17]

الجدول2: مجموعة أدوات عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي

أولا: مواطن الضعف في القطاعات والأسواق	
1-المخاطر ومواطن الضعف في القطاع الخارجي: التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، الاختلالات الخارجية، عدم الاتساق بين أسعار الصرف، فجوات التمويل الخارجي، احتمالات وقوع أزمة خارجية	4-**أسعار الأصول والتقييم السوقي والكشف عن فقاعات الأسعار:** فقاعات أسعار العقارات، فقاعات أسعار الأسهم، حلقات الآثار المرتدة بين القروض غير المنتظمة وأداء الاقتصاد الكلي.
2-المخاطر ومواطن الضعف في المالية العامة: مخاطر تجدد الدين والتمويل، تصورات السوق عن مخاطر التوقف عن سداد الدين السيادي، حجم التقشف المالي المطلوب	5-**طبيعة المخاطر في الأسواق المالية:** خريطة الاستقرار المالي العلمي، التقلبات في أسعار الأصول والأسواق.
3-المخاطر ومواطن الضعف في قطاع الشركات: الرفع المالي والسيولة والربحية، تقييم الأسهم واحتمالات التوقف عن السداد.	
ثانيا: نماذج المخاطر القطرية: نماذج مخاطر الأزمات، إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المعرض للخطر، نماذج قياس مدة الأزمة.	
ثالثا: تحديد الانعكاسات النظامية	
1- تحليل التداعيات وآثار العدوى: -أدوات قياس آثار العدوى/التداعيات باستخدام بيانات الأسواق المالية. -أدوات قياس آثار العدوى/التداعيات باستخدام البيانات عبر الحدود.	**2-تحليل المؤسسات المالية المتطورة الكبرى:** مواطن الضعف في فرادى المؤسسات المالية المتطورة الكبرى، تداعيات المخاطر النظامية والعسر المالي، قياس مواطن الضعف المصرفي على مستوى فرادى البلدان
	3-**السيناريوهات العالمية:** -نموج التوقعات العالمية-نموج المالية العامة،-النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل، -نموذج السلاسل الزمنية المقطعية للعناصر غير المشاهدة

Source: International Monetary Fund - Financial Stability Board (2010), "The IMF-FSB Early Warning Exercise Design and Methodological Toolkit". (Washington, International Monetary Fund)

<u>ثالثا: بناء نماذج نظم الإنذار المبكر</u>: تبنت معظم الدراسات التي استخدمت نظم الإنذار المبكر لغرض تحليل الهشاشة النظاميةن أو من أجل دراسة إمكانية واحتمالية وقع أزمة مالية، هما طرقة الإشارات، وطريقة النماذج الإحتمالية، ويمكن تبيان هذه الطريقتين من خلال ما يلي:

<u>1-طريقة الإشارات (منهجية المؤشرات الرائدة):</u> تعتبر هذه الطريقة الأقدم استعمالا كنظام للإنذار المبكر، وقد تم تطبيقها لأول مرة في مجال التنبؤ بالأزمات المالية ضمن العمل الذي قام به كل من **Kaminskyو Reinhart** سنة 1999، حيث تمت دراسة 76 أزمة سعر صرف ، أصيبت بها 30 دولة على طول الفترة 1970-1995، وهي طريقة مستوحاة من الأبحاث المهتمة بدورة الأعمال،

وبأكثر دقة، تلك التي اهتمت بقدرة السلاسل الزمنية على التنبؤ بعودة الظروف، تهدف هذه الطريقة إلى تحديد الطريقة التي تحدد قيم العتبة لبعض المتغيرات التي تسمح لها بمعرفة إن كانت هناك احتمالية حدوث أزمة ما[18]. وينطوي ذلك على رصد مجموعة من المؤشرات الرائدة التي تتكرر بشكل كبير وتميل إلى أن تتصرف بشكل مختلف قبل الأزمة، ودراسة ما إذا كانت فردية أو مجتمعة، قد بلغت قيمة العتبة التي تربط من الناحية التاريخية ببداية أزمة مالية، وبالتالي فإن التعرض للأزمة يكون عندما يخرج متغير عن مستواه العادي بقيمة تتجاوز عتبة معينة.

ووفقا لمنهج المؤشرات الرائدة فإن بناء نظام الإنذار المبكر يمر بالخطوات التالية:[19]

- **تعريف الأزمة:** من خلال تحديد خصائص الوضع الذي يمكن أن يوصف بأنه أزمة كاملة للعملة أو للبنوك، أو لكليهما أو أي نوع آخر من الأزمات.
- **اختيار مجموعة من المؤشرات الرئيسية:** فمثلا من بين مؤشرات الأزمات المختلفة، مستوى الاحتياطيات الأجنبية، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من المؤشرات. ولكل مؤشر ثلاث خصائص يجب أخذه بعين الاعتبار تتمثل في المستوى، التغير، والانحراف عن اتجاهه. وينتظر من المؤشرات التنبؤ بالأزمات خلال فترة زمنية تعرف باسم " **أفق الإشارة**".
- **اختيار عتبات المؤشرات الرائدة:** يرى تشوانغ "**Zhuang,2002**"أن لكل مؤشر عتبة تقسم توزيعه بين المنطقة الطبيعية (العادية) والمنطقة غير الطبيعية " غير العادية" والتي تترافق مع وجود احتمال اشتداد الأزمات، فإذا لوحظ من نتائج المؤشر أنه يقع في المنطقة غير الطبيعية، فهذا مؤشر يعتبر كمرسل لإشارة إنذار.
- حساب نسب الإشاراة الزائفة إلى تلك الحقيقية.
- اختيار القيم الحدية التي تقلل من الضوضاء إلى نسب الإشارة، وكلما زاد عدد المؤشرات التي تشير إلى حدوث أزمة، كلما ارتفع الاحتمال بأن هذه الأزمة من شأنها أن تحدث فعلا.

2-منهجية النماذج الاحتمالية: يسمح هذا النهج بالتعرف على المؤشرات التي تؤثر في احتمال وجود أزمة، وتستخدم نماذج نظم الإنذار المبكر (المعروفة باسم نماذج الاستجابة الكيفية)، وهو اختبار متعدد المتغيرات يسمح بإجراء اختبارات ذات دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية. ويمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال أعمال فرانكل وروز، كلاين وماريو، وفالدارز، وقد استخدم هؤلاء نماذج الإنذار المبكر من أجل تقدير إحتمالية حدوث أزمة في الفترة t+1 بفعل مجموعة من المتغيرات التفسيرية في الفترة t. [20]

وهناك سمة مشتركة بين جميع نظم الإنذار المبكر، وهي استخدام المحددات الأساسية للقطاعات الداخلية والخارجية كمتغيرات تفسيرية، إذ يتم المقارنة بين ملاحظات ما قبل الأزمة (سلوك

الأساسيات) خلال فترات الهدوء والأزمة، وسلوكها في فترة ما بعد الأزمة على حد سواء. والتقدير في هذه الحالة يتطلب مزيدا من المعلومات عن أكبر عدد ممكن من المتغيرات ذات الدلالة.

رابعا: مدى فعالية نظم الإنذار المبكر: لقد طبقت اختبارات على أربع نماذج تجريبية قبل الأزمة الآسيوية وبينت أن أفضلها قادر على توقع نصف عدد الأزمات "داخل العينة" وثلثها خارج العينة، وكانت الإنذارات الكاذبة كثيرة، ففي أكثر من نصف الحالات أين توقعت هذه النماذج حدوث الأزمة لم تتحقق أي أزمة. ولقد اتضح من تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية الدالة على الأزمة في بلدان آسيوية(أندونيسيا، تايلندا، كوريا الجنوبية) قبل حدوثها لمعرفة إمكانية التنبؤ بحدوث الأزمة ما يلي:

-عانت البلدان الثلاثة من انخفاض كبير في سعر أسعار عملاتها الوطنية، وهبوط في احتياطاتها الأجنبية كمؤشر للدلالة على اندلاع أزمة نقدية فيها، حيث بلغ معدل الهبوط 95% في اندونيسيا، 101% في كوريا و 74.5% في تايلندا وذلك عام 1997، إلا أن أسعار الصرف الحقيقية لعملات البلدان الثلاثة المذكورة كانت مقيمة بأكثر مما يجب خلال الفترة التي سبقت الأزمة (1990-1996) وقد أثر ذلك بصورة سيئة في القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، وفي الميزان التجاري، والاحتياطيات الأجنبية لديها.

-أما معدل التضخم فكان معتدلا قبل الأزمة، ولم يبدي أثرا محسوسا للتنبؤ بحدوث الأزمة المالية.

-لقد سبق الأزمة تدفق ضخم لرؤوس الأموال قصيرة الأجل في البلدان الآسيوية الثلاث وذلك خلال الفترة 1992-1996، وبالذات عبر ما يسمى بصناديق الاستثمار التي تهدف إلى اغتنام فرص الربح السريع والخروج السريع منها، ويمكن القول أزمة العملة في البلدان الثلاث حدثت مع التدفق المفاجئ رؤوس الأموال قصير الأجل نحو الخارج.

-أما معدل النمو في الناتج فقد بدأ في الهبوط في هذه البلدان بفترة سنة قبل الأزمة، ليزداد حدة عند وقوع الأزمة.كما سبق الأزمة هبوط في معدل نمو الطلب الوطني الذي بدأ بفترة سنة قبل الأزمة وهو مؤشر على حدوث الأزمة.

-كما أن العجز في الحساب الجاري منسوبا للناتج المحلي يعد مؤشرا تحذيريا لوقوع الأزمة المالية، وبالفعل تعرضت كل من أندونيسا وتايلندا وكوريا الجنوبية إلى عجز في موازين الحسابات الجارية خلال الفترة 1990-1995 وتزايدت هذه العجوزات بصورة أكبر قبل سنة من حدوث الأزمة

- لقد سبق أزمة النظام المصرفي في البلدان المذكورة نمو سريع للائتمان المصرفي طيلة الفترة 1990-1996، من خلال مؤشرين وهما: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي، ونسبة الدين إلى أسهم رأس المال، وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى تعرض القطاع المصرفي، وقطاع الشركات إلى مخاطر الصدمات، وضعف القدرة على التسديد نتيجة للطبيعة القصيرة الأجل للديون.

-لوحظ أن السنتين السابقتين على اندلاع الأزمة، تسارعت خلالها الديون قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم وجود فترة سماح، وهذا ما ينجر عنه مخاطر التهافت على السحب من البنوك وحدوث أزمة في النظام المالي برمته.

الجدول 3: مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المالية لبلدان آسيوية مختارة للفترة 1990-1998 الوحدة:%

المؤشر	البلد	1995-1990	1996	1997	1998
التغير في سعر الصرف	اندونيسيا	4.2+	3.2+	95.1+	72.5+
	كوريا	2.2+	8.9+	100.7+	39-
	تايلندا	0.53-	1.6+	84.5+	22.3-
العجز في الحساب الجاري/ الناتج المحلي	اندونيسيا	2.5-	4.3-	3.6-	3.2+
	كوريا	0.93-	4.6-	3-	10.8+
	تايلندا	6.7-	8.7-	3-	11.3+
الدين الأجنبي/الناتج االمحلي	اندونيسيا	53.3(1995)	48.5	64.5	162.7
	كوريا	26.4(1995)	32.5	34.9	51.5
	تايلندا	49.1(1995)	49.9	59.6	72.5
معدل النمو في الطلب الوطني الحقيقي	اندونيسيا	9.3	8.6	6.8	20.4-
	كوريا	8.4	7.8	0.8-	18.7-
	تايلندا	10.1	6.2	7.6-	21.9-
نسبة الدين القصير الأجل إلى الدين الإجمالي	اندونيسيا	18.9	25	26.6	-
	كوريا	46.2	49.9	37.5	-
	تايلندا	39.1	41.5	37	-
أسعار الفائدة	اندونيسيا	12.06	13.96	27.82	62.79
	كوريا	9.28	9.23	14.5	13.02
	تايلندا	13.75	12.4	13.2	15

المصدر: هيل عجمي جميل، الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد1، 2003، ص291-292

ورغم صعوبة التنبؤ بتوقيت الأزمات، فإن بعض النماذج تمكنت أكثر من غيرها من التنبؤ بالشدة النسبية للأزمات في بلدان مختلفة. وهذا ما أدى إلى التفكير بأن النماذج هي أكثر إفادة ربما فيما يتعلق بتحديد البلدان الأكثر عرضة لأزمة في فترة الاضطرابات المالية الدولية أكثر مما تفيد بالتنبؤ بتوقيت الأزمات النقدية، ويعد هذا إسهاما قيما من جانب نظم الإنذار المبكر، إذ أن مثل هذه النماذج قادرة على لفت الإنتباه في البلدان التي تحتاج إلى تعديلات في سياساتها قبل انفجار الأزمة وتطورها، وتسليط الضوء على المتغيرات التي تعتبر المحددات الأكثر أهمية للأزمات. كما توصل بيكمان وأخرون، إلى أن نظم الإنذار المبكر لها سلطة تنبؤية قوية، والتغيرات في الأساسيات إشارة على مشاكل في

المستقبل، فهي تساعد واضعي السياسات على منع وقوع الأزمات. فعلى سبيل المثال، إن قيام ستاندر آند بورز بخفض تصنيف أمريكا الإئتماني في 2011/08/50 يعني ببساطة أنها لم تعد أكثر مكان آمن للإستثمار في العالم، ويعني تراكم الديون على حكومة الولايات المتحدة، لتصل إلى أكثر من 04 تريليون دولار، أنها أقل إنتاجية من الماضي وأن اقتصادها أصبح قائما على الخدمات أكثر منه على الإنتاج، كما يعتبر إشارة واضحة على تقهقر قوة الإقتصاد الأمريكي واتجاهه نحو الركود، وقد كان لذلك التخفيض تداعيات حادة على تصنيف العديد من الدول الأوروبية في ظرف ثلاثة وعشرين(23) أسبوعاً وكذلك على أسواق رأس المال العالمية والآسيوية، كما شهدت أسواق الأوراق العربية حالة من الإضطراب الشديد، حيث خسر المؤشر الرئيسي" EGX30" للبورصة المصرية جوالي 7.86% من قيمته لتعمق خسائرها إلى ما نسبته 35.04% حتى نهاية أوت 2011، أما أما مؤشر سوق الأسهم السعودي فقد انخفض ب 6.46 %، سوق دبي ب 1.66 %، أبو ظبي ب 0.14 %، قطر 3%، سوق الكويت للأ وراق المالية ب 3.97 %، بينما بلغ حجم التراجع في الأردن 3.23%.[21]

وفي المقابل يعترف العديد من الأكاديميين بأن عدد كبير من الأزمات المالية لم تكن متوقعة، رغم وضع عدد كبير من النماذج للمتغيرات المختلفة التي تترافق مع تلك الأزمات، فمثلا تعرضت وكالات التصنيف للإنتقاد لفشلها في التنبؤ بالأزمة الأسيوية، كما تعرضت للمساءلة بسبب أزمة الرهن العقاري 2008، إذ بين أيشنجرين "Eichengreen,20008" أن وكالات التصنيف فشلت في التمييز بين مخاطر الأوراق المالية المختلفة، كما أنها فشلت في تصنيف درجة الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري، إلى جانب فشلها في التنبؤ بالأزمات في العديد من الشركات مثل " انرون" و "ورلدكوم" و "بارمالات".

إن التنبؤ بتوقيت أحداث مثل الأزمات المالية، والتي تعتمد بشكل أساسي على متغيرات يصعب تحديدها مثل السمات الهيكلية لاقتصاد بلد ما، أو التغيرات في الأوضاع السياسية للبلد أو توقعات المتعاملين المحليين والأجانب في مختلف الأسواق، أمر في غاية الصعوبة. والأهم من ذلك، أن لعملية صنع السياسة ورد فعل هذه السياسات نفسها تأثيرا حاسما على ما إذا كانت أوضاع الضائقة المالية ستتحول إلى أزمة أم لا، والواقع أن هذه الظواهر لا يمكن تكميمها وأخذها في الحسبان عند بناء نماذج الإنذار، ومن ثم ليس من المستغرب فشل تلك النماذج.[22]

والملاحظ أيضا هو أن أغلب الأزمات يتم تفسيرها بعد وقوعها، غير أنه من الجلي أن انتظار حدوث أزمة لكي يمكن تفسيرها لا يعتبر إستراتجية جيدة، وعليه يتطلب الأمر إتباع تدابير من شأنها الإشارة إلى تزايد احتمالات الأزمات قبل حدوثها. وبناءا على ما سبق، يمكن القول أن نماذج الإنذار المبكر تعتبر أدوات ناقصة، فهي غالبا ما تصدر إشارات زائفة تتنبأ بأزمات لا تحدث وتفوتها أزمات تقع بالفعل، ومع ذلك فهي توفر معلومات مفيدة. وتمثل ميزة النماذج في أنها تصف بصورة منظمة وموضوعية العلاقة التاريخية بين المتغيرات المرتبطة بالظروف المؤدية إلى الأزمات وبين الأزمات

ذاتها. أما عيبها فيتمثل في أنها تحاول أن تجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة، مع إغفال كم هائل من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، وعليه فإن الأدبيات الحديثة تركز على الوضع المالي التفصيلي لمختلف القطاعات (الحكومة، البنك المركزي، البنوك التجارية، قطاع الأعمال غير المصرفي) بدلا من التركيز على الوضع المالي للقطر ككل، والذي يمكن أن يخفي بعض الاختلالات على المستوى القطاعي.[23]

خاتمة: تنبع أهمية مؤشرات الإنذار المبكر من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض النظام المالي للخطر. وتتضمن عملية الإنذار المبكر عددا من الأدوات التحليلية والمؤشرات، إلى جانب أداة للتحليل النوعي لمسح المخاطر ومواطن الضعف النظامية المؤثرة على القطاعات والمؤسسات المالية، ويهدف التحليل إلى كشف الاتجاهات التي تجعل البلدان والأسواق عرضة للصدمات، وتدرس عملية الإنذار المبكر قنوات انتقال التداعيات وتأثير العدوى، وتوصي بالسياسات اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر.

إن عملية التنبؤ بالأزمات أمر يصعب التوصل إليه فعليا، فالأزمات التي تنفجر بسبب تراجع وضعف في المؤشرات الاقتصادية الأساسية قد يكون من الممكن التنبؤ به، ولكن يقل احتمال أن تكون نماذج الإنذار قادرة على توقع الأزمات التي تترتب بسبب نقص الرقابة والإشراف وانعدام الشفافية في البنوك والأسواق المالية، وكذلك تلك التي تنتج عن عوامل وأحداث يصعب تكميمها، أو عن الخطر المعنوي، أو من تأثير العدوى وسلوك المستثمرين. فلقد أثبتت معظم الدراسات أن الأزمات المالية تحدث بشكل مفاجئ يجعل من الصعب التنبؤ بها، خاصة وأن بعض المؤسسات المتخصصة في التنبؤ بالأزمات، كوكالات التصنيف فشلت في توقع الأزمات السابقة، سواء من حيث توقيتها أو مدى شدتها، ولأن الأزمة القادمة تكون ذات طبيعة مختلفة عن الأزمات السابقة لها وعوامل انفجارها معقدة نسبيا وتنطوي على تفاعل العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والنفسية، فإن التنبؤ به يصبح صعبا. وهو ما يتطلب المزيد من العمل من أجل فهم أفضل لأسبابها والوقاية منها بنجاح أكثر.

الهوامش والمراجع:

[1] ذهبي ريمة، الإستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003–2011). أطروحة دكتوراه LMD، علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012–2013، ص140.

[2] فؤاد علوان، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية –دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية، دار الفكر والقانون، مصر، 2012، ص229–230.

[3] سيلين روشون، تعزيز نظام الإنذار المبكر في قطر، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ماي 2014، ص17.

[4] ابراهيم عاكوم، أسواق الأوراق المالية العربية: انعاسات وعبر من الأزمة المالية العالمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2009، ص18–19.

[5] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص26.

[6]Rajana Sahjwala, and Paul Van der Berg "Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems" Basel Committee on Banking Supervision, Working Paper No 4 Dec.2000

[7]LVCAS Papademos, Strengthening macroprudential supervision in Europe: www.ecb.int/press/key/date/2009/html.

[8] زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم البنوك،

ص9..WWW.Kantakji.com/figh/files/Banks/545….-cached-similar

[9] عمرو هشام محمد، دور الإصلاحات المالية في تفادي الأزمات الإقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد24، 2010، ص22–23.

[10] Owen Evans and Others, Macro prudential Indicators of financial soundness, OP.Cit, P.5-6

[11] زيتوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص19–21

[12] هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، دار المسار، عمان، 2005، ص272.

[13] Owen Evans and Others, Macroprudential Indicators of financial soundness, OP.Cit, P.9

[14] Owen Evans and Others, Macro prudential Indicators of financial soundness, OP.Cit, P.1

[15]تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية: .Cbl.govly/pdf/o4obklulE41EL5E7E4e.pdf

[16] Owen Evans and Others, Macro prudential Indicators of financial soundness, OP.Cit, P.12 .

[17] International Monetary Fund - Financial Stability Board (2010), "The IMF-FSB Early Warning Exercise Design and Methodological Toolkit". (Washington, International Monetary Fund).

[18] ذهبي ريمة، الإستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011). أطروحة دكتوراه LMD، علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012-2013، ص142

[19] Mahfoud Djebbara, "Predicting Financial Crises: Myth and Reality", Recueil de Communications du Colloque International sur: " la crise Financiére et Economique et Gouvernance Mondiale", Algérie, Sétif, Université Farhat Abbas, du 20 au 21 Octobre 2009), p15.

[20] Ahmed Ksaier, "Essai d'élaboration d'un Système Préventif de Change", Séminaire Doctoral du GDRI EMMA. Organiser par le CEMAFI, Université de Nise sophia Antipolis, 25-26 Mars 2004, p11

[21] مدني أحمد، أساليب حماية أسواق الأوراق المالية العربية من الأزمات المالية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، 2014/2013،ص149

[22]Mahfoud Djebbara, OP.Cit, P.12 .

[23] أوكيل نسيمة، " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق لآسيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص350.

الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية
دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة-الجزائر-

د. بن عيشي عمار د.دردوري لحسن

جامعة بسكرة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثين بتصميم استمارة وزعت على عينة الدراسة عددها 90 فردا من الافراد العاملين في شركات المساهمة محل الدراسة، أجريت عملية التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي spss، توصلت الدراسة إلى:

- يؤدي الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة.
- يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية،الإفصاح المحاسبي، الرقابة الداخلية ، شركات المساهمة.

Abstract:

This study aims to examine the role of accounting disclosure in support of the internal control system in contributing The algerian companies,To achieve the objectives of the study the researchers designed a form and distributed to the study sample number 90 members of the personnel in the joint-stock companies under study,Analysis was performed using spss statistical program, the study found:

-Accounting disclosure of financial information in the financial statements leads to support and increase the effectiveness of the internal control system shareholding companies under study.

-Disclosure shareholding companies lead in the study of the accounting policies used to support and increase the effectiveness of the internal control system.

Key words: financial information, the disclosure of accounting, internal control, joint-stock companies.

مقدمة:

تعتبر بنية الرقابة الداخلية أداةً مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات وحماية الأصول والأموال في المنشأة من كل عبث ، مما يجعل الإفصاح عن مدى قوة وفعالية الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة، ثم قيام مراجع الحسابات الخارجي بتقويم تقرير مجلس الإدارة من القضايا المعاصرة التي طرحتها أدبيات المراجعة وطالبت بها قوانين بعض الدول المتقدمة وتبنّتها الممارسة العملية في دول أخرى.

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة، بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه المنشآت ، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات.

ونظراً لتزايد حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية والادعاء بفشل المراجعة، فإنه يوجد اهتمام متزايد في الوقت الحاضر لرفع مستوى الإفصاح وذلك من خلال تقرير خاص تصدره إدارة المنشأة عن فعالية الرقابة الداخلية حيث إنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى محافظة المنشأة على نظم رقابة داخلية ملائمة تساعد على الوقاية من إجراء التلاعب.

أولا-الإطار المنهجي للدراسة:

1-مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في:

" **هل للإفصاح المحاسبيعن المعلومات الماليةدور في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة**"؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:

هل يؤدي الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة؟

هل يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية؟

هل يؤثر اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة؟

يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

هل يؤثر اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة.

2- فرضيات الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-يؤدي الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة.

-يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

-يؤثر اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة.

3-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه الشركات من خلال إيجاد آلية تعمل على ضبط العمل، وتكمن أهمية الدراسة أيضا في إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات مما يعطى للبيانات المالية مزيدا من الثقة والشفافية مما يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية فيها ويجعلها قادرة على المنافسة ومواكبة التطورات الاقتصادية ومتطلبات الأسواق المالية العالمية.

4-أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة في ولاية بسكرة.

-دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة في ولاية بسكرة لمعرفة نواحي القصور والضعف فيها، وكذلك جوانب القوة المرتبطة بها، والتعرف على مدى فعالية أجهزة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة في ولاية بسكرة

- معرفة دور الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في ولاية بسكرة-الجزائر في دعم نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق الشركات للمبادئ والسياسات المحاسبية التي تساهم في زيادة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

5- المنهج المستخدم: تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.

ثانيا-الإطار العملي للدراسة:

1-الإفصاح المحاسبيي:

1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبيةإلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات (الجعبري، 2011، ص05)

كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمهذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (نصر، 2007، ص60).

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد(الحياصات ، 2013، ص35).

1-2- أهمية الإفصاح المحاسبي:يحقق الافصاح المزايا التالية (يحي، 2011):

-يعمل الافصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الاطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

-يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الامثل بالاعتماد عن المعلومات المفصح عنها.

-يعد الافصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات

-يساعد الافصاح في زيادةالقدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وصحيحة.

1-3- أهداف الإفصاح المحـــــاسبـــــي:

يهدف الافصاح المحاسبي الى تقديم المعلومات الى المستخدمين من أجل(حربي واخرون، 2016، ص167):

-وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

-وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم المقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به وو صف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون .

-توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنيين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

-تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

-لتقديم المعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

-مساعدة المستثمرينلتقييم العائد على استثمارتهم.

1-4- أنواع الإفصـــاح المحـــــاسبـــــــي:

يمكن تصنيف الإفصاح إلى مايلي(الجعبري، 2011، ص05):

أ-**الإفصاح الكـــــامـــل :** ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها .

والتركيز فقط على ماهو جوهري ومهم نسبياً هو أمر ضروري في الإفصاح المحاسبي.

ب- الإفصاح الكـــــافـــــي: هو عبارة عن الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تظليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية

ج- الإفصاح العـــــادل :نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على أن الإفصاح العادل يتطلب مايلي:

اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها

تقديم افصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة

ويمثل الإفصاح العادل أو الصادق مطلباً أخلاقياً اعتاد مدقق الحسابات ان يعتمده عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ بقوله " تعرض القوائم المالية بصورة عادلة – في كل الجوانب المهمة نسبياً – المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً " , كما يعبر المدقق في تقريره عن مدى التزام المنشأة بالثبات , ويشير إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عند رأيه في عدالة القوائم المالية.

د – الإفصاح الوقائي:إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- ـــــ السياسة المحاسبية.
- ـــــ التغير في السياسة المحاسبية.
- ـــــ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- ـــــ المكاسب و الخسائر المحتملة.
- ـــــ الارتباطات المالية.
- ـــــ الأحداث اللاحقة.

و-الإفصاح التـــثـــقـــيفـــــي أو الإعلامي: ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،لذلك فانه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي،اذ المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمةلإغراض اتخاذ القرارات ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي

أو الإعلامي ،الإفصاح عن مكونات الموجودات الثابتة والمخزون السلعي(عبد المنعم عطا، 2008، ص35)

1-5-المقومات الاساسية للافصاح:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتيـــة: (الحياصات، 2013، ص38)

المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

2- الرقابة الداخلية:

2-1- مفهوم الرقابة الداخلية:

هي الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لغرض تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية للضبط الداخلي،أي أنها مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول المؤسسة والتأكد من دقتها والاعتماد على تلك البيانات ضماناً

لحسن مسيرة عمل الوحدة الاقتصادية وتحقيق أعلى ربح ممكن وبأقل كلفة ممكنة" (الذنيبات، 2006، ص86).

يعرف المعهد الكندي للمحاسبيين المعتمدين، نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية و كل الطرق و المقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة و صدق البيانات المحاسبية و تشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة(المدهون، 2014، ص86)

*2-2- مقومات نظام الرقابة الداخلية: **تتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في العناصر التالية(عواد، 2012، ص31):***

الهيكل التنظيمي: يعتبر الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لشكل و طبيعة الوظائف في المؤسسة، فمن ثمة يترجم كيفية بسط الرقابة الداخلية داخلها، لذلك يجب أن نراعي في تصميمه العناصر الآتية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات؛
- تحديد المسؤوليات و تقسيم العمل؛
- البساطة و المرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بين المديريات (التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحتفظ بالأصول، و ليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).

نظام المعلومات المحاسبية: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا و تستجيب إلى وضعية و طبيعة نشاط المؤسسة، و ضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، و يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات المحاسبية و دليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و بأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، يجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة و الكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات ، ولتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقـــات الاستثماريـــة والنفقات الاستهلاكية، انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات ، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها؛
- تبويب البيانات و وضع دليل مبوب للحسابات؛
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

بغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية لذلك سوف نتطرق إلى العناصر المكملة لذلك:

- وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط، كما توضح المسؤوليات (تكون مرقمة تسلسليا)؛
- وجود دليل للإجراءات و السياسات المحاسبية (يوضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات)؛
- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات و متابعة تنفيذها؛
- وجود نظام تكاليف فعال (لقياس الأداء الفعلي).

ثالثا- الدراسة الميدانية:

1-إجراءات الدراسة:

1-1- المنهج المستخدم: تم اعتماد أسلوب الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

1-2- مجتمع الدراسة وعينتها: تم إجراء الدراسة على الشركات المساهمة العامة في ولاية بسكرة-الجزائروعددها13 شركة. تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية المتكونة من الفئاتالتالية: مدير مالي، المحاسبين، مراجعين خارجيين، مراجعين داخليين. وبلغ عددها 90فردا، وتم توزيع الاستمارة على جميع أفراد العينة، واسترد منها 70 استمارة.

1-3- أداة الدراسة:قام الباحثين بإعداد استمارة لمعرفة دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في ولاية بسكرة-الجزائر تكونت الأداة من مجموعة من محاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال.الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية 10فقرات، الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة 10فقرات، اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية 10فقرات، **المجموع الكلي30**، كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة.

1-4- صدق وثبات الاستمارة:

-صدق الاستمارة:تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة متخصصين في المجال ولهم خبرة طويلة في هذا المجال من جامعات جزائرية، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستمارة وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل أداة الدراسة.

- **ثبات الاستمارة:** من اجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ الفا من اجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية 0.758،

الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة 0.788، اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية 0.766، **المجموع الكلي 0.862**

وتشير القيم الواردة سابقا أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة

1-5 - أساليب التحليل الإحصائي: لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال استمارة، فقد استعملت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرار والنسب: لمعرفة إجابات أفراد العينة وتحليلها، الوسط الحسابي: لمعرفة متوسط إجابات أفراد العينة، الوسط الحسابي، معامل الارتباط بيرسون، اختبار T للعينة الواحدة (One Samples T-test). ألفا كرونباخ Cronbach Alfa : حيث استخدم للتحقق من صدق مقاييس البحث وثباتها.

2- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

2-1- وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم(01): خصائص عينة الدراسة

المتغير			النسبة%
الجنس	ذكر	60	85.7
	أنثى	10	14.3
	المجموع	**70**	**100**
السن	25 -20	9	12.9
	30 -26	13	18.6
	35 -31	29	41.4
	36- فما فوق	19	27.1
	المجموع	**70**	**100**
الرتبة الأكاديمية	مدير مالي	12	17.15
	محاسبين	15	21.15
	مراجعين خارجيين	18	25.72
	مراجعين داخليين	25	35.71
	المجموع	**70**	**100**
الخدمة	اقل من5 سنوات	12	17.1
	من 5 - 10سنوات	13	18.6
	10من-15 سنة	16	22.9
	من 15 فأكثر	29	41.4
	المجموع	**70**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم60 بنسبة 85.7%، وهذا مؤشر على قلة مشاركة الإناث في التوظيفبشركات المساهمة مقارنة بالذكور، و أن 12.9% تراوحت أعمارهم من 20 الى25 سنوات، أن 18.6% تراوحت أعمرهم من 26 الى30 سنوات ، و 41.4% بلغت أعمارهم أكثر من31 إلى 35 سنة، 27.1% أعمارهم تفوق 36 سنة. كما أن اغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة مما يعني أن أفراد عينة الدارسة لهم خبرة طويلة داخل شركات المساهمة. و أما الرتبة الأكاديمية فهي موزعة كالتالي: مدير مالي بنسبة17.5%،محاسبين بنسبة21.15% مراجعين خارجيين بنسبة25.72%، مراجعين داخليين بنسبة35.71% مما يعني أن الدارسة تشمل كل أفرادالدراسة

2-2- تحليل نتائج الدراسة:سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحاور الدراسة(الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة، اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية)، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.33) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، و من (2.34- أقل من 3.67) دالا على مستوى "متوسط"، ومن (3.68-5) دالا على مستوى "مرتفع"

أ-تحليل فقرات المحور الأول(الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية)

الجدول رقم(02): تحليل فقرات المحور الأول(الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية)

ر.م	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية والشركة	03.74	0.44	مرتفع
02	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة الدخل أو الإيضاحات	03.64	0.45	متوسط
03	يتم الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية	03.70	0.48	مرتفع
04	تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها	03.66	0.45	متوسط
05	تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها	03.75	0.46	مرتفع
06	تهدف الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية	04.00	0,43	مرتفع

07	تزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدى الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل	03.74	0.46	مرتفع
08	تعتبر إدارة الشركة مسئولة عن إعداد وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك التحقق من مدى تنفيذه بكفاءة وفعالية	03.65	0.47	متوسط
09	زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته	03.21	0.46	متوسط
10	زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في حقوق المساهمين يؤدي إلى دعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته	03.72	0.42	مرتفع
مجموع فقرات المحور الأول		03.68	**0.43**	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضحمن نتائجالجدولاعلاه أنالوسطالحسابي لمحور الاول بلغ03.68وبانحرافمعياريقدره 0.43 متحقق بدرجة موافقة مرتفع ، كما يتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة مابين (04.00؛ 03.21)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.و كان أعلى متوسط للفقرة السادسة، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.43 مما يدل على أن الشركات المساهة المبحوثة تهدف من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية. أما الفقرة التاسعة فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.21 بانحراف معياري0.36 مما يدل على أنالشركات المساهة المبحوثة لا تهتم بزيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته.

ب-تحليل فقرات المحور الثاني(الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة)

الجدول رقم(03): تحليل فقرات المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي للسياسات المحاسبية المتبعة)

ر.م	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
11	تعرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي اعمل بها على أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء من المستقبل	03.74	0.48	مرتفع
12	تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والاخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها مما يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية	03.68	0.41	مرتفع
13	تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية	03.70	0.37	مرتفع
14	تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة	03.75	0.39	مرتفع
15	تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالارباح والخسائر الناجمة عنها	03.80	0.38	مرتفع
16	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية	03.64	0.46	متوسط
17	يعتمد تقرير المراجع الخارجي على صحة تطبيق الشركة للمبادئ و السياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية	03.85	0.48	مرتفع
18	يوجد توضيح يبين مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة باعداد القوائم المالية	04.00	0.37	مرتفع
19	تعمل الشركة على توحيد السياسات المحاسبية المستخدمة مثل سياسات تحويل العملات وطرق الإهلاك	03.65	0.43	متوسط
20	تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات	03.77	0.36	مرتفع

	المحاسبية إذا كان لهذا التغيير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة			
مجموع فقرات المحور الثاني	**03.75**	**0.38**	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضحمن نتائجالجدولاعلاه أنالوسطالحسابي لمحور الثاني بلغ03.75و بانحراف معياري قدره 0.38متحقق بدرجة موافقة مرتفع ، كما يتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة مابين (04.00؛ 03.64)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.و كان أعلى متوسط للفقرة الثامنة عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.37 مما يدل على أنهيوجد توضيح يبين مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة باعداد القوائم المالية في الشركات المساهة المبحوثة. أما الفقرة السادسة عشرفتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.64 بانحراف معياري0.46 مما يدل على أنالشركات المساهة المبحوثة لا تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

ج-تحليل فقرات المحور الثالث(اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية)

الجدول رقم(04): تحليل فقرات المحور الثالث (اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية)

ر.م	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
21	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بالا فصاح الكافي لنظام الرقابة الداخلية في الشركة.	03.75	0.30	مرتفع
22	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بالتحفظ في تقريره إذا اكتشف وجود ضعف في الرقابة الداخلية.	03.81	0.31	مرتفع
23	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بالانسحاب من عملية المراجعة إذا اكتشف ضعف جوهري بنظام الرقابة الداخلية.	03.82	0.33	مرتفع
24	يفصح مراجع الحسابات الخارجي في تقريره بفقرة إيضاحية إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	04.00	0.32	مرتفع
25	يصدر مراجع الحسابات الخارجي تقريرا متحفظا إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	03.71	0.31	مرتفع
26	يمتنع مراجع الحسابات الخارجي عن إبداء الرأي إذا	03.68	0.40	مرتفع

	اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية			
27	يفصح مراجع الحسابات الخارجي في تقريره للإدارة عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية	03.76	0.45	مرتفع
28	يفصح مراجع الحسابات الخارجي في تقريره للمساهمين عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية	03.69	0.41	مرتفع
29	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتوسيع نطاق فحصه إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية	03.84	0.44	مرتفع
30	يقوم مراجع الحسابات الخارجي بإبلاغ لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية.	03.73	0.43	مرتفع
مجموع فقرات المحور الثالث		**03.78**	**0.35**	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضحمن نتائجالجدولاعلاه أنالوسطالحسابي لمحور الثاني بلغ03.78وبانحرافمعياريقدره 0.35متحقق بدرجة موافقة مرتفع ، كما يتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث تراوحت درجة الموافقة مابين (04.00؛ 03.68)، كما يتضح من الجدول تفاوت في درجة الموافقة عينة الدراسة على جميع العبارات بدرجة متوسطة ومرتفعة حسب استجابة عينة الدراسة.و كان أعلى متوسط للفقرة الرابعة والعشرون، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.32 مما يدل على أن مراجع الحسابات الخارجي يفصح في تقريره بفقرة إيضاحية إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهة المبحوثة . أما الفقرة السادسة و العشرونفتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.68 بانحراف معياري0.40 مما يدل على أنمراجع الحسابات الخارجي لا يمتنع عن إبداء الرأي إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهة المبحوثة.

2-3- اختبار الفروض:

-اختبار الفرضية الاولى: يؤدي الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة.

الجدول رقم(05): نتائج اختبار الفرضية الاولى

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى المعنوية
35	1.66	0.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى المعنوية (5%)وهذا يعني أن الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية يؤدي إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة.

-**اختبار الفرضية الثانية:** يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الجدول رقم(06): نتائج اختبار الفرضية الثانية

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى المعنوية
48	**1.66**	**0.05**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى المعنوية (5%)وهذا يعني إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة يؤدي إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

اختبار الفرضية الثالثة:يؤثر اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة.

الجدول رقم(07): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى المعنوية
43	**1.66**	**0.05**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى المعنوية (5%) وهذا يعني أن اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية يؤثرعلى الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة.

الخاتمة:

1-النتائج:

-تهدف الشركات من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي إظهار مدى قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية

-تفصح الشركات عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها.

-تزداد قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات بمدى الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية في قائمة الدخل

-يعتمد تقرير المراجع الخارجي على صحة تطبيق الشركات للمبادئ و السياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية

-تفصح الشركات عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالارباح والخسائر الناجمة عنها

-يفصح مراجع الحسابات الخارجي في تقريره:

للمساهمين عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

بفقرة إيضاحية إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

للإدارة عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

- يؤدي الإفصاح المحاسبي للمعلومات المالية في القوائم المالية إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة محل الدراسة.

- يؤدي إفصاح شركات المساهمة محل الدراسة عن السياسات المحاسبية المستخدمة إلى دعم وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

-يؤثر اكتشاف الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية على الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي بالشركات المساهمة محل الدراسة.

2-التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة يوصي الباحثين بمجموعة من التوصيات أهمها:

-أن يتم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تؤثر على عناصر القوائم المالية

-زيادة الإفصاح في البنود المالية والإيضاحات في قائمة الدخل يدعم نظام الرقابة الداخلية ويزيد فاعليته.

- أن تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والاخطار الرئيسية التي تؤثر على سير عملها مما يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية.

- أن تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغيير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة.

– أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي بتوسيع نطاق فحصه إذا اكتشف وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

قائمة المراجع:

1-العلول عبد المنعم عطا (2008)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمسائلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة, رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة

2-الذنيبات علي(2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية – نظرية وتطبيق ،الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية

3-الحياصات (2013)، أثر الافصاح في القوائم المالية على قرارات المستثمرين في شركات الخدمات الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة اليرموك، عمان، الاردن

4- مجدي أحمد الجعبري(2011) ،الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك) شركة مساهمة سعودية ،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،العدد التاسع

6-نوال حربي راضي وأخرون (2016)، العلاقة بين كفاءة مجلس الادارة وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة دراسة اختبارية لحالة العراق،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد18، العدد2، جامعة القادسية، العراق

7-ناريمان طعمة عواد (2012)، مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل المعلومات المحاسبية الالكترونية، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

8-سعيدي يحي أوصيف لخضر(2011)، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية ،جامعة سعد دحلب البليدة

9- عبد الوهاب نصر (2007)، القياس والإفصاح المحاسبي ، الجزء الأول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية

10-رغدة ابراهيم المدهون (2014)، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان و ماليزيا نموذجا)

أ.حفوظة الأمير عبد القادر د.زبيدي البشير

الملخص:

تعتبر الصكوك الإسلامية أهم منتج للمصرفية المالية الإسلامية فهو المنتج الذي حقق حضورا غير مسبوق للمصرفية الإسلامية في أسواق المال الدولية، حيث بلغت إجمالي إصداراتها على المستوى العالمي سنة 2014 حوالي 116 مليار دولار، ومن بين التجارب الرائدة في هذا المجال تأتي كل من تجربتي السودان وماليزيا، واللتان جعلتا من الصكوك الإسلامية أداة مهمة لإدارة السيولة و تمويل المشروعات التنموية المختلفة، هذا ناهيك عن استخدامهما لبعض أنواع الصكوك في تمويل العجز في الميزانية، وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق في هذا البحث إلى دراسة واقع صناعة الصكوك الإسلامية ومدى تطورها في الأسواق المالية العالمية مع التركيز على التجربتين الناجحتين في هذا المجال المتمثلتين في تجربتي السودان وماليزيا ومدى إمكانية الاستفادة منهما في السوق المالية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك، الصكوك الإسلامية، تجربة السودان، تجربة ماليزيا، السوق المالية الجزائرية.

ABSTRACT:

Islamic sukuk are considered the most important product of Islamic banking and finance is a product that has achieved an unprecedented presence of Islamic banking in the international capital markets, total reaching their versions on a global level for the year 2014 is about $ 116 billion, Among the leaders in this field experiments all come from my experience Sudan, Malaysia, and that made the Islamic Sukuk is an important tool for liquidity management and funding of various development projects, not to mention the use to certain types of instruments to finance the budget deficit, and in the light of the above, we will address in this research to study the reality of Islamic instruments industry and the extent of its development in the global financial markets with a focus on the experiments in this area of neighboring Sudan, Malaysia and the possibility of using them in the market Algerian Finance.

key words: sukuk, Islamic sukuk, the experience of Sudan, the experience of Malaysia, the Algeria financial market.

مقدمة :

تعد الهندسة المالية الإسلامية أداة حديثة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ، تتضمن ابتكار أدوات مالية وآليات تمويل جديدة، ومن بين أبرز المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية واستطاعت أن تسد بها حاجة المجتمع الإسلامي بمصادر تمويلية مستمدة من روح الشريعة الإسلامية هي ما يسمى بالصكوك الإسلامية، والتي تعد كبديل شرعي للسندات التقليدية المقترنة بفوائد ثابتة (الحاملة لعناصر الربا), ولقد اكتست الصكوك الإسلامية مؤخرا أهمية بالغة لكونها أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة والتي شهدت انتشارا ونموا واسعا واستثنائيا في السنوات الأخيرة لكونها بدائل شرعية ناجحة للدول و المؤسسات الإسلامية في تمويل مشاريعها الكبيرة منها والمتوسطة وحتى

الصغيرة، ولقد أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحا هائلا في بعض البلدان الإسلامية على غرار دولتي السودان و ماليزيا بعد استفادتهما من المزايا التي توفرها الهندسة المالية، وانطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية بدولتي ماليزيا والسودان؟ وما مدى إمكانية استفادة الجزائر هاتين التجربتين؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع صناعة الصكوك الإسلامية في العالم وحجم التطور الذي وصلت إليه، من خلال دراسة تجربتي كل من السودان وماليزيا، ومن تم دراسة إمكانية تطبيق فكرة صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر كأحد الحلول لتمويل العجز الموازني في ظل تراجع أسعار النفط.

منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من أجل تجميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع ثم تحليلها ثم تبويبها للوصول الى معرفة تفصيلية بالموضوع.

المحور الأول : التأصيل النظري للصكوك الإسلامية

1- مفهوم الصكوك الإسلامية :

1-1- لغة : الصكوك جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقا أو مالا ونحوه، ولذلك فهو يمثل وثيقة ثبوتية تشهد لحاملها بملكيته جزءا مشاعا لمحتويات وعاء هذه الصكوك من أصول ونقود وديون والتزامات ومنافع وخدمات [(1)].

1-2- اصطلاحا: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين معيار رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها " عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " [(2)].

2- خصائص الصكوك الإسلامية:

بناء على مما سبق فالصكوك الإسلامية تتميز بالخصائص التالية [(3)]:

- الإصدار يكون على أساس عقد شرعي، ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمثل حصة شائعة في ملكية حقيقية.
- يتم حصول الربح من قبل حامله بالنسبة المحددة ويتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك.

- أنها وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حقه فيما تمثله من حقوق في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها [4].
- أنها لا تقبل التجزئة في مواجهة الشركة وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث ونحوه، فلابدّ من الاتفاق على من يمثل الصك أمام الشركة على أن يكون شخص واحد.

3- أنواع الصكوك الإسلامية :

حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عدة أنواع من الصكوك التي تتماشى و ضوابط الشريعة الإسلامية وهي [5]:

3-1-صكوك الإجارة:هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة، تصدر من أجل استثمار حصيلتها في شراء أصول انتاجية على أن يعاد تأجيرها الى مستخدميها ومعنى ذلك أنها تقع على أعيان تصلح لاستغلال منفعتها، مع استمرار بقائها لفترة طويلة نسبيا.

3-2- صكوك السلم : وثائق متساوية القيمة يتم اصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ويكون بتقديم كامل قيمة السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلا وفقا لوقت ومواصفات متفق عليها.

3-3-صكوك الإستصناع: وهي تشكل رأس مال لاستصناع سلع ثم تكون هذه السلع المستصنعة دينا في ذمة البائع لصالح المستصنع وهو حامل الصكوك كما يمكن اعتبارها شهادات أوعقود يتم إصدارها باسم المكتتب مقابل المبلغ الذي اكتتب فيه في شركة معينة وفقا لشروط معينة.

3-4- صكوك المزارعة، المساقاة و المغارسة : إن صكوك المزارعة هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول، أما المرتبطة بالمساقاة فهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

*3-5- صكوك المرابحة:*هي صكوك متساوية القيمة تصدر لأجل تمويل سلعة مرابحة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية استصدارها ممكنا فقط في حالة السوق الأولي، بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المرابحة قد يكون مؤجلا.

*3-6- صكوك المضاربة :*تمثل صكوك المضاربة أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح.

3-7- صكوك المشاركة: هي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي هو أنه في صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.

المحور الثاني: واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الاسلامي، تمخض عنها نمو كبير و متسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية، سواء محليا أو عالميا حيث بلغ حجم إصداراتها الإجمالي خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014 ما قيمته 668 مليار دولار منها 116 مليار دولار أصدرت عالميا و 551 مليار دولار تم إصدارها محليا.

1- الحجم الإجمالي لإصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014

لقد تنامت القيمة الإجمالية للإصدارات بشكل ملحوظ فبعدما كانت لا تتجاوز المليار والنصف دولار سنة 2002، أخذت في الارتفاع شيئا فشيئا لتتجاوز 13 مليار دولار سنة 2005، ثم تضاعفت هذه القيمة لتبلغ حوالي 50 مليار دولار سنة 2007، لكن مع حلول سنة 2008 وجراء الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم آنذاك شهدت سوق الصكوك الإسلامية، انتكاسة كبيرة حيث انخفضت قيمتها الإجمالية لتبلغ 24 مليار دولار، لكن سرعان ما تعافت وأخذت في الارتفاع مجددا انطلاقا من سنة 2009، وتواصل هذا الارتفاع ليسجل أعلى مستوياته سنة 2013 بقيمة إجمالية قدرت بـــ 138 مليار دولار[6]، وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم 01: القيمة الإجمالية لإصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	قيمة الإصدارات العالمية	قيمة الإصدارات المحلية	قيمة الإصدارات الإجمالية
2001	425	747	1172
2002	1130	241	1371
2003	1680	5377	7057
2004	2503	6962	9465
2005	3413	10286	13698
2006	12082	21755	33837
2007	13859	36182	50041
2008	2140	22124	24264

السنوات	قيمة الإصدارات العالمية	قيمة الإصدارات المحلية	قيمة الإصدارات الإجمالية
2009	7000	30904	37904
2010	4098	48880	52978
2011	8444	83960	92403
2012	20169	117331	137499
2013	25605	112565	138170
جويلية 2014	14319	53878	68197
المجموع الكلي	116867	551190	668058

Source : International Islamic Financial Market, Sukuk Report,4th edition, novembre 2014, p 04,05.

الشكل رقم 01: تطور إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

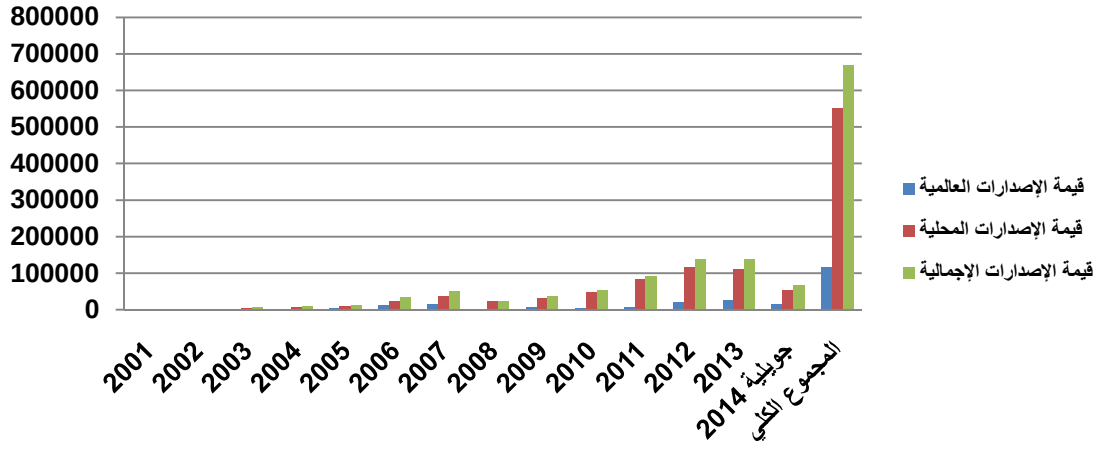

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

2- حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014:

تواصل دولة ماليزيا تربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية العالمية، حيث لازالت كأكبر مصدر للصكوك الإسلامية بنسبة 78.09%، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 02: إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا ومحليا حسب الدول للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

الدول		الإصدارات العالمية (مليون دولار أمريكي)			الإصدارات المحلية (مليون دولار أمريكي)		
		عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة المئوية
دول آسيا	ماليزيا	32	16339	% 13.98	3932	430579	% 78.09
	أندونيسيا	7	5785	% 4.95	189	18453	% 3.35
	سنغافورة	4	711	% 0.61	12	788	% 0.14
	الصين	1	97	% 0.08	0	0	% 0.00
	هون كونج	2	196	% 0.17	0	0	%0.00
	اليابان	3	190	% 0.16	0	0	%0.00
	باكستان	1	600	% 0.51	58	7688	% 1.39
	جزر الملديف	0	0	% 0.00	1	3	0.001 %
	بروناي دار السلام	0	0	% 0.00	105	5567	% 1.01
	المجموع	**50**	**23917**	**%20.47**	**4297**	**463077**	**% 83.99**
الخليج العربي، الشرق الأوسط	البحرين	94	6830	% 5.84	218	9124	% 1.65
	الأردن	0	0	% 0.00	1	119	% 0.02
	الكويت	13	2127	% 1.82	1	332	% 0.06
	عمان	0	0	% 0.00	1	130	% 0.02
	قطر	10	8935	% 7.65	9	13115	% 2.38
	السعودية	30	21542	% 18.43	43	33538	%6.08
	الإمارات	68	45986	% 39.35	14	8251	% 1.50
	اليمن	0	0	% 0.00	2	253	% 0.05
	المجموع	**215**	**85420**	**%73.09**	**289**	**64861**	**% 11.76**
إفريقيا	غامبيا	0	0	% 0.00	221	139	% 0.03
	نيجيريا	0	0	% 0.00	2	133	% 0.02
	السودان	1	130	% 0.11	26	16180	% 2.93

	السنغال	0	0	% 0.00	1	201	% 0.04
	المجموع	**1**	**130**	**% 0.11**	**251**	**16651**	**% 3.02**
أوربا و دول أخرى	ألمانيا	1	55	% 0.05	1	123	% 0.02
	تركيا	12	5753	% 4.92	20	6478	% 1.17
	و م أ	3	767	% 0.66	1	167	% 0.03
	كازاخستان	1	77	% 0.07	0	0	% 0.00
	فرنسا	1	0.65	% 0.001	0	0	% 0.00
	لوكسمبورغ	2	60	% 0.05	0	0	% 0.00
	المملكة المتحدة	8	687	% 0.59	0	0	% 0.00
	المجموع	**28**	**7400**	**% 6.33**	**22**	**6768**	**% 1.23**
المجموع الكلي		**294**	**116867**	**% 100**	**4858**	**551357**	**% 100**

Source : International Islamic Financial Market, pib, p 15,18.

3- حجم الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

في بداية الأمر كان سوق الصكوك الإسلامية تسيطر عليه الشركات (العامة والخاصة)، خاصة شركات ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لكن ومع بداية الأزمة المالية تراجعت إصدارات الشركات وخاصة شركات منطقة دول الخليج والتي انخفض عدد إصداراتها نظرا لضعف ثقة المستثمرين بالقطاع الخاص، وهذا ما أثر سلبا على سوق الصكوك الإسلامية، ولكن في المقابل أتاحت المجال للإصدارات السيادية [7].

والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية على المستويين المحلي والدولي وحسب جهة الإصدار.

الجدول رقم 03: إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

	قيمة الإصدارات	النسبة المئوية
إصدارات سيادية	379914	% 56.87
إصدارات الشركات	231414	% 34.64
إصدارات شبه سيادية	56730	% 8.49
مجموع الإصدارات	**668058**	**% 100**

Source : International Islamic Financial Market, pib, p 15,18.

4- إصدارات الصكوك حسب النوع أو صيغة التمويل خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

عموما لا تخرج إصدارات الصكوك الإسلامية عن واحدة من العقود الرئيسية كالإجارة والمرابحة والسلم والمضاربة و الإستصناع والوكالة بالاستثمار، مع وجود صيغ أخرى للصكوك تختص دول معنية بإصدارها [8].

الجدول رقم 04: حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع صيغ التمويل للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

صيغة الإصدار	الإصدارات العالمية (مليون دولار)	
	القيمة	النسبة
وكالة	24623	%21
سلم	1958	%2
مشاركة	11689	%10
مرابحة	7329	%6
مضاربة	6325	%5
هجينة	7859	%7
أنواع أخرى	6190	%5
إجارة	50894	%44
المجموع	**116867**	**%100**

Source : International Islamic Financial Market, pib, p21

.

الجدول رقم 05: حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع أو صيغ التمويل للفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى جويلية 2014.

صيغة الإصدار	الإصدارات المحلية (مليون دولار)	
	القيمة	النسبة
وكالة	3035	%1
سلم	4685	%1
مشاركة	75573	%14
مرابحة	298394	%54
مضاربة	11645	%2
هجينة	28555	%5
أنواع أخرى	408	%0
إجارة	90636	%16
البيع بثمن آجل	34774	%6
الاستصناع	3487	%1
المجموع	**551192**	**100%**

Source : International Islamic Financial Market, pib, p22.

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صيغة الإجارة هي الأكثر استخداما وشيوعا في سوق الصكوك الإسلامية على المستوى الدولي بنسبة 44% لتأتي بعدها كل من الوكالة و المشاركة بنسبة 21% و 10% على التوالي، أما على المستوى المحلي فالأكثر استخداما هي صكوك المرابحة بنسبة 54% لتأتي بعدها كل من الإجارة والمشاركة بنسبة 16% و 14% على التوالي.

المحور الثالث : تجربة صناعة الصكوك الإسلامية في السودان و ماليزيا

أولا: التجربة السودانية:تعتبر التجربة السودانية تجربة ناجحة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية والتي تم البدء في إصدارها في 1998.

1- *آلية إصدار الصكوك الإسلامية في السودان:* الجدول رقم (6) يوضح آلية عمل كل نوع من الصكوك الحكومية السودانية.

الجدول رقم (6):العلاقة التعاقدية في الصكوك الحكومية السودانية والغرض من إصدارها.

الصكوك	تاريخ بداية العمل بها	الأطراف المتعاقدة			العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الغرض من إصدارها
		الطرف الأول	الطرف الثاني	الطرف الثالث		
شمم	من 1998 إلى 2004	المستثمرون (المصارف)	الشركة (مدير الصندوق)	بنك السودان المركزي	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهامة	من 1999 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية	صيغة المشاركة	تمويل العجز في الميزانية
صرح	من 2003 إلى يومنا هذا	المستثمرون (أرباب المال)	شركة السودان للخدمات المالية (مضارب)	وزارة المالية (الجهة المستفيدة من التمويل)	– المضاربة المقيدة (بين المستثمر والشركة) – مرابحة، سلم، ... الخ (بين الشركة والوزارة).	تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في مختلف ولايات السودان
شهاب	من 2005 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل المؤجر)	البنك (البائع للأصل والمستأجر له)	– عقد الوكالة (بين المستثمر والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والبنك)	إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك
شموخ	من 2009/10 إلى 2010/10	المستثمرون (حملة الشهادات الاستثمارية)	الشركة (المضارب)	الوحدات بالجهاز المصرفي هي الجهة المستفيدة من التمويل.	– عقد المضاربة الشرعية (بين المستثمر والشركة) – عقد المضاربة المقيدة(بين الشركة الوحدات بالجهاز المصرفي)	تمويل استيراد سلع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
شامة	من 2010 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة (الوكيل)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	– عقد الوكالة بأجر (بين المستثمر والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها.
نور	من 2012 إلى 2013	المستثمرون (رب المال)	الشركة (المضارب)	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية	– عقد المضاربة المقيدة (بين المستثمرين والشركة) – على أساس شراء	توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي

			)	الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)		مناسبة للدول.
شاشة	من 2013 إلى يومنا هذا	المستثمرون	الشركة	وزارة المالية (البائع للأصل والمستأجر له إجارة تشغيلية)	– عقد المضاربة (بين المستثمرين والشركة) – على أساس شراء الأصل وتأجيره (بين الشركة والوزارة)	توفير فرص استثمارية تحقق عائدا لحملة الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مالية للدولة.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على معلومات مأخوذة من التقرير السنوي لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة لسنة 2014.

2- تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية:

تعد التجربة السودانية أنها تجربة فريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الإسلامية وهذا يرجع إلى كون أن القطاع المصرفي السوداني يعمل وفق الشريعة الإسلامية, حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في :

2-1- إدارة السيولة: من أجل تطوير أدوات إدارة السيولة قامت وزارة المالية السودانية باستحداث شهادات البنك المركزي (شمم) في جوان 1998، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامة) في الربع الأخير من نفس السنة، ثم استحدثت شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) خلال عام 2003، وبعدها تم استحداث شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، حيث تمكنت عن طريق استخدام هذه الأدوات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة من تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

2-2- تمويل العجز في الموازنة العامة: لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دورا مهما في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2014، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بـــ 1611.6 مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرت بـــ 36% ، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فقد قدرت بـــ 173.1 مليون جنيه أي بنسبة مساهمة 4% من إجمالي التمويل الداخلي لسنة 2014، والجدول رقم(7) يبين مساهمة كل من (شهامة) و (صرح) في تمويل العجز في الميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014.

الجدول رقم (07): مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2014 .

البند	السنوات					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العجز الكلي للموازنة	4895.5	7586.1	9121.2	7653.4	6456.5	4416.9
صافي التمويل الخارجي	910.9	706.6	55.7	268.3	1073.2	870.9
صافي التمويل الداخلي	3984.6	8292.7	9065.5	5385	5383.2	3546
مساهمة شهامة في التمويل الداخلي	749	2020	1687.5	1886.3	738.7	1611.6
مساهمة صرح في التمويل الداخلي	95	1662	521.5	501.2	495.7	173.1

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2014،2013،2012،2011،2010،2009.

ثانيا – التجربة الماليزية:

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية وذلك لتربعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، وفيما يلي سوف نعرض تقييم تجربة ماليزيا في صناعة الصكوك الإسلامية وذلك من خلال :

1- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا:

لقد شهد سوق رأس المال الماليزي تطورا ملحوظا في قيمة إصدار الصكوك الإسلامية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2014.

السنوات	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	201	201	201	201	201	201
المضاربة	0	0	0	0	0.2	7.5	1	1.2	0	0.6	5	2	0	2.63	0
المشاركة	0	0	0	0	12.6	70	58	51.4	99.6	42.1	64	19	30	8.42	12
وكالة بالاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	8	24	3.94	10
المرابحة	23	33	12.7	38.27	33.5	9.4	19	1.3	0.4	8.2	9	55	32	79.49	66
بيع بثمن آجل	77	67	40.8	56.88	36.3	6.2	2	3.1	0	0.2	0	0	0	0	0
الاستصناع	0	0	46.5	2.8	14.5	2.1	9	0.2	0	0	0	0	0	0	0
إجارة محلية	0	0	0	2.05	2.9	4.8	11	14.5	0	34	13	9	4	1.31	7

Source: Securities commission malaysia Annual Reports (2002-2015).

يتبين من خلال الجدول بأن صكوك المشاركة والمرابحة هي الأكثر تفضيلا من طرف دولة ماليزيا من بين مختلف الصكوك المتداولة بها، قد يكون ذلك راجع لكون اللجنة الاستشارية الشرعية حثت على ذلك لكونهما الأكثر توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- تنوع إصدارات الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الماليزي:

الجدول الموالي يوضح مختلف أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا.

الجدول رقم 09:أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار و مدة الاستحقاق.

أنواع الصكوك الإسلامية		تاريخ أول إصدار	جهة الإصدار	قيمة أول إصدار	مدة الاستحقاق
القائمة على عقد الشراكة	صكوك المضاربة	2005	PG Municipal BND	80 مليون رينجيت	بعد الانتهاء من المشروع
	صكوك المشاركة	2005	Musyarakh one capital Bhd	250مليار رينجيت	سنتين
	صكوك الوكالة بالاستثمار	2011	شركة غولف للاستثمار	-/-	-/-
القائمة على عقد البيع	صكوك المرابحة	1994	الحكومة الماليزية	-/-	خمس سنوات
	صكوك البيع بثمن آجل				من 3 أشهر إلى سنة
	صكوك الاستصناع	2003	Sks power sdn Bhd	5,6 مليار رينجيت	من 05 إلى 09 سنوات
القائمة على عقد الإجارة	الإجارة الدولية	2002	الحكومة الماليزية	600 مليون دولار	تستحق سنة 2007
	الإجارة المحلية	2004	Ingress Corporation Bhd	160مليون رينجيت	-/-

المصدر: من اعدد الباحثان استنادا إلى معطيات مقتبسة من،عبد الحميد فيجل،(2015). تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال، التجربة الماليزية نموذجا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 209 إلى 228.

3- دور الصكوك في تمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا :

لقد ساهم إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا بشكل كبير،في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد، فمنذ ظهورها سنة 1990 أصبحت أداة جديدة تستعمل من طرف الحكومة و الشركات الخاصة على حد سواء لتلبية حاجياتهما الاستثمارية أو التنموية, والقطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 42% , متبوع بقطاع النقل بـــ22 % , ثم قطاع الطاقة والمناجم بـــ 16% , وقطاعي البناء والاتصالات بـــ 10% ,في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات فقد أصدرت صكوكا بـــ3% في كل قطاع [9].

4- ايجابيات وسلبيات التجربة الماليزية:

4-1- ايجابيات التجربة الماليزية: على الرغم من وجود بعض جوانب القصور في التجربة الماليزية إلا أنها تعد تجربة ناجحة متمثلة فيما يلي:

- التجربة الماليزية تجربة تنموية ناجحة قائمة على مبدأ التوازن بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية.
- اهتمام التنمية الماليزية بالمبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي.
- التزام الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد.
- تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة بهما.
- مساهمة فعالة من طرف الدولة في تجربة العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

4-2- سلبيات التجربة الماليزية: مما يؤخذ على التجربة الماليزية في مجال صناعة الصكوك الإسلامية ما يلي:

- إشكالية تعميم النموذج الماليزي في الصناعة المالية الإسلامية بسبب إجازتها لبعض الصيغ التمويلية مثل إجازة بيع الدين بالدين أو بيع العينة وعدم إجازتها من بعض الدول الإسلامية كدول الخليج العربي وذلك راجع إلى اختلاف المذاهب الإسلامية بين ماليزيا وتلك الدول .
- إشكالية تطبيق المشتقات في الصناعة المالية الإسلامية, حيث مازال الجدل والنقاش حول جواز وعدم جواز المشتقات الإسلامية غير أن ماليزيا تطبقها على المؤشرات و العملات في ادارة المخاطر بعد موافقة الهيئة الشرعية الإسلامية على ذلك.

المحور الرابع: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

1- القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:

1-1- إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من :

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف.
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

1-2- تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

1-3- تمويل عجز الميزانية : تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها.

1-4- تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدماتية ...الخ).

1-5- تحقيق التنمية الاجتماعية : و ذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية.
- إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

2- معوقات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

2-1- على مستوى التشريعات والقوانين:

يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلا في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي[18]:

2-1-1- قانون النقد و القرض : غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع الى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض و الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتتم .

2-1-2- بورصة الجزائر : رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك، بالإضافة إلى عدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات.

2-1-3- القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين .

2-1-4- قانون الضرائب : إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والاستصناع وفق للقواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريمتها التقليدية.

2-2- الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: فالملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية و صناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بانجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الريعية من المصادر الطاقوية الغير متجددة [19].

2-3- نقص التأهيل والتدريب: من بين العوائق أيضا، قلة الكوادر البشرية المؤهلة و المدربة وصاحبة الخبرة في مجال المالية الإسلامية عامة والتصكيك الإسلامي خاصة، ولعل ذلك راجع إلى عدم توفر تخصصات وبرامج للمالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي.

- **متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر:** من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الاسلامية في الجزائر يجب اتباع الخطوات التالية:
- تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية.
- إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر.
- تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب ...الخ)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر.
- إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية.
- تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها.
- تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار(الليسانس، الماستر و الدكتوراه).
- نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية ، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

- العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة.

- **الخاتمة:**

- يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

o لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في معاملات التصكيك الإسلامي، تمخض عنها نمو كبير و متسارع في حجم إصدارات الصكوك الإسلامية.

o حققت التجربة السودانية نجاحا في العمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، وكون النظام المالي السوداني يعمل بالكلية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية جعلها تتبوأ مكانة مهمة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية.

o كانت ومازالت التجربة الماليزية التجربة الأولى والرائدة والمرجعية في إصدار الصكوك الإسلامية والدليل على ذلك تربعها على عرش إصدار الصكوك الإسلامية بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإصدارات العالمية والمحلية مجتمعة.

o يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية وخاصة في مجال الخطط التنموية للبلد.

- **التوصيات:**

- نقدّم هذه التوصيات حتى يتم الرفع من أداء هذه الصيغة التمويلية والرقي بها:

o ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد.

o عدم مجاراة الفكر الغربي في ممارسات التوريق بأسلمته وإنما ابتداع أدوات مالية إسلامية جديدة نابعة من الإرث والواقع الإسلامي.

o السعي لتصنيف الصكوك المصدرة من قبل مؤسسات تصنيف دولية معترف بها سعيا لتقليل المخاطر.

o الاستمرار في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد.

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر خاصة وأنها تعاني في الآونة الأخيرة من شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وما أحوج الجزائر إلى آليات لتمويل مشاريعها التنموية في مرحلة ما بعد النفط.

- إنّ وضع نظام قانوني خاص بالصكوك الإسلامية يجب أن يراعي الأحكام القانونية المعمول بها، ممّا يستوجب إحداث التعديلات المناسبة في القوانين المدنية، التجارية، المنافسة وحماية المستهلك، الضريبية، الإجراءات، النقد والقرض .
- إن تفعيل صناعة الصكوك الإسلامية بالجزائر يقتضي إعداد خطة لذلك تتضمن :
- وضع الإطار التشريعي والقانوني والجبائي الذي ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية .
- نشر ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين بالإضافة إلى تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول وإطفاء هذه الصكوك.

قائمة المراجع:

1- عماري صليحة، سعدان آسيا. (2013). الصكوك الإسلامية :تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها, الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية،ص.4

2- مفتاح صالح ورحال فطيمة. (2014). واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي, مؤتمر دولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، ص2.

3- أحمد طرطار . (2014). دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية, مؤتمر دولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية ص 5.

4- عماري صليحة, سعدان اسيا . (2013). مرجع سابق, ص 4 و .5

5- عماري صليحة, سعدان اسيا . (2013). مرجع سابق, ص 6 و .7

6- International Islamic Financial Market.(2014) . Sukuk Report,4th edition, , p 04.

7- مفتاح صالح، رحال فطيمة. (2014). مرجع سابق، ص 15 و .16

8- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد. (2013). الصكوك الإسلامية الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، ص 57.

9- ساسية جدي. (2015). دور الهندسة المالية في صناعة الصكوك المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 204.

10- سليمان ناصر، ربيعة بن زيد, الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى امكانية الاستفادة منها في الجزائر, مؤتمر دولي: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية, 2014, ص 27 و 28 .

11- صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، بحجم 150 مليار دولار في أفاق 2024، المؤتمر الأول حول منتجات و تطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 6 .

أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي

ط.د.شتيح أكرم ط.د. بن صوشة يزيد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجيفي المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم بناء وتطوير استبيان وزع على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والمدراء الماليين بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين.

حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية التدقيق الخارجي تتأثر تأثرا كبيرا بكفاءة البيئة الداخلية والخارجية لنظم المعلومات المحاسبية، كما تتأثر كذلك بالمدخلات والمعالجة والمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي.

Abstract:

The aim of this study is to measure the impact of the use of accounting information systems on the effectiveness of the external audit process from the viewpoint of academics and professionals through distributing a developed questionnaire on a random sample made of accounts governors, expert accountants, finance managers, and university professors.

The study found that the external audit process is heavily influenced by the internal and the external environment of accounting information systems, as well as its input, processing and its output.

1) مُقدمة

في ظل التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات الذي فرضته التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم مؤخراوما صاحبها من نمو على مستوى حجم ونشاطات الشركات، استوجب على ملاكها وأصحاب المصالح فيها إيجاد جملة من الوسائل والتقنيات للحفاظ على مصالحهم في هذه الشركات.

من اجل مواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية ومسايرة هذه التطورات ظهرت مهمات ومسؤوليات جديدة على مدققي الحسابات الخارجيين وأصبح لزاما عليهم تطوير الإجراءات والأساليب المستخدمة أثناء عملية التدقيق من اجل استقراء ودراسة المعلومات المتوفرة، وفُرض على المدقق أن يكون على دراية وخبرة عاليتين بالبيئة الداخلية والخارجية التي تحيط بهذه المعلومات.

لقد ساهمت هذه المتغيرات السريعة والمتتالية في بيئة الأعمال في تعظيم دور نظم المعلومات وخاصة المحاسبية منها حيث أصبحت الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تحقيق أهدافها لاعتباره مصدرا لاتخاذ القرارات عموما والاستراتيجية منها خصوصا، حيث يعد نظام المعلومات المحاسبية حلقة هامة داخل نظام المعلومات الإدارية ويلعب دورا بارزا في الإفصاح وإعداد قوائم مالية ذات موثوقية كبيرة وعلى درجة عالية من الصحة.

وسط كل هذه المتغيرات وجدت مكاتب التدقيق في الجزائر نفسها أمام مسؤولية مزدوجة، الأولى تتمثل في فحص نظام المعلومات المحاسبية، والثانية في إعداد تقرير يحتوي على رأي فني محايد حول صحة وسلامة القوائم التي يعدها هذا النظام.

2) إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي في الشركات الجزائرية؟

تتفرّع عن الاشكالية الرئيسية الأسئلة التالية:

- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية؟ وماهية مكوناتها؟
- ماهو الهدف من عملية التدقيق؟وكيف يتم تدقيق نظم المعلومات المحاسبية؟
- ما هو أثر كفاءة بيئة ومكونات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية عملية التدقيق الخارجي؟

3) فرضيات الدراسة

كإجابة مبدئيةلتساؤلات الدراسة يُمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "يتأثر التدقيق الخارجي ايجاباً بكفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية"؛

الفرضية الثانية: "يتأثر التدقيق الخارجي ايجاباً بكفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية"؛

الفرضية الثالثة: "يتأثر التدقيق الخارجي ايجاباً بكفاءة معالجة عمليات نظم المعلومات المحاسبية"؛

الفرضية الرابعة: "يتأثر التدقيق الخارجي ايجاباً بكفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"

4) أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على نظم المعلومات المحاسبية ومختلف العمليات التي يتضمنها.

- التعرف على مفهوم عملية التدقيق الخارجي، وكيفية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية.
- تحديد مدى اثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على عملية التدقيق الخارجي.

5) منهج وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لمثل هذه المواضيع، بحيث يعتمد على وصف الظاهرة كما هي ثم يحلل أبعادها، ليتم الوصول إلى نتائج نهائية ومن ثمة تعميمها، هذا من الجانب النظري،أما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال استبيان يعكس آراء ووجهات نظر الخبراء والمختصين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر، بحيث تم الاعتماد أدوات جمع البيانات والمعلومات التالية:المراجع، الكتب، والمذكرات والرسائل الجامعية، الملتقيات والندوات، المحاضرات، المقابلة، الإحصاءات والتقارير.

6) الدراسات السابقة:

- دراسة ظاهر شاهر يوسف القشي[1]. وهدفت هذه الدراسة إلى:
- التعرف على المخاطر التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية؛
- تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية؛
- اقتراح بعض التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.
- دراسة محمد أمين مزون[2]، هدفت هذه الدراسة إلى:
- إبراز الفائدة من سن معايير دولية للتدقيق المحاسبي؛
- الاطلاع على آراء المختصين في مدى انعكاس توجه الجزائر نحو التوحيد وتطبيق معايير التدقيق الدولية على المهنة في الجزائر من جهة وعلى انفتاحها الاقتصادي من جهة أخرى.
- دراسة فاطمة ناجي العبيدي[3]، هدفت هذه الدراسة إلى:
- التعرف على مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على عملية التدقيق في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة؛
- تأثر المخاطر الإلكترونية على بيئة ومكونات نظم المعلومات المحاسبية وفعالية عملية التدقيق في الشركات الأردنية المدرجة في البورصة؛

- إبراز التحديات التي على مدقق الحسابات الخارجي مواجهتها للحد من هذه المخاطر التي تدفع العميل سواء عند تصميم النظام أو فيما بعد خلال عملية تشغيل النظام وذلك بالشكل الذي ينعكس بالإيجاب على فعالية عملية التدقيق ومن ثمة جودة البيانات المالية المدققة.

- دراسة سفيان بوفروعة[4]، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:
- إن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية بغرض معالجتها وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛
- ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية؛
- أهمية قيام المؤسسات بالتحديث المستمر ونشر معلومات محاسبية وخطط مستقبلية بما يفيد في التنبؤ وتقييم خططها الاستراتيجية مع مراعاة الوضع التنافسي للمؤسسة.

7) ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها الحكم على أثر فعالية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية عن طريق قياس أثر كفاءة بيئة ومكونات نظم المعلومات على التدقيق الخارجي ومن ثم قياس أثر المحاور الأربعة كوحدة واحدة مع استخلاص المتوسط المرجع الكلي لكل الوسائل الإحصائية المستخدمة في قياس الأثر من بينها تكرارات ونسب الإجابات حول موضوع الدراسة.

8) تقسيمات الدراسة:تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: السياق المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

المحور الثاني:الإطار النظري للتدقيق الخارجي

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

المحور الأول: السياق المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي

أولا- تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

يُعرف نظام المعلومات المحاسبي(**AIS**)* بأنه نظام جزئي متخصص من نظام المعلومات الإداري يهدف إلى تجميع وتشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة[5]، فهو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات[6]، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتسجيل ومعالجة البيانات التي تتعلق بأصول وخصوم المؤسسة، داخل المؤسسة وبينها وبين المحيط، لذلك يستخدم البيانات الموجودة في نظم المعلومات الأخرى، وتتكون هذا النظام من حسابات المدفوعات والمقبوضات، محاسبة التكاليف، والتدقيق بما في ذلك تدقيق المعالجة الإلكترونية للبيانات[7]ويتكون من مجموعة موارد مثل الأفراد والمعدات والتي تصمم من أجل تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية يتم اعتمادها من متخذي القرارات الأفراد ذوي المصالح بالمؤسسة.[8]

ثانياً- أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

تتمثل أهمية نظام المعلومات المحاسبي في الجوانب التالية:[9]

- أهمية توصيل المعلومات الملائمة لكافة أقسام وفروع المنظمة لاتخاذ القرارات؛
- أهمية دور نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات ملائمة لكافة أقسام المؤسسة الأخرى في اتخاذ القرارات.

تتضمن اختصاصات قسم المحاسبة في غالبية المؤسسات على فرعين لكل منهما اختصاص معين هما المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، حيث تختص المحاسبة المالية بصفة رئيسية بتزويد الأفراد والجهات الخارجية المختلفة (الجهات الحكومية والبنوك ومستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين والمقرضين) بالمعلومات المالية الملائمة، كما يستخدم المديرون تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، وتشتمل مخرجات المحاسبة المالية الدورية على قائمة المركز المالي،

قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثالثاً- أهداف نظم المعلومات المحاسبية

الهدف من وجود أي نظام معلومات محاسبي هو:[10]

- توفير معلومات لمستخدمي البيانات أو متخذي القرارات سواء كان المستخدم من داخل أو من خارج الوحدة الاقتصادية؛
- توفير رقابة محاسبية والضبط الداخلي بقصد زيادة ثقة المستخدم في مخرجات هذا النظام؛
- الموازنة بين تكلفة التشغيل للنظام ومخرجات النظام بحسب حجم الوحدة الاقتصادية، بحيث لا تكون تكلفة إعداد وتصميم النظام والمستخدمين لاحقا أكبر من عوائد هذا الاستخدام.

رابعاً- مكونات نظم المعلومات

1) **المدخلات:** تُشكل البيانات مدخلات النظام ولأنها متعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وبقية الأحداث يجب أن تجمع وتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي.[11]

تنقسم المدخلات إلى نوعين رئيسيين هما:

أ) **المدخلات التتابعية:** تُعتبر المدخلات التتابعية مخرجات نظم أخرى سابقة للنظام المعين والتي تربطها بهذا النظام علاقة مباشرة أو تتابعية مثل علاقة نظام المشتريات بنظام الإنتاج، ويمثل هذا النوع من المدخلات مشكلات محدودة لمحلل النظم نظرا لأن مشاكل عدم توافرها يمكن اكتشافها بسرعة وسهولة وعادة ما تسمى المدخلات التتابعية بالمدخلات محددة المسار.

ب) **المدخلات العشوائية:**المقصود بالعشوائية هنا هو معناها الإحصائي، فالمدخلات العشوائية هي المدخلات المحتملة للنظام المعين، بالتالي فإن النظام يجب أن يقرر أي من مخرجات النظام البديلة سيتم استخدامها كمدخلات لهذا النظام، وبعبارة أخرى فإن المخرجات المتاحة من النظم الأخرى تتوافر لها فرص اختيارها كمدخلات للنظام المعين، وتتحدد احتمالات اختيار كل بديل من بدائل المدخلات وفقا لحاجة النظام المعين لهذه المدخلات من ناحية، وخصائص هذه المدخلات من ناحية أخرى، ومعنى هذا الاختيار النهائي للمدخلات يتم في ضوء التوزيع الاحتمالي لبدائل المدخلات والمعيار المستخدم لاتخاذ قرارات الاختيار.

2) **العمليـــــــــات:**تتحول المدخلات إلى مخرجات عن طريق العمليات التحويلية، ومن ثمة فإن هذه العمليات قد تكون في شكل آلة أو حاسوب آلي أو مهام تؤدى بواسطة أعضاء المؤسسة، وعادة ما يهتم محلل النظام بسرعة كيفية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وفي المؤسسات عادة ما تقوم الإدارة بتصميم العمليات ونظرا لوضوحها تسمى الصندوق الأبيض، غير أنه في معظم الأحوال تكون عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات غير معروفة على وجه الدقة نظرا لتعقيدها، ويطلق على هذه العمليات في هذه الحالة الصندوق الأسود.[12]

3) **المخرجـــــات:** هي عبارة عن المعلومات، والنتائج الصادرة من النظام بعد أن ينهي المعالجات المناسبة للبيانات المدخلة حيث تمثل المخرجات ناتج عملية تحويل المدخلات، تلك المخرجات قد تكون سلع أو خدمات أو معلومات، وتعد المخرجات هي الأداة التي يمكن من خلالها التحقق من أداء النظام، أي قدرته على تحقيق أهدافه، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من المخرجات، فهناك مخرجات تستخدمها أنظمة أخرى كمدخلات، كما أن هناك مخرجات يستخدمها النظام ذاته، وأخيرا هناك مخرجات يتخلص منها النظام.

4) **التغذية العكسية:**هي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام وتعرف على أنها المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (داخل الوحدة الاقتصادية) أو أن تكون خارجية(من خارج الحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدأ أو لتغيير العمليات، أو هي أيضا نظام تحكم ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام، ومعدل إخراج المخرجات من النظام، وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام، حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بهذه الطريقة بالتغذية الراجعة.[13]

المحور الثاني: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

أولاً- مفهوم التدقيق الخارجي: إن المفهوم العام لكلمة تدقيق هو فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكد من صحتها[14]، من خلال فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه (إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات(الأرصدة) الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس

معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين)[15]، ومن ناحية أخرى فإن التدقيق الخارجي بمعناه المتطور والحديث والشامل ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة[16]، ويمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة،[17] وتقدير مصداقية وفعالية النظام والاجراءات المتعلقة بالتنظيم.[18]

ومما سبق يمكن تعريف التدقيق على أنه تقديم رأي فني محايد في مدى صحة وسلامة التسجيلات التي تضمنتها القوائم المالية، ومدى مطابقتها للواقع المالي للمؤسسة محل التدقيق.

ثانياً- علاقة المدقق بنظام المعلومات المحاسبي:

التدقيق غرضه تقييم إنتاج المعلومات من قبل النظام المحاسبي أو تقييم بعض المظاهر العملية لنظام المعلومات المحاسبي[19]، **ويقوم** المدقق بمراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية للتأكد من مدى صحة البيانات المحاسبية التي ينتجها النظام والتي تحتويها التقارير الناتجة عن ذلك النظام، حيث يقوم المراجعون باختيار الوسائل الرقابية التي توجه لتلك الأنظمة حتى يتأكدوا من مدى كفايتها وفعاليتها، وحتى يقوم المراجع بكل تلك الوظائف يجب عليه أن يتمتع بدرجة عالية من المعرفة المتعلقة بتصميم وتطوير أنظمة المعلومات ووسائل الرقابة عليها وكذلك الأنواع المختلفة من التكنولوجيا التي من الممكن أن تكون مستخدمة في تلك الأنظمة بالإضافة إلى المعرفة المحاسبية التي على المحاسبين حيازتها.[20]

ثالثاً- تدقيق نظم المعلومات المحاسبية

تلعب نظم المعلومات والتطبيقات التكنولوجية دورا هاما في مختلف الأنشطة والعمليات في المؤسسات الاقتصادية، بل وأصبح من الصعوبة بمكان فصل أنشطة تكنولوجيا المعلومات عن أنشطة العمل الرئيسية بها، وقد أحدثت التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها في منشآت الأعمال اتجاهات جديدة وتغيرات محورية في أسلوب تعاملها مع المعلومات الناتجة عن تلك التطبيقات الحديثة، خاصة بعد انتشار استخدام الانترنيت في عملياتها وأنشطتها.[21]

حيث أن عملية تدقيق النظم وتكنولوجيا المعلومات تعتبر امتدادا لعمليات المراجعة العادية مع الأخذ في الحسبان أن العديد من الأنشطة أصبحت تتم بالاعتماد على نظم المعلومات الإلكترونية مع أهمية تحليل وتقييم المخاطر ذات الصلة. كما أن القوائم المالية المرتبطة يتم إعدادها من خلال نظم

آلية تعتمد على تكامل ومعالجة البيانات في أكثر من نظام تشغيل ونظام قاعدة بيانات الأمر الذي يتطلب وجود نظم للفحص والرقابة الالكترونية المستمرة، حيث أصبحت العملية الواحدة في عصر المعلومات والاتصالات تتم من خلال أكثر من وحدة وفي مواقع جغرافية متعددة، ونتيجة لذلك أصبحت مهمة المراجعة الداخلية لنظم المعلومات ضرورة ومكملة للدور الذي يقوم به المراجع الخارجي بهدف دراسة وتقييم تلك النظم وإجراءات الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر الإضافية التي قد تتعرض لها.[22]

رابعاً- أهمية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية:

يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فإن عملية مراجعة وتدقيق الحسابات الخارجية المستقلة للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من المعلومات التي يخرجها نظام المعلومات المحاسبي.

حيث يقوم عادة المراجع بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي ويعتمد في محتواه على مجموعة الأعمال المنفذة بطريقة صارمة قبل مجموعة من العاملين الحاصلين على تقدير مهني معين في هذا المجال، وهذا على اعتبار أن المدقق هو طرف خارجي مستقل عن المؤسسة المعنية، يقوم بإعطاء رأي فني محايد حول المركز المالي للمؤسسة.[23]

خامساً- خطط تدقيق نظم المعلومات المحاسبية:

تقسم خطط تدقيق نظم المعلومات المحاسبية إلى:[24]

أ) **خطط رقابية وقائية:** وتهدف إلى منع حدوث المخالفات فمثلا عملية مقارنة رقم حساب العميل مع كل أرقام الحسابات الموجودة بالفعل يؤدي من البداية إلى استبعاد الحسابات التي ليس لها وجود ويمنع الخطأ في الحسابات الموجودة فعلا.

ب) **خطط رقابية استكشافية:** وتهدف إلى كشف الأخطاء التي حدثت بالفعل ومثال على ذلك كافة المقارنات التي يقوم بها البرنامج مثل مقارنة مجموع الشيكات التي تم إيداعها في البنك مع إجمالي الشيكات التي تم تسليمها في يوم معين والذي يؤدي إلى كشف أخطاء التجميع أو الإيداع.

ج)

د) **خطط رقابية تصحيحية:** وتهدف أساسا إلى تصحيح الأخطاء التي حدثت بالفعل أثناء التشغيل

سادساً- خطوات تقييم نظم المعلومات المحاسبية:

تتم عملية تقييم نظم المعلومات المحاسبية القائمة من خلال الأهداف العامة والتفصيلية والمعلومات التي تم تجميعها وتشمل عملية التقييم الخطوات التالية:[25]

الخطوة الأولى: تبدأ عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبي بدراسة تطبيقاته وتدفق البيانات والمستندات من خلاله، فمثلا يتم تتبع تسجيل البيانات من قيود اليومية العامة، والتسجيل في دفتر الأستاذ حتى إعداد التقارير المحاسبية، ومن خلال هذه العملية يتم تحديد نقاط الضعف في تدفق البيانات ومدى القصور في مخرجات النظام ونظام الرقابة الداخلية.

الخطوة الثانية: وفيها يتم تحديد فعالية النظام القائم والمتمثل في مدى التوافق بين أهداف النظام وأهداف المؤسسة، فمثلا إذا كان من ضمن أهداف المبيعات الفرعي تحليل المبيعات حسب المناطق الجغرافية، ولا يقوم النظام الحالي بتحقيق ذلك فهناك قصور في فعالية النظام.

الخطوة الثالثة: هي تحديد مدى كفاءة النظام وذلك بإيجاد علاقة بين المخرجات والمدخلات أو بمعنى آخر مقياس الإنتاجية لنظام المعلومات المحاسبي.

الخطوة الرابعة: هي تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث يهدف هذا النظام أساسا إلى زيادة الدقة والثقة والإفصاح في المعلومات المحاسبية وحماية أصول الشركة من الضياع والسرقة ولذلك فعلى مدقق نظم المعلومات أن يتأكد من تحقيق نظام الرقابة الداخلية لهذا الهدف.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً-مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين (محافظي الحسابات، خبراء محاسبيين، محاسبين معتمدين) والأكاديميين (أساتذة جامعيين) الجزائريين. هذا ووزعت 50 استمارة وتم بناء الدراسة على 42 استمارة بينما تم رفض 8 استمارات بسبب خلل في الإجابات.

ثانياً- حدود الدراسة

تَمثلت حدود الدراسة الميدانية فيما يلي:

1. الحدود المكانية

حُصرت الدراسة في حدود الجغرافية لولاية المسيلة كعينة عن مكاتب محافظي الحسابات في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2. **الحدود الزمانية**

تمت الدراسة خلال الفترة 2017/2016.

3. الحدود البشرية

شمِلت الدراسة مهنيين من محافظي حسابات وخبراء محاسبيين ومدراء ماليون، بالإضافة إلى الأكاديميين من أساتذة وباحثين، حيث كانت كل الفئات المستهدفة من خلال استمارة الاستبيان من المتحصلين على شهادة في تخصص المحاسبة والتدقيق، أو من لهم خبرة مهنية في هذا المجال.

4. الحدود الموضوعية

ارتكزت الدراسة على أربع محاور رئيسية من خلال أثر كفاءة تطبيق كل من بيئة نظم المعلومات المحاسبية ومدخلات ومعالجة ومخرجات هذا النظام على فعالية التدقيق الخارجي.

ثالثاً- هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى خمس محاور رئيسية*، حيث خصص المحور الأول للمعلومات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)، بينما تعلقت المحاور الأربعة المتبقية بدراسة أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الخارجي من خلال دراسة أثر كفاءة مدخلات ومخرجات هذا النظام على جودة التدقيق الخارجي.

أعدت الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسيلتحديد أراء الأفراد المشكلين للعينة حول موضوع المحاور التي يتكون منها الاستبيان كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقا
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1 ،1,8)	(1,81 ،2,6)	(2,61،3,4)	(3,41،4,2)	(4,21 ،5)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي-الدليل التطبيقي للباحثين**-،ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006. ص114.

رابعاً- ثبات الاستبيان

تم حساب ثبات هذا الاستبيان بطريقة التناسق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ والقائمعلى أساس تقدير معدل ارتباطات العبارات فيما بينها، وقد بلغ معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للاستبيان ككل (0.74)، ومنه يمكن القول بأن هذا الاستبيان ثابت.

خامساً- خصائص الاستبيان

قبل التفصيل في عرض خصائص الاستبيانيستوجب أولا شرح آلية معالجة بياناته حيث:

1. مؤشرات معالجة بيانات الاستبيان

بعد التحصيل النهائي لكل استمارات الاستبيان وبقصد تسهيل عملية التحليل تم تجميع البيانات المتحصل عليها وتحميلها في كل من برنامج Excel وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(**statistical package for social sciences -Spss**).

ففي المحور الأول المتعلق بالبيانات الشخصية التي تخص عينة الدراسة، تم عرض هذه البيانات في شكل جداول اعتماداً على برنامج Excelثم تمثيلها في أشكال ودوائر نسبية للتوضيح أكثر وتسهيل عمليات الملاحظة والمقارنة والتحليل.

أما بالنسبة للمحاور الأربعة الأخرى ومن أجل التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان تم الاعتماد على برنامج(**SPSS.v21**) الذي يتكون من مجموعة من الأساليب الإحصائية كالتكرار، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية، حيث استخدمت كما يلي:

أ. **النسب المئوية والتكرارات:** استعمل كلاهما من أجل التفريق بين فئات العينة، بناءً على المعلومات الشخصية لأفرادها، ومعرفة اتجاه الآراء الكلي للإجابات، حيث نجد هاذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ب. **المتوسط الحسابي:**لاعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية تم اعتماد المتوسط الحسابي من أجل معرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة، حيث تم حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكل محور.

ج. **الانحراف المعياري:** تم حساب الانحراف المعياري لكل عبارة وللمحاور المشكلة للاستبيان من أجل معرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي.

تم تفسير النتائج المتعلقة بالفرضيات على اعتبار أن المتوسطات الحسابية التي تساوي أو تقل عن (2.59) تعكس موافقة أفراد العينة ويقابلها وجود أثر مرتفع، والمتوسطات الحسابية التي تنحصر قيمتها بين (2.6–3.39) تبين أن أفراد العينة محايدين وأن الأثر متوسط، أما المتوسطات الحسابية التي تساوي أو تزيد عن (3.4) تعكس عدم موافقة أفراد العينة وأن الأثر ضعيف.

2. عرض خصائص عينة الدراسة

أ. **حسب الجنس:**

جدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	**35**	**83.3**
أنثى	**7**	**16.7**
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (02) أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة أكثر من نسبة الإناث حيث شكلت عدد الذكور ما نسبته 82.3% وهو ما يعادل 35 ذكرا، فيما كانت نسبة الإناث 16.7%أي ما يعادل 7 أناث.

من خلال ما سبق نستخلص أن غالبية ممارسي مهنة المحاسبة هم من الذكور، وهذا راجع ربما إلى طبيعة المهنة والمخاطر المحيطة بها بالإضافة إلى العادات الاجتماعية التي تخص مجالات عمل المرأة.

ب. **حسب الفئات العمرية:**

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الجنس	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	**14**	**33**
من 30 إلى 40 سنة	**14**	**33**
أكبر من 40 سنة	**14**	**33**
المجموع	**42**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (03) نستخلص الآتي:

- الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة أقل من 30 سنة يشكلون ما نسبته 33.33% من المجموع الكلي، وأغلب من تكونت منهم هذه الفئة العمرية هم محاسبون ومدققي الحسابات إضافة إلى مساعديهم؛
- الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة من 30 إلى 40 سنة يشكلون ما نسبته 33.33% من المجموع الكلي، وأغلب من تكونت منهم هذه الفئة العمرية هم محافظي حسابات وأساتذة جامعيين ومدراء ماليين؛
- الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة اكبر من 40 سنة يشكلون ما نسبته 33.33% من المجموع الكلي، وأغلب من تكونت منهم هذه الفئة العمرية هم الأساتذة الجامعيون ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين؛
- توزيع الأفراد حسب الفئة العمرية كان متساوي بين الفئات الثلاث مما يدل على أن ممارسة مهنة المحاسبة ليست حكرا على فئة عمرية معينة.

ج. **حسب المؤهل العلمي:**

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجنس	التكرار	النسبة
ليسانس	21	%50
ماستر/ماجستير	15	%35.7
دكتوراه	6	%14.3
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول (04) نستخلص التالي:

- نصف عدد أفراد العينة حاملين لشهادة ليسانس حيث بلغ عددهم 21 فردا بنسبة 50 %مما يدل على أن غالبية ممتهني مهنة محافظة الحسابات هم من حاملي شهادة ليسانس؛
- كان عدد الأفراد الحاملين لشهادة الماستر أو الماجستير 15 فردا ما يفوق ثلث ما تتشكل منه العينة التي شملتها الدراسة؛
- شكل الأفراد الحاملين لشهادة الدكتوراه ما نسبته 14.3% ما يوافق 6 أفراد كلهم أساتذة جامعيين.

د. **حسب الوظيفة:**

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الجنس	التكرار	النسبة%
محافظ حسابات/خبير محاسبي	15	35.7
مدير مالي	5	11.9
أستاذ جامعي	10	23.8
مهنة أخرى	12	28.6
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الاستبيان

من خلال جدول توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة نلاحظ أن عدد محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين هو 15 فردا، خبيران محاسبيان و13 محافظ حسابات يشكلون ما نسبته 35.7% من المجموع الكلي لعينة الدراسة أما المدراء الماليون والأساتذة الجامعيون فكان عددهم 5 و10 على التوالي.

أما المهن الأخرى فقد كان عدد أفرادها 12 شخصا قسموا إلى 5 مفتشين للضرائب و7 محاسبين معتمدين شكل مجموعهما ما نسبته 28.6%، تم إضافة آرائهم للدراسة نظرا لعلاقتهم بالموضوع محل الدراسة.

ه. **حسب الخبرة المهنية:**

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجنس	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	16	38.1
من 6 إلى 10 سنوات	16	38.1
أكثر من 10 سنوات	10	23.8
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات الاستبيان

أظهرت نتائج جدول توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية تساوي فئة أقل من 5 سنوات وفئة من 5 إلى 10 سنوات بـــ 16 تكرار لكل منهما وبنسبة 38.1 حيث يشكلان مجتمعتين معظم أفراد عينة الدراسة، وينتمي لهاتين الفئتين محافظي الحسابات ومفتشي الضرائب والمدراء الماليون وجزء من الأساتذة الجامعيين، أما فئة أكثر من عشر سنوات فقد كانت نسبتها 23.8%بـــ 10 تكرارات تشكلت من الأساتذة الجامعيين والخبراء المحاسبيين.

سادساً- تحليل نتائج الاستبيان ومناقشة فرضيات الدراسة

من أجل تحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان ومناقشة فرضيات الدراسة تم الاعتماد على بعض الطرق الإحصائية المستخرجة من برنامج (**spss-v21**)المتمثلة في النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، حيث تم استقراء التحاليل الموافقة لهذه الإحصائيات الموافقة لكل سؤال على حدى ثم بالنسبة للمحور بشكل كامل.

1. أثر كفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

خصص هذا المطلب لمناقشة الفرضية الأولى:

"**يوجد أثر لكفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي**"

حيث تم استخدام إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحور الثاني المرقمة من (1إلى07) لتبيين أثر بيئة نظم المعلومات المحاسبية على فعالية عملية التدقيق الخارجي، والجدول الموالي يفصل كيف صُنِفَت الإجابات على الأسئلة مع تحديد تكراراتها والنسب الموافقة لها، مع قياس مؤشراتها الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى تعيين الاتجاه العام للدراسة وترتيب الأسئلة حسب الأهمية النسبية مع تبيين حجم الأثر الموافق لهذه الإجابات.

الجدول رقم(07):نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر كفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

المحور الثاني: أثر كفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي	رقم عبارة السؤال	التصنيف								المؤشر الإحصائي		الاتجاه العام للدراسة	الترتيب	مستوى الأثر
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق اطلاقا				
		التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %					
	01	3	7.1	27	64.3	10	23.8	2	4.8	0	0	2,26	0.66	2	7	مرتفع
	02	5	11.9	33	78.6	3	7.1	1	2.4	0	0	2,00	0,54	2	5	مرتفع
	03	14	33.3	20	47.6	7	16.7	1	2.4	0	0	1,88	0,77	2	4	مرتفع
	04	20	47.6	15	35.7	6	14.3	1	2.4	0	0	1,71	0,80	1	1	مرتفع
	05	18	42.9	16	38.1	8	19	0	0	0	0	1,76	0,75	1	3	مرتفع
	06	7	16.7	25	59.5	9	21.4	1	2.4	0	0	2,09	0,69	2	6	مرتفع
	07	14	33.3	25	59.5	3	7.1	0	0	0	0	1,73	0,58	1	2	مرتفع
	العبارات كوحدة واحدة	81	27	161	54	46	16	6	2	0	0	1.91	0.68	2	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss-v21

وتحلل عبارات المحور الثاني منفردة كالتالي:

العبارة 01:كان الاتجاه العام للدراسة يميل نحو الموافقة على وجود أثر مرتفع لتصميم نظام المعلومات المحاسبي على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (2.26) وانحراف معياري بـــ (0.66)، حيث وافق 64.3% من أفراد العينة على هذه العبارة.

العبارة02: وافق 78.6% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة والحياد، فيما كان المتوسط الحسابي (2) والإنحراف المعياري (0.54) مما يبين أن إتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن للتحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 03: بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الذين بلغا (1.88) و(0.77) على التوالي أن لجودة وحداثة البرامج المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية أثر ذو درجة عالية علىفعالية التدقيق الخارجي، حيث وافق 47.3% من أفراد العينة على محتوى العبارة 03 و33.3% وافقوا تماما، فيما خالفهم الرأي 2.4%، وبلغت نسبة المحايدين 16.7%.

العبارة 04:47.6% من أفراد العينة وافقوا تماما على محتوى العبارة 04 ووافق 35.7%، فيما خالف ذلك (2.4)، واتخذ14.3% منهم موقف الحياد، حيث أسفرت هذه الإجابات عن متوسط حسابي (1.71) مما يدل على أن اتجاه عينة الدراسة يميل إلى الموافقة تماما على أن لكفاءة العاملين داخل النظام أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة05:اتجهت الدراسة عموما نحو الموافقة تماما على وجود أثر مرتفع لفعالية نظام الرقابة الداخلية على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (1.76) وانحراف معياري بـــ (0.75)، حيث وافق تماما42.9% من أفراد العينة على هذه العبارة، ووافق 38.1% والباقي كانوا محايدين.

العبارة 06:وافق 59.7% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة والحياد بنسبة 16.7% و21.4% على التوالي، فيما كان المتوسط الحسابي (2.09) والإنحراف المعياري (0.79) مما يبين أن إتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن تقسيم العمل والفصل بين الوظائف أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 07: دل المتوسط الحسابي الذي بلغ (1.73) على توجه الدراسة نحو الموافقة تماما على أن لإجراءات أمن وسلامة المعلومات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي حيث وافق 59.5% ووافق 33.3% على محتوى العبارة 03.

خصصت خانة "العبارات كوحدة واحدة" المتواجدة في الجدول رقم(10)، لتحليل المحور الثاني كاملا من خلال ما جاء به من أسئلة، حيث إتضح أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على محتوى عبارات المحور، حيث كانت 27% من مجموع الإجابات موافقة تماما و54% موافق و16% محايد و 2%غير موافقين،وقدر المتوسط الحسابي بـــ(1.91)، وبانحراف معياري قدره (0.68) الذي يبين تقارب إجابات العينة مما يدل على أن لكفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية أثر مرتفع على فعالية التدقيق، وأتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الرابعة أي كفاءة العاملين داخل النظامبمتوسط حسابي قدره(1.71) في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي التغيير المستمر للنظام (بمتوسط حسابي قدره (2.26) لأنه قد يضر بالسير الحسن للنظام.

وهو ما يثبت صحة الفرضية البديلة أي تتأثر عملية التدقيق الخارجي بكفاءة تطبيق بيئة نظم المعلومات المحاسبية

2. أثر كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على التدقيق الخارجي

ناقش هذا المطلب الفرضية الثانية:

" **يوجد أثر لكفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي** "

حيث تضمن ستة أسئلة المرقمة من (08 إلى 13)، كانت إجابات أفراد العينة وتحليلاتها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(08):نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

المحور الثالث: أثر كفاءةمدخلات نظم المعلومات المحاسبية علىفعاليةالتدقيق الخارجي	رقم عبارة السؤال	التصنيف										المؤشر الإحصائي		الاتجاه العام للدراسة	الترتيب	مستوى الأثر
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق اطلاقا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
		التكرارات	النسبة%	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %					
	08	2	4.8	21	50	17	40.5	2	4.8	0	0	2,45	0,67	2	4	مرتفع
	09	3	7.1	19	45.2	14	33.3	6	14.3	0	0	2,54	0,83	2	5	مرتفع
	10	5	11.9	9	21.4	22	52.4	6	14.3	0	0	2,69	0,86	3	6	متوسط
	11	1	2.4	31	73.8	9	21.4	1	2.4	0	0	2,23	0,53	2	2	مرتفع
	12	8	19	17	40.5	14	33.3	3	7.1	0	0	2,28	0,86	2	3	مرتفع
	13	11	26.2	13	31	17	40.5	1	2.4	0	0	2,19	0,86	2	1	مرتفع
	العبارات كوحدة واحدة	30	20	110	44	93	37	19	7	0	0	2.39	0.76	2	-	مرتفع

المصدر:من إعداد الباحثان بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss–v21

تحلل عبارات المحور الثالث منفردة كالتالي:

العبارة 08:كان الاتجاه العام للدراسة يميل نحو الموافقة على وجود أثر مرتفع لحجم ونوع البيانات على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (2.45) وانحراف معياري بـــ(0.67)، حيث وافق 50% من أفراد العينة على هذه العبارة وكان 4.8% منهم موافقين تماما، فيما كان 40.5% محايدين.

العبارة 09: وافق 45.2% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة والحياد، فيما كان المتوسط الحسابي (2.54)والانحراف المعياري (0.54) مما يبين أن اتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن لتدفق البيانات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 10: بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الذين بلغا (2.69) و(0.86) على التوالي أن لفرص الحصول على البياناتأثر متوسط الدرجة على فعالية التدقيق الخارجي، حيث وافق

11.9% من أفراد العينة على محتوى العبارة 03 و21.4% وافقوا تماما، فيما خالفهم الرأي 14.3%، وبلغت نسبة المحايدين 16.7% وهي أكبر نسبة.

العبارة 11: 2.4% من أفراد العينة وافقوا تماما على محتوى العبارة 04 ووافق 73.8%، فيما خالف ذلك 2.4%، واتخذ 21.4% منهم موقف الحياد، حيث أسفرت هذه الإجابات عن متوسط حسابي (2.23) مما يدل على أن اتجاه عينة الدراسة يميل إلى الموافقة على أن لعملية تسجيل البيانات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 12:اتجهت الدراسة عموما نحو الموافقة على وجود أثر مرتفع لتكرار تسجيل البيانات على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ 2.28 وانحراف معياري بـــ (0.86)، حيث وافق تماما 19% من أفراد العينة على هذه العبارة، ووافق 40.5% و33.5% كانوا محايدين.

العبارة 13: وافق 26.2% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة والحياد بنسبة 31% و40.5% على التوالي، فيما كان المتوسط الحسابي (2.19)والانحراف المعياري (0.86) مما يبين أن اتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن لصحة واكتمال البيانات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

بتحليل المحور الثاني ككلاتضح أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على محتوى عبارات المحور، حيث كانت 20% من مجموع إجابات المحور موافقة تماما و44% موافق و37% محايد و7%، وقدر المتوسط الحسابي بـــ(2.39)، وبانحراف معياري قدره (0.76) الذي يبين تقارب إجابات العينة مما يدل على أن لمدخلات نظم المعلومات المحاسبية أثر مرتفع على فعالية التدقيق وهذا ما يثبت صحة الفرضية البديلة الثانية، وأتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة 13 أي صحة واكتمال البياناتبمتوسط حسابي قدره(2.19) لأنها تأثر بشكل مباشر على المخرجات بعد المعالجة في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة 10فرص الحصول على البيانات قدره (2.69).

3. أثر كفاءة معالجة عمليات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

من أجل الإجابة على الفرضية الثالثة:

" **يوجد أثر لمعالجة عمليات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي** "

تضمن هذا المطلب محور أساسي حول أثر كفاءة معالجة عمليات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي من خلال سبعة أسئلة فرعيةأرقامها (من 14 إلى 20)، وكانت الإجابات عليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (09):نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر كفاءة معالجة عمليات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

المحور الرابع: أثر كفاءة معالجةعمليات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي	رقم عبارة السؤال	التصنيف								المؤشر الإحصائي		الاتجاه العام للدراسة	الترتيب	مستوى الأثر
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق اطلاقا				
		التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %					
	14	5	11.9	19	45.2	10	23.8	6	14.3	2	2.4	2	0,97	2,48	7	مرتفع
	15	13	31	25	59.5	3	7.1	1	2.4	0	0	1	0,67	1,80	4	مرتفع
	16	7	16.7	30	71.4	5	11.9	0	0	0	0	2	0,53	1,95	5	مرتفع
	17	14	33.3	26	61.9	2	4.8	0	0	0	0	1	0,55	1,71	1	مرتفع
	18	9	21.4	22	52.4	11	26.2	0	0	0	0	2	0,69	2,04	6	مرتفع
	19	13	31	26	61.9	3	7.1	0	0	0	0	1	0,57	1,76	3	مرتفع
	20	13	31	27	64.3	2	4.8	0	0	0	0	1	0,54	1,73	2	مرتفع
	العبارات كوحدة واحدة	74	25	175	59	36	12	7	2	2	1	2	0.65	1.92	-	مرتفع

المصدر:من إعداد الباحثان بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss–v21

تحلل عبارات المحور الرابع منفردة كالتالي:

العبارة 14: وافق 45.2% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة تماما والحياد بـــ 5% و23.8% على التوالي، فيما كان المتوسط الحسابي (2.48)والانحراف المعياري (0.97) مما يبين أن اتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن لنوع العمليات الحاصلة في المؤسسة أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 15:كان الاتجاه العام للدراسة يميل نحو الموافقة تماما على وجود أثر مرتفع لدقة تسجيل العمليات على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (1.8) وانحراف معياري بـــ (0.67)، حيث وافق 59.5% من أفراد العينة على هذه العبارة.

العبارة 16: دل المتوسط الحسابي الذي بلغ (1.95) على توجه الدراسة نحو الموافقة على أن لتبويب وتحليل وحفظ العمليات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي حيث وافق تماما16.7% ووافق 71.4% من أفراد العينة على محتوى العبارة 16.

العبارة17:اتجهت الدراسة عموما نحو الموافقة تماما على وجود أثر مرتفع لإثبات العمليات في اليومية على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (1.71) وانحراف معياري بـــ(0.55)، حيث وافق تماما 33.33% من أفراد العينة على هذه العبارة، ووافق 61.9% والباقي كانوا محايدين.

العبارة 18: وافق 52.4% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة والحياد بنسبة 22.4 و21.4 على التوالي، فيما كان المتوسط الحسابي (2.04)والانحراف المعياري (0.69) مما يبين أن اتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن للترحيل من دفتر الأستاذ أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 19: بين المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الذين بلغا (1.76) و(0.57) على التوالي أنلإعداد ميزان المراجعة وترصيد الحسابات أثر ذو درجة عالية على فعالية التدقيق الخارجي، حيث وافق 61.9% من أفراد العينة على محتوى العبارة 03 و31% وافقوا تماما، وبلغت نسبة المحايدين 7.1%.

العبارة 20: 31% من أفراد العينة وافقوا تماما على محتوى العبارة 04 ووافق 64.3%، فيما اتخذ4.8% منهم موقف الحياد، حيث أسفرت هذه الإجابات عن متوسط حسابي (1.73) مما يدل على أن إتجاه عينة الدراسة يميل إلى الموافقة تماما على أن لإعداد القوائم المالية أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

بتحليل المحور الرابع ككل إتضح أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على محتوى عبارات المحور، حيث كانت 20% من مجموع إجابات المحور موافقة تماما و25% موافق و59% محايد و12%، وقدر المتوسط الحسابي بـــ(1.92)، وبانحراف معياري

قدره (0.65) الذي يبين تقارب إجابات العينة مما يدل على أن لكفاءة معالجة العمليات في نظم المعلومات المحاسبية أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي وهذا يا يثبت صحة الفرضية الثالثة، وأتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة 17 أي إثبات العمليات في دفتر اليومية بمتوسط حسابي قدره (1.71)لأنه دفتر إلزامي يفرض على المؤسسات إعداده في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة 14المتضمنة لنوع العمليات الحاصلة في المؤسسة وأثرها على فعالية التدقيق الخارجي بمتوسط حسابي قدره (2.69).

4. أثر كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

من أجل الإجابة على الفرضية الرابعة:

يوجد أثر كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

تضمن هذا المطلب المحور الخامس من الاستبيان حول أثر كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي من خلال سبعة أسئلة فرعيةأرقامها (من 21 إلى 25)، وكانت الإجابات عليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (10):نتائج الاستبيان المتعلقة بأثر كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

المحور الخامس: أثر كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق	رقم عبارة السؤال	التصنيف								المؤشر الإحصائي		الاتجاه العام للدراسة	الترتيب	مستوى الأثر
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق اطلاقا				
		التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %					
	21	12	28.6	26	61.9	4	9.5	0	0	0	0	1,80	0,59	1	2	مرتفع
	22	14	33.3	28	66.7	0	0	0	0	0	0	1,66	0,47	1	1	مرتفع
	23	5	11.9	27	64.3	10	23.8	1	4.2	0	0	2,11	0,59	2	5	مرتفع
	24	12	28.6	22	52.4	7	16.7	1	2.4	0	0	1,92	0,74	2	4	مرتفع
	25	9	21.4	28	66.7	5	11.9	0	0	0	0	1,90	0,57	2	3	مرتفع
	العبارات كوحدة واحدة	52	25	131	62	26	12	1	1	0	0	1.87	0.59	2	-	مرتفع

المصدر:من إعداد الباحثان بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss–v21

تحلل عبارات المحور الخامس منفردة على النحو التالي:

العبارة 21:كان الاتجاه العام للدراسة يميل نحو الموافقة تماما على وجود أثر مرتفع صحة وسلامة التسجيلات المقيدة في القوائم المالية على فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (1.8) وانحراف معياري بـــ(0.57)، حيث وافق 61.9% من أفراد العينة على هذه العبارة.

العبارة 22: دل المتوسط الحسابي الذي بلغ (1.66) على توجه الدراسة نحو الموافقة تماما على أن للدقة والإفصاح في المعلومات المحاسبية أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي حيث وافق تماما 33.3% ووافق 66.7% من أفراد العينة على محتوى العبارة 22.

العبارة23:اتجهت الدراسة عموما نحو الموافقة على وجود أثر مرتفع شمولية ومرونة المعلوماتعلى فعالية التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي قدر بـــ (2.11) وانحراف معياري ب(ـــ0.59)، حيث وافق تماما 33.33% من أفراد العينة على هذه العبارة، ووافق 66.7% و16.7% محايدين، و2.4 % غير موافقين.

العبارة 24: وافق 52.4% من أفراد العينة على سؤال هذه العبارة فيما قسمت باقي النسبة بين الموافقة تماما والحياد بنسبة 28.6% و16.7%على التوالي، فيما كان المتوسط الحسابي (1.92) والانحراف المعياري(0.57) مما يبين أن اتجاه الدراسة يميل نحو الموافقة ويدل ذلك على أن للترتيب والاختصار في المعلومات أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي.

العبارة 25: بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الذين بلغا 1.9% و0.57% على التوالي أن لشكل ووقت إخراج القوائم المالية أثر ذو درجة عالية على فعالية التدقيق الخارجي، حيث وافق 66.7% من أفراد العينة على محتوى العبارة 25 و21.4% وافقوا تماما، وبلغت نسبة المحايدين 11.9%.

بتحليل المحور الخامس ككلأتضح أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على محتوى عبارات المحور، حيث كانت 25% من مجموع إجابات المحور موافقة تماما و62% موافق و12% محايد و5% غير موافقين، وقدر المتوسط الحسابي بـــ(1.87)، وبانحراف معياري قدره(0.59) الذي يبين تقارب إجابات العينة مما يدل على أن **لكفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية أثر مرتفع على فعالية التدقيق الخارجي**وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة، وأتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة 22 أي الدقة والإفصاح في المعلومات

المحاسبيةبمتوسط حسابي قدره(1.66) للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الإفصاح في المعلومات المحاسبية بالنسبة للالتدقيق الخارجي، في حين كانت العبارة 23 أقل العبارات من حيث درجة الموافقة والتي تضمنت شمولية ومرونة المعلومات بمتوسط حسابي قدره (2.11).

5. أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

بعد تحليل نتائج الاستبيان ومناقشة فرضيات الدراسة يمكن مناقشة الإشكالية العامة التي تضمنتها الدراسة والمتمثلة في أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي وهذا من خلال النتائج الكلية للمحاور الأربعة ككتلة واحدة التي ناقشت فرضيات الدراسة الأربع حيث يمثل الجدول الموالي هذه النتائج:

الجدولرقم(11): أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على فعالية التدقيق الخارجي

موضوع الدراسة: أثر كفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على فعالية عملية التدقيق الخارجي	رقم الفرضية	التصنيف										المؤشر الإحصائي		الاتجاه العام للدراسة	الترتيب	مستوى الأثر
		موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق اطلاقا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
		التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %	التكرارات	النسبة %					
	01	81	27	161	54	46	16	6	2	0	0	1.91	0.68	2	2	مرتفع
	02	30	20	110	44	93	37	19	7	0	0	2.39	0.76	2	4	مرتفع
	03	74	25	175	59	36	12	7	2	2	1	1.92	0.65	2	3	مرتفع
	04	52	25	131	62	26	12	1	5	0	0	1.87	0.59	2	1	**مرتفع**
	الفرضيات كوحدة واحدة	237	22	577	55	201	20	33	3	2	0.1	2.02	0.67	2	-	مرتفع

المصدر:من إعداد الباحثان بناءً على نتائج الاستبيان ومخرجات برنامج spss-v21

تضمن الاستبيان أربع محاور احتوت 25 سؤال تم الإجابة عليه من طرف أفراد عينة الدراسة الـــ42، ومن خلال دراستنا للفرضيات المشكلة للمحاور الأربع تبين أن الاتجاه العام للإجابات كان نحو الموافقة لأن المتوسط الحسابي المرجح للمتوسطات الحسابية للمحاور قدر بـــ(2.02) ، وكانت

نسب الإجابات كالتالي: 22% موافق تماما، 55%موافق، 20%محايد، 3 %غير موافق، 0.1% غير موافق إطلاقا.

مكنتنا هذه النتائج من ترتيب المحاور حسب الأهمية النسبية والأثر على فعالية التدقيق الخارجي كما يلي:

- كفاءة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالدقة والإفصاح في المعلومات المحاسبية؛
- كفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية مع الاهتمام خاصة الرفع من مستوى كفاءة العاملين في النظام؛
- كفاءة معالجة العمليات في نظم المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بتسجيل العمليات في دفتر اليومية؛
- كفاءة مدخلات نظم المعلومات المحاسبية والتركيز بشكل كبير على صحة وسلامة البيانات المدخلة قبل المعالجة.
- من خلال كل ما سبق من دراسة وتحليل نستنتج أن لكفاءة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الجزائرية أثر مرتفع وكبير على فعالية التدقيق الخارجي.

الخاتمة:

تبدأ عملية التدقيق بعد نهاية المحاسبة، حيث يمثل نظام المعلومات المحاسبي مختلف العمليات المحاسبية، لاعتباره المسؤول عن معالجة البيانات المتاحة والمتأتية من داخل المؤسسة وإخراجها في شكل قوائم مالية يقوم المدقق في الحكم على دقتها وسلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية وتحديد مدى مطابقتها لواقع المعاملات المحاسبية في المؤسسة والتعبير عن وضعيتها المالية، حيث تشكل المؤسسة مجالا تنشأ فيه علاقة تأثير متبادل بين نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق الخارجي.

نتائج الدراسة:

تتلخص نتائج الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

- كلما زادت الدقة والإفصاح في المعلومات كلما زادت فعالية وجودة التدقيق الخارجي؛

- تتأثر جودة التدقيق الخارجي بكفاءة بيئة نظم المعلومات المحاسبية، حيث أن زيادة مستوى كفاءة العاملين في نظام المعلومات المحاسبي يسهل عملية التواصل وتبادل البيانات والمعلومات بين عاملي النظام والمدققين الخارجيين؛
- تتأثر جودة التدقيق الخارجي بكفاءة معالجة العمليات في نظم المعلومات المحاسبية، حيث أن التسجيل السليم للعمليات التي تقوم بها المؤسسة وإعداد الدفاتر الإلزامية يساعد المدقق الخارجي على معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- تتأثر جودة التدقيق الخارجي بكفاءة عملية إدخال البيانات في نظم المعلومات المحاسبية، حيث أن صحة وسلامة البيانات المدخلة يساهم في توفير قوائم مالية صحيحة يمكن الوثوق بها أثناء عملية التدقيق الخارجي.
- **التوصيات:**
- بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج خلال الدراسة يمكن إعطاء التوصيات التالية:
- من أجل التسجيل السليم للعمليات المعبرة عن نشاطات المؤسسة والتقليل من الأخطاء والغش؛
- على المؤسسات الجزائرية الرفع من كفاءة العاملين داخل نظام المعلومات المحاسبي والزيادة من إجراءات الرقابة عليهم بتفعيل نظام جيد للرقابة الداخلية؛
- من أجل تفعيل عملية التدقيق الخارجي للمؤسسات وجب على محافظي الحسابات التركيز على تدقيق نظم المعلومات المحاسبية لأنه هو المسؤول عن إنجاز القوائم المالية والدفاتر المحاسبية التي يرتكز عليها بشكل أساسي في إعداد تقريره؛
- فرض تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز مستوى الافصاح والشفافية للقوائم المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

قائمة الهوامش

(1) ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003.

(2)محمد امين مزون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة الجزائر3، 2011.

(3) فاطمة ناجي العبيدي، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فعالية عملية التدقيق في الأردن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

(4) بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2012.

* Management information system

(5)صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص18.

(6) أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2005، ص25.

(7)لمين علوطي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، صص 111_112.

(8) محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلوما ت المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص51.

(9) أمين السيد أحمد لطفي،مرجع سابق، ص26.

(10)ظاهر شاهر يوسف القشي، مرجع سابق، ص31.

(11) إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص20.

(12)فريد كرتل وخالد الخطيب، **نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات**، ط1، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص36.

(13) إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سابق**، ص 21.

(14)خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص7.

(15) هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص20.

(16)محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص39.

(17) mokhtar belaiboud ,pratique de laudit ,berti édition ,alger ,2005 ,p04.

(18) lionne gerard, Audit et Contrôle interne, Aspect financiers, Opérationnels et Stratégiques, 4eme Edition, dalloz, Pris, 1998, P22 .

(19)إبراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، **مرجع سابق**، ص37.

(20) صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، مرجع سابق، ص ص 28_29.

(21) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 2-2.

(22) المرجع نفسه، ص ص 2-3.

(23)صبحي محمود الخطيب وعمرو عباس العتر، مرحع سابق، ص 317.

(24) أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص 40-2.

(25)سفيان بوفروعة، **مرجع سابق**، ص44.

(*)للاطلاع على استمارة الاستبيان أنظر للملحق رقم (01).

سياسات واستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية بالتطبيق على محافظ بنك الرياض بالسعودية

د.عبو هدى أ.عبو ربيعة

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الملخص:

تلعب المحافظ الاستثمارية دورا فاعلا في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، وتهدف عملية إدارة المحفظة إلى تعظيم معدل العائد على الاستثمار عند مستوى مقبول من المخاطرة أو تدنية خطرها عند مستوى عائد مستهدف لهذا على مدير المحفظة مراعاة أسس إدارتها مع الأخذ بعين الاعتبار بسياسات واستراتيجيات إدارة المحفظة الاستثمارية .

الكلمات المفتاحية: المحفظة الاستثمارية، سياسات واستراتيجيات ادارة المحفظة، محافظ بنك الرياض السعودي.

Abstract

Investment portfolios play an active role in reducing the risks to the investor. Portfolio management aims at maximizing the return on investment at an acceptable level of risk or minimizing risk at a target level of return. The portfolio manager should take into consideration the principles of its management, Investment.

Keywords: Investment Portfolio, Portfolio Management Policies and Strategies, Governor of Saudi Riyad Bank.

مقدمة:

يعد موضوع المحفظة الاستثمارية من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية لأن هدف أي مستثمر هو تكوين محفظة استثمارية كفؤة بالشكل الذي يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر فيما لو كان استثماره موجها إلى ورقة مالية معينة، ولكي يتمكن المستثمر من إدارة هذه المحفظة في نشاط عمله فإن ذلك يتطلب إمكانيات مادية وخبرة في هذا المجال ودراسة علمية من أجل تكوينها وإدارتها، وتحديد المخاطر المتوقعة التي يتعرض لها هذا المستثمر وما هي المتغيرات والظروف التي تواجهه عند تكوين هذه المحفظة وما هي الإجراءات التي يتخذها عند اختيار استثمار معينا.

وفي الآونة الأخيرة أصبح الاهتمام أكثر بكيفية ادارة المحفظة الاستثمارية مع إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها متحكم فيها، وعلى اثر ذلك اتجهت العديد من المؤسسات المصرفية العربية غلى تكوين محافظ استثمارية بهدف التقليل من المخاطر مع دراسة سياسات واستراتيجيات إدارتها.

وبناء على ما سبق يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتمثل سياسات واستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية بالإشارة إلى بعض محافظ بنك الرياض بالسعودية؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلالها إلى:

- معرفة مفهوم المحفظة الاستثمارية وإدارتها؛
- تناول سياسات واستراتيجيات إدارة المحفظة الاستثمارية؛
- تطبيق هذه السياسة على محافظ بنك الرياض السعودي .

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال أداتيه الوصف والتحليل حيث تم اعتماد أداة الوصف في الجانب النظري المتعلق بمفهوم المحفظة الاستثمارية وكذلك سياسات واستراتيجيات إدارتها، أما أداة التحليل فتظهر في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل نتائج الجدول.

وبعرض الإجابة عن التساؤل تم تقسيم دراستنا إلى محورين

المحور الأول: إدارة المحفظة الاستثمارية

المحور الثاني: دراسة تحليلية لسياسات واستراتيجيات إدارة بعض محافظ بنك الرياض السعودي

المحور الأول: ادارة المحفظة الاستثمارية

تعددت أساليب الاستثمار وفقا لرؤية المستثمر وميوله ومن أهم هذه الوسائل أو الأدوات هي تكوين محفظة استثمارية وقد اتخذت صيغا وأشكالا مختلفة، كما يعتبر ادارة وتكوين المحفظة الاستثمارية وسيلة من وسائل الاستثمار الجيد الذي تمكن المستثمرين من تلبية رغباتهم وذلك من خلال المواءمة بين الربحية والسيولة والأمان.

أولا-مفهوم المحفظة الاستثمارية وقواعد بناءها: نتناول تعريف المحفظة الاستثمارية إضافة إلى أهدافها مع التطرق إلى أسس وقواعد بناءها

1- تعريف وأهداف المحفظة الاستثمارية

1-1- تعريف المحفظة الاستثمارية

التعريف الأول:هي عبارة عن توليفة من الأدوات الاستثمارية تضم أدوات مالية كالأسهم، سندات، القبولات المصرفية و أذون الخزانة وأدوات حقيقية كالعقارات والمعادن النفيسة[1].

التعريف الثاني: هي تشكيلة من الأوراق المتنوعة يتم اختيارها بعناية ودقة فائقتين، يديرها المستثمر بنفسه أو ينوب عنه شخص آخر، بحيث تحقق أكبر عائد ممكن وأقل خطر محتمل[2].

ما يمكن ملاحظته من خلال التعريفين أن هناك مفهوم ضيق للمحفظة الاستثمارية والذي يتضمن الأوراق المالية، في حين أن المفهوم الواسع ينطوي على الأدوات الاستثمارية بما فيها الأوراق المالية.

1-2-**أهداف المحفظة الاستثمارية:** تتلخص أهدافها فيما يلي[3]:

-تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر؛

_توفير السيولة اللازمة؛

-تنمية المحفظة: من خلال النمو في رأس المال، وهو هدف له أهمية خاصة لغالبية المستثمرين لما يحققه من المكاسب الفعلية المؤجلة التي يحققها المستثمر من استثماراته؛

-استمرار تدفق الدخل: من خلال الحفاظ على ربحية أصول المحفظة، وذلك باختيار أوراق مالية تحقق دخل ثابت (السندات) والعمل على إعداد خطط دقيقة لإعادة استثمار جزء من هذه الدخول في بدائل تعطي ربحية أكثر أو استخدامها لمواجهة مصاريف غير متوقعة؛

- التنويع(المزج بين الأوراق المالية): يعتبر تنويع أصول المحفظة من أهم الأعمال التي تهتم بها إدارة المحفظة الاستثمارية، حيث أن الهدف من التنويع هو الحصول على أكبر العوائد بأقل درجات المخاطرة؛

_ قابلية تحويل أصول المحفظة إلى سيولة: وذلك من خلال الاستثمار في أدوات لها قابلية للتحويل إلى نقد بدون خسارة لمواجهة احتمالات العسر المالي والتعثر لدى شركات الاستثمار.

2-قواعد ومحددات بناء المحفظة الاستثمارية: تتلخص في ثلاثة محددات وهي[4]:

2-1-النمو: هو المعدل الذي تتزايد به الأصول المالية خلال فترة زمنية، فإذا كان المستثمر يرغب في الحصول على معدل نمو ثابت ومستقر فانه يقوم بالاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، أما إذا كان يرغب في الحصول على معدل نمو عالي فعليه الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل أو في صناديق الاستثمار.

2_2-**العائد أو نمو الأرباح:** وهو الفائدة أو ربح السهم الذي يحصل عليه المستثمر من جراء استثماره في الأوراق المالية، وأهمية العائد تختلف من فرد لآخر حسب احتياجاته.

2-3-**المخاطرة:** تعتبر المخاطرة محددا مهما للاستثمار وهي احتمال خسارة بعض أو كل الاستثمار، فدرجة المخاطرة تختلف من فرد لآخر، فالمستثمرون المحافظون يبحثون عن فرص استثمارية تقدم لهم بعض الإجراءات الآمنة للسيطرة على عوائدهم مثل سندات التوفير الخالية من المخاطر إضافة إلى المستثمرون الذين يرغبون في تحمل مخاطر عالية كالاستثمار في العقود الآجلة.

ثانيا- أسس وخطوات إدارة المحفظة الاستثمارية

يقصد بإدارة المحفظة هي تلك الأنشطة التي تعمل على جذب وتوظيف الموارد المالية بطريقة تؤدي إلى تعظيمها من خلال الاستثمار في أدوات تتلاءم مع أهداف المحفظة، والتي هي عبارة عن ترجمة لأهداف المستثمر، لذلك تعتبر مهمة إدارة المحفظة كبيرة جدا لكونها تقرر اختيار التوقيت الملائم لاتخاذ قرار البيع والشراء للأوراق المالية وطبيعة المزج بين الأدوات المختارة.

1-أسس إدارة المحفظة الاستثمارية:تتمثل أسس إدارة المحفظة الاستثمارية في[5]:

1_1التخطيط: يتطلب التخطيط للمحفظة تحديد الأهداف بوضوح لإمكانية الحد من المخاطر المنتظمة، إذ أن الاختيار العشوائي لمكونات المحفظة يعرض المستثمر إلى صعوبات تترك آثارها على رأس مال المستثمر ولهذا تتطلب المحفظة التفكير وتهيئة قائمة بالأوراق المالية كبدائل متاحة تنسجم وأهداف المستثمر.

1_2التوقيت: على إدارة المحفظة اختيار الوقت المناسب لعمليات شراء وبيع أصول المحفظة بحيث لا يتم الشراء إلا إذا كانت أسعارها عادلة ولا تتم عملية البيع إلا في حالة توقع انخفاض القيمة وذلك لمحاولة وقف الخسارة أو التقليل منها.

1_3 التحفظ والتعقل: يجب أن يكون هناك سلوك استثماري متزن عند إعداد وبناء المحفظة الاستثمارية وهذا طبقا إلى مبدأ المنفعة وعلى المستثمر أن لا يتجاوز حدود التحفظ والتعقل حتى لو كان يريد تحقيق أرباح عالية وتقبل درجة مخاطر مرتفعة إلا أنه لا يتجاوز حدود إمكانياته وقدراته.

1_4**المتابعة والمراقبة:** وتعني متابعة أسعار الأدوات الاستثمارية في السوق بشكل مستمر وذلك لمحاولة تجنب الخسائر في حالة انخفاض الأسعار في حين أن المراقبة تعني إعادة النظر في الأصول المشكلة للمحفظة الاستثمارية من وقت لآخر.

1_5**الاعتماد على المتخصصين:** أي الاعتماد على أصحاب الخبرات المالية لمساعدة المستثمر على إدارة محفظته الاستثمارية ويوجد العديد من المؤسسات المالية والادخارية التي تقوم بعمل إدارة المحفظة لحساب غير مقابل الحصول على عمولة.

2-**خطوات إدارة المحفظة الاستثمارية:** لغرض نجاح عملية الاستثمار في المحفظة لابد من تحديد الخطوات التي يقوم بها مدير المحفظة لإدارة أمواله بكفاءة، ويمكن إجمال هذه الخطوات فيما يلي[6]:

2_1- تخطيط المحفظة: تعني تحديد الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها والوسيلة المستخدمة في ذلك وتتلاءم هذه الأهداف مع رغبات المستثمرين وميولهم ويتم ذلك في ضوء إمكانيات المحفظة والتخطيط يتم من خلال:

أ_ **تحديد موقع المستثمر:** أي تحديد رأسمال الذي ينوي المستثمر وضعه في المحفظة ولابد أن يكون ممول بالملكية وليس بالاقتراض.

ب_ **تحديد موقع مدير المحفظة:** يجب أن يتحلى المدير بشخصية مميزة قادرة على اتخاذ الرأي الحكيم وأن يكون ملما الماما واسعا بكل الظروف حتى يتمكن من اتخاذ القرار الأمثل.

جـ_ **وضع مقاييس للاستثمار:** ويتم عن طريق ترجمة ما يريده المستثمر وما يريد أن يحصل عليه وما يحاول مدير المحفظة تحقيقه وتعتمد هذه الخطوة على إيجاد مقاييس للمخاطرة والعائد أي تحديد حجم المخاطر الممكن للمستثمر القبول بها وتحديد العائد الذي يرضي رغبات المستثمر.

2_ 2 تحليل الاستثمارات: لابد من قيام إدارة المحفظة بالتحليل الاقتصادي الشامل والتحليل القطاعي ثم التشخيص الأولي للأوراق المالية التي سيتم ضمها إلى مكونات المحفظة ثم يعقب ذلك القيام بالتحليل المالي لكل ورقة مالية يتم اختيارها.

أ_ **التحليل الاقتصادي:** ويقصد به تحليل البيانات والمعلومات عن الاقتصاد الكلي وعن القطاعات والشركات المساهمة فيه لتسهيل مهمة اتخاذ قرار اختيار الأصول المشكلة للمحفظة، ويركز هذا التحليل على دراسة اتجاهات السياستين المالية والنقدية للدولة ومدى تأثيرها على الاقتصاد بشكل عام وعلى الشركة بشكل خاص لأن طبيعة السياستين تعطينا مؤشرا عن أداء الاقتصاد واتجاهاته في الفترة القادمة مما يحدد التوقيت الملائم في اتخاذ قرار الشراء والبيع وكذا طبيعة الأدوات المراد ضمها للمحفظة.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة في عمليات التحليل الاقتصادي هي:

_ **مؤشرات تسبق الأحداث الاقتصادية:** وهي المؤشرات التي تعطي انطباعات أولية عن ما سيحدث في الاقتصاد خلال المراحل القادمة مثل معدلات التغير في الأسعار، اتجاه عرض النقد والطلب عليه، حجم المبيعات.

_ **مؤشرات مواكبة للأحداث الاقتصادية:** وهي المؤشرات التي تعزز الانطباع الأولي الذي يكون لدى إدارة المحفظة عن حالة السوق مثل مبيعات القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي، صافي دخل الفرد.

_ **مؤشرات لاحقة للأحداث الاقتصادية:** وهي التي تبين مدى كون الرواج أو الكساد فعلي أو مزيف ومن هذه المؤشرات المخزون السلعي(ارتفاع حجم المخزون السلعي يعني أن الرواج زائف وغير حقيقي)، معدل التغير في الفائدة على القروض(في حالة الرواج يزداد الطلب على الأموال مما يؤدي إلى ارتفاع معدل أسعار الفائدة).

ب_ **التحليل القطاعي:** يقوم على أساس اختيار القطاع أو الصناعة المكونة للمحفظة الاستثمارية فيفرز هذا التحليل الأدوات الاستثمارية على أساس القطاعات كالقطاع الزراعي، الصناعي والمالي.

جـــ_ التشخيص الأولي: هي الخطوة التي يتم من خلالها تحديد مجموعة الأدوات التي تم الحصول عليها في ضوء المعلومات والبيانات الناتجة من التحليل الاقتصادي والقطاعي وهنا يدخل عنصر الكفاءة والخبرة لإدارة المحفظة.

د_ التحليل المالي: بعد تحديد الأدوات الاستثمارية من أسهم الشركات المختارة نقوم بالتحليل المالي وذلك باستخدام النسب المالية، قائمة مصادر واستخدامات الأموال، قائمة التدفق النقدي والقيمة المضافة إلى غير ذلك.

2_3اختيار المحفظة: هي الخطوة الأولى العملية في تأسيس وإدارة المحفظة حيث تتكون من عنصرين رئيسين وهما:

أ_ **قرار المزج الرئيسي:** ويقصد به توزيع رأسمال على أنواع رئيسية من الاستثمارات ثم توزيع آخر إلى استثمارات فرعية متخصصة بحيث يتم التوزيع على الأسهم والسندات وتخصص جزء كنقدية لمواجهة الطوارئ أو الصفقات السريعة ويأخذ هذا القرار من أعلى مستوى من الإدارة إما من مجلس الإدارة أو من المدير العام.

ب_ **اختيار الأوراق المالية:** يتم اختيارها بناء على توزيع رأس المال وذلك من خلال قرارات المزج الرئيسي واعتمادا على الخطوات السابقة أي التخطيط وتحليل الاستثمارات.

2_ 4 **تقييم المحفظة:** يتعلق بفحص القيمة السوقية لأصول المحفظة خلال فترة زمنية وذلك من أجل مقارنة الانجازات والنتائج بالأهداف المرغوب تحقيقها ويتم تقييمها بخطوتين:

أ_**قياس الانجاز:** يتم بفحص القيمة السوقية ومقارنتها بفترة زمنية سابقة بحيث يستطيع المدير معرفة مدى التغير في القيمة السوقية من فترة لأخرى.

ب_ **مقارنة الانجاز:** وهي محاولة للحكم على مدى صحة قرارات مدير المحفظة ونجاحها في زيادة ثروة المحفظة ويتم بالمقارنة مع محافظ أخرى أو المقارنة بمعدلات السوق أو معايير أخرى تقدمها بعض شركات الخبرة.

2_ 5مراجعة المحفظة: تعتبر عملية مراجعة وتنقيح المحفظة المركز الرئيسي لعمل وإدارة المحفظة وهو العنصر الذي يجعل الإدارة متحركة وعلى أساسها تتغير قرارات المزج الرئيسي واختيار الأوراق المالية.

ويمكن تلخيص الخطوات السابقة لإدارة المحفظة في المخطط التالي والذي يطلق عليه النموذج العام لإدارة المحفظة .**المخطط رقم (1): النموذج العام لإدارة المحفظة**

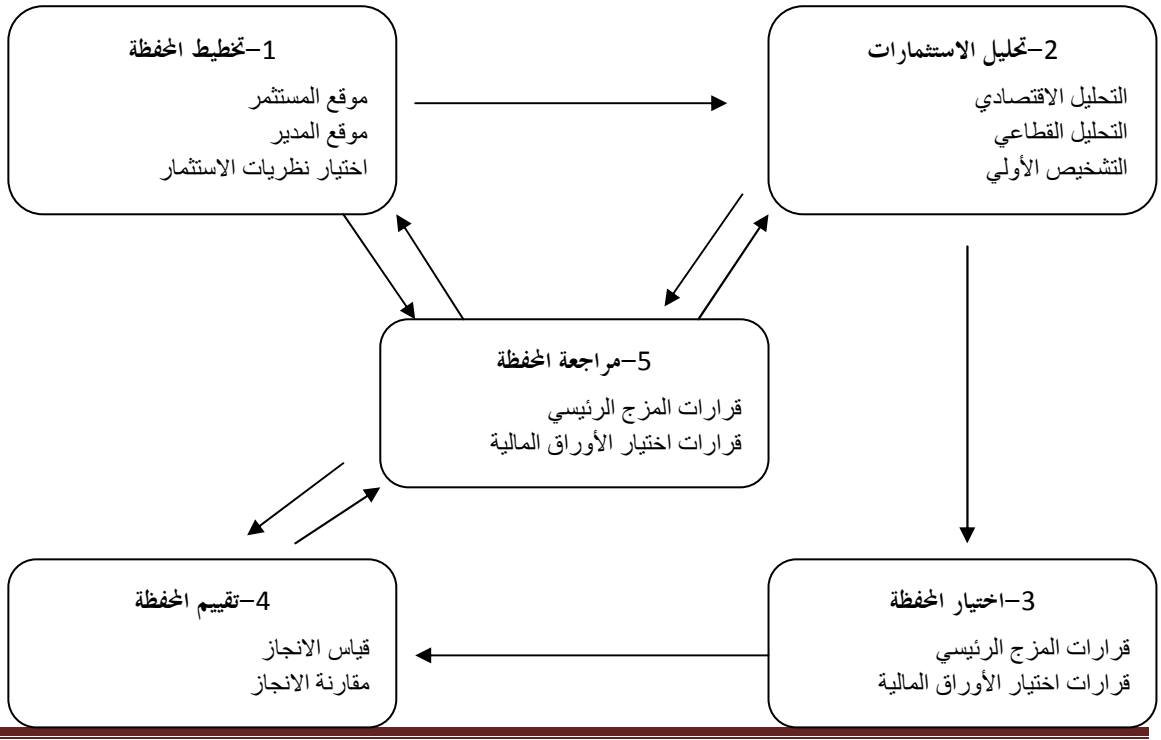

المصدر : غازي فلاح المومني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ثالثا- السياسات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة المحافظ الاستثمارية

يراعي المستثمر عند بناء محفظته مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي يسعى إلى إتباعها والتي بدورها تؤثر بنوعية مكونات المحفظة ويؤدي استخدامها إلى التقليل من المخاطر.

1-سياسات إدارة المحفظة الاستثمارية: من أهم السياسات المستخدمة في إدارة المحفظة الاستثمارية نذكر[7]:

1_1**السياسة الهجومية(سياسة المخاطر):** يهدف مدير المحفظة من خلال هذه السياسة إلى الحصول على أرباح رأسمالية مستفيدا من الفروقات بالأسعار السوقية لمكونات المحفظة، وتتميز هذه السياسة بارتفاع درجة المخاطر نظرا للمتغيرات الاقتصادية المؤثر على الأدوات وأفضل أدواتها الأسهم العادية، لذلك على إدارة المحفظة وخبرائها الدقة عند اتخاذ القرار خوفا من تحقيق خسارة كبيرة وعادة ما يلجأ إليها في الأوقات التي تظهر حالات الانتعاش الاقتصادي.

1_2**السياسة الدفاعية:** هي تلك السياسة التي تتبناها إدارة المحفظة تلبية لرغبة المستثمرين المحافظين فتكون حساسة للمخاطر وتمنح الأولوية لعنصر الأمان على حساب العائد، وأنسب الأدوات الاستثمارية هي الأدوات ذات الدخل الثابت مثل السندات والأسهم الممتازة والتي يطلق عليها بمحافظ الدخل وتقوم إدارة المحفظة باختيار هذه السياسة عندما تشعر بوجود مؤشرات تعكس توجه الاقتصاد نحو الركود الاقتصادي.

1_3**السياسة المتوازنة:** تمزج هذه السياسة بين المحافظة والمخاطرة وتستخدم بشكل كبير من قبل أغلب مدراء المحافظ الاستثمارية كونها تتلاءم مع رغبات المستثمرين الرشيدين الذي يسعون إلى تحقيق استقرار نسبي في العائد والحصول على أرباح معقولة وبمخاطر مقبولة، لذلك فإن مكونات المحفظة في إطار هذه السياسة متنوعة بين الأسهم العادية، الممتازة والسندات، كما أن هذه السياسة توفر المرونة العالية في اختيار وتشكيل المحفظة وفقا للأهمية النسبية لكل أداة وهذا ما يسهل للخبراء إلى زيادة الأدوات الاستثمارية ذات الدخل المرتفع عند حصول رواج اقتصادي والعكس في حالة الركود.

2- استراتيجيات إدارة المحفظة الاستثمارية : هناك إستراتيجيتين رئيسيتين لإدارة المحفظة وهما الإستراتيجية الساكنة والإستراتيجية النشطة.

2_1 الإستراتيجية الساكنة (السلبية): وتتضمن إستراتيجية شراء الأصل وحيازته ويشترط إتباع هذه الإستراتيجية توفر شرطي الكفاءة وتجانس التوقعات وذلك باعتبار أنه في ظل كفاءة السوق تكون الأصول مسعرة بصورة صحيحة وتعكس القيمة الحقيقية للأصل المالي أما في حالة تجانس توقعات

المستثمرين بشأن العوائد على الأصول والمخاطر المرتبطة بها فإنه سيكون مقنعا بحيازة بعض التوليفات من الأصول الخالية من المخاطر[8].ومن أبرز أساليب هذه الإستراتيجية ما يلي[9]:

أ_ **إستراتيجية الشراء والاحتفاظ:** وتقضي أنه بمجرد توفر الأموال فإنه على المستثمر أن يسارع في الشراء دون انتظار طالما أن أسعار الأسهم في السوق ملائمة كما أنه عليه أن يتخلص منها في الوقت المناسب، وفي ظل هذه الإستراتيجية فإنه على المستثمر أن يختار التشكيلة التي تتكون منها المحفظة بما يحقق أهدافها وفي إطار مستوى المخاطر التي يستطيع تحملها وعلى المستثمر أن يجري تغييرا في مكونات المحفظة إذا ما تغيرت ظروفه بشكل يسمح بتحمل مخاطر أكبر أو أقل.

ب_ **إستراتيجية صناديق المؤشرات:** وتقضي تلك الإستراتيجية بقيام المستثمر ببناء محفظة مماثلة لأحد مؤشرات السوق وبنفس نسبة الأسهم لكل شركة داخل المؤشر وبالتالي ضمان تحقيق عائد يماثل عائد المؤشر والتي يعبر عن متوسط عوائد الأسهم المتداولة في السوق.

ثانيا_ الإستراتيجية النشطة(الايجابية): وهي تقوم على فروض معاكسة تماما للفروض التي قامت عليها الإستراتيجية السابقة حيث أنها لا تعترف بأن القيمة السوقية للأصل المالي تعكس قيمته الحقيقية وبالتالي عدم توفر شرط الكفاءة وهذا ما يجعل إمكانية تحقيق أرباح غير عادية بالنسبة للبعض منهم وهو الهدف من تكوين المحفظة والأساس المعتمد عليه في اختيار الأوراق المالية المكونة لها[10].ومن أهم أساليبها نجد[11]:

أ_ **إستراتيجية اختيار الأوراق المالية:** تقتضي هذه الإستراتيجية القيام بالتحليل الأساسي والفني وكذا سبل تقييم الأوراق المالية بهدف تحديد القيمة الحقيقية لها ومقارنتها بقيمتها السوقية ثم اتخاذ قرار ضمها للمحفظة أو استبعادها منها، فالتحليل الأساسي يتطلب معلومات عن الحالة الاقتصادية العامة وعن ظروف كل صناعة والوقوف على أفضل الشركات التي تنتمي للصناعة، فضلا عن التحليل الفني الذي يقوم على دراسة الاتجاه التاريخي لحركة سعر السهم وحجم التعاملات عليه بهدف اكتشاف نمط لحركة أسعار بعض الأسهم والتي على ضوئها يمكن اتخاذ قرار إضافة أو استبعاد بعض الأوراق المالية.

ب_ **إستراتيجية إعادة توزيع مخصصات المحفظة:** هي تلك الإستراتيجية التي تقوم على إعادة توزيع نسب الموارد المالية الموجهة للاستثمار في أسهم شركات قطاع معين لحساب أو على حساب أسهم شركات تنتمي إلى قطاعات أخرى.

جـــ **إستراتيجية توقيت السوق:** تقتضي بأنه يمكن للمستثمر أن يحقق أرباحا غير عادية أو يقلل المخاطرة إذا أدرك وقت دخوله للسوق ووقت خروجه موجها حصيلة بيع الأسهم إلى أصول مالية قصيرة الأجل كالودائع المصرفية وأذون الخزانة، وعندما تتحسن الظروف يقوم بتسييل تلك الاستثمارات لإعادة استخدامها في شراء الأسهم.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لسياسات واستراتيجيات إدارة بعض محافظ بنك الرياض السعودي

تعتبر المحافظ الاستثمارية من الآليات المستحدثة في الأسواق المالية العربية في إطار الإصلاحات التي شهدتها معظم هذه الدول وذلك لتشجيع وتنمية أسواقها المالية وزيادة كفاءتها وفاعليتها من خلال جذب المزيد من المتعاملين والمستثمرين فيها من أصحاب المدخرات الصغيرة والكبيرة والذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي لمتابعة استثماراتهم، بحيث يتم إدارة المحافظ الاستثمارية من طرف هيئات مختصة وذات خبرة، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور تناول السياسات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة بعض محافظ بنك الرياض السعودي.

أولا–تعريف السوق المالي السعودي

مرت عملية إنشاء السوق بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي[12]:

_ تعود البدايات الأولى لظهور سوق الأسهم السعودي إلى عام 1934عندما تم تأسيس أول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وهي الشركة العربية للسيارات ثم تلتها إنشاء شركات أخرى ليصبح عددها 14شركة مساهمة في سنة 1975، ومع تطور عدد الشركات أنشأت سوق غير رسمية للأسهم في أوائل الثمانينات. وتم إصدار المرسوم الملكي رقم(1230_8)في سنة 1983لتنظيم تداول الأسهم عن طريق البنوك المحلية لتكون الانطلاقة الرسمية لسوق الأسهم السعودي في عام 1984، وتم تشكيل لجنة وزارية تتألف من وزراء المالية ووزارة التجارة ومؤسسة النقد بهدف تنظيم وتطوير السوق وبعد ذلك أوكلت مهمة الإشراف على نشاط السوق وتنفيذ القواعد المنظمة لعملية التداول إلى مؤسسة النقد السعودي.

_ في عام 1990 تم تطبيق أول نظام الكتروني عرف بـــESIS، وفي 2001 تم استبداله بنظام جديد عرف باسم "تداول "Tadawul وهو نظام آلي ومتكامل من حيث آليات التسوية والمقاصة.

_ كما تأسست هيئة السوق المالي بموجب المرسوم الملكي رقم(م_30) بتاريخ 02_06_1424هـــ الموافق لـــ31_07_2003لتتولى الدور الرقابي والإشرافي على الأطراف الخاضعة لإشراف الهيئة، وتعد هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتتولى الإشراف على تنظيم السوق المالي وتطويرها وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالي.

وتتمثل المهام الأساسية لهيئة السوق المالية فيما يلي[13]:

– تنظيم السوق المالي وتطويره، وتنمية وتطوير أساليب الجهات العاملة في تداول الأوراق المالية؛

–حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة أو غير السليمة أو التي تنطوي على احتيال،تدليس، غش أو تلاعب؛

– العمل على تحقيق العدالة والمصداقية والشفافية في معاملات الأوراق المالية؛

– تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية؛

– تنظيم وإصدار الأوامر المالية ومراقبة التعامل بها؛

– تنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الأطراف الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية؛

_ تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها؛

ثانيا–التعريف ببنك الرياض

1–تعريف بنك الرياض:يعتبر بنك الرياض أحد أكبر المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، ويقوم هذا البنك بتزويد عملائه من الأفراد والشركات بمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية كما يحرص على تطبيق قاعدته الرأسمالية وخبرته العريقة بالقيام بدور متميز في مجال أعمال التمويل بداية من القروض الشخصية وحتى المشاريع العملاقة. بحيث بلغ إجمالي موجودات البنك 186,450 مليون ريال في مارس 2013 كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 30,2 مليون ريال أما ودائع العملاء فواصلت ارتفاعها لتصل إلى 143,964 مليون ريال وكذلك ارتفع صافي محفظة القروض إلى 120,922 مليون ريال مقابل 113,695 مليون ريال في نهاية سنة 2012.[14]

يضم هدا البنك مجموعة من الشركات من أهمها شركة الرياض للمالية والتي تعتبر الذراع الاستثماري لهذا البنك، وهذه الشركة مرخص لها من قبل هيئة السوق المالي لتقديم خدمات التعامل بصفة وكيل وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية، كما تؤمن الرياض للمالية بأهمية إدارة الثروة والتخطيط للاحتياجات المالية المستقبلية لذا فهي تقدم منتجاتها الاستثمارية من خلال الإدارات التالية[15]:

_ **إدارة الأصول:** من خلال تشكيلة واسعة من الصناديق الاستثمارية سواء كانت محلية أو إقليمية بالإضافة إلى إدارة المحافظ الاستثمارية سواء كانت للأفراد أو المؤسسات.

_ **إدارة الثروات:** تعتبر إدارة الثروات بمثابة المجال التسويقي لشركة الرياض للمالية، بحيث تتم الإدارة بأسلوب انتقائي حكيم فهي تضم خبراء استثمارين متخصصين في هذا المجال.

_ **المصرفية الاستثمارية:** فهي تضم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للشركات بما في ذلك استشارات إصدارات الأسهم وعروض أدوات الدين.

_ **خدمات الوساطة:** يضم مجموعة من المتخصصين ذو خبرات واسعة في أسواق تداول الأسهم والصكوك والسندات حتى يستطيع خبراء التداول تنفيذ العمليات بصورة سريعة وبكفاءة عالية وبما يتوافق مع المتطلبات الاستثمارية الخاصة.

ثالثا– المحافظ التابعة لبنك الرياض سياستها واستراتيجياتها

قام بنك الرياض للمالية بطرح محافظ استثمارية معتمدة من الهيئة الشرعية المصرفية الإسلامية وتتمثل أساسا في محفظة الشجاع الإسلامية، محفظة المقدام الإسلامية و محفظة الهادئ الإسلامية .

1_ **محفظة الشجاع الإسلامية:**أنشئت هذه المحفظة في 31ديسمبر 2002، تهدف إلى تحقيق نمو رأس المال المستثمر على المدى الطويل في ظل مخاطر عالية من خلال استثمار نحو 70%من أصوله في مجموعة من صناديق الأسهم المحلية والدولية المتفقة مع الشريعة ونحو 30% في استثمارات قصيرة الأجل ومتدنية المخاطر ومجازة من الهيئة الشرعية. ويمكن توضيح النسبة المستثمرة للأصول في المحفظة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): النسبة المستثمرة في محفظة الشجاع الإسلامية

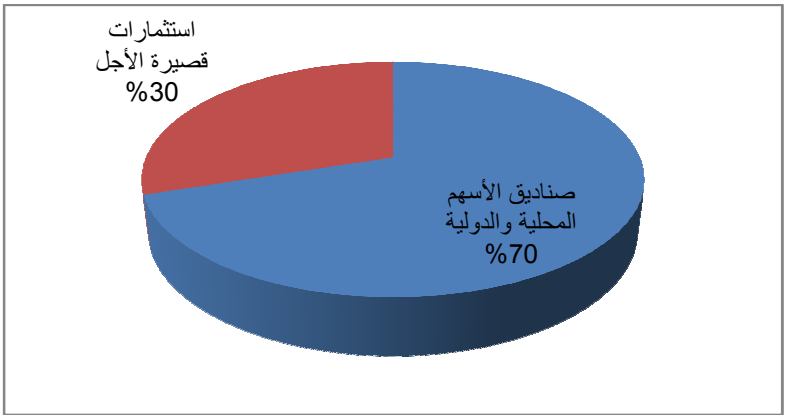

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات المحفظة

يسعى مدير المحفظة إلى إتباع السياسة الهجومية لأنه يهدف إلى تحقيق أرباح رأسمالية في ظل مخاطر عالية وذلك بالاستثمار في الأصول طويلة الأجل (الأسهم).

ب_ **محفظة المقدام الإسلامية:** أنشئت هذه المحفظة في 31ديسمبر 2002، تهدف إلى تحقيق نمو رأس المال المستثمر على المدى الطويل في ظل مخاطر متوسطة من خلال استثمار نحو 50%من أصوله في مجموعة من صناديق الأسهم المحلية والدولية المتفقة مع الشريعة و50%استثمارات قصيرة الأجل والمرابحات واستثمارات أخرى متدنية المخاطر ومجازة من الهيئة الشرعية. ويمكن إبراز النسبة المستثمرة للأصول في المحفظة من خلال الشكل التالي

الشكل رقم(2): النسبة المستثمرة للأصول في محفظة المقدام الإسلامية

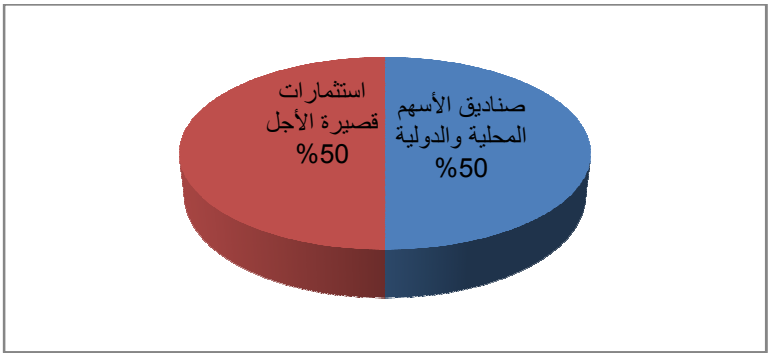

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات المحفظة الاستثمارية

السياسة المتبعة هي السياسة المتوازنة لأن مدير المحفظة يسعى إلى تحقيق استقرار نسبي في العائد وبمخاطر مقبولة أي يمزج بين المحافظة والمخاطرة.

جـــ **محفظة الهادئ الإسلامية:** أنشئت هذه المحفظة في 31ديسمبر 2002، تهدف إلى المحافظة على رأس المال وتحقيق نمو عالي له ومعدل عائد مناسب على المدى القصير من خلال استثمار نحو 10% من أصوله في صناديق الأسهم المحلية والدولية المتفقة مع الشريعة و90%في استثمارات قصيرة الأجل. والشكل الموالي يوضح النسبة المستثمرة للأصول في المحفظة.

الشكل رقم(3): النسبة المستثمرة للأصول في محفظة الهادئ الإسلامية

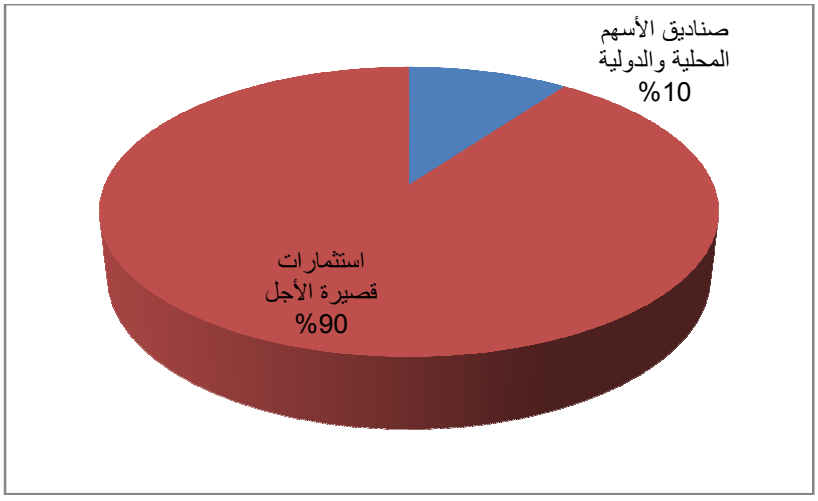

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعطيات الخاصة بالمحفظة

في هذه المحفظة النسبة الأكبر للاستثمار موجهة إلى الأصول قصيرة الأجل الأقل مخاطرة أما النسبة الأقل موجهة إلى الأصول طويلة الأجل أكثر مخاطرة، وبالتالي فإن السياسة الأنسب في هذه المحفظة هي سياسة دفاعية لأنها تمنح الأولوية لعنصر الأمان على حساب العائد.

- **إستراتيجية إدارة المحافظ الاستثمارية:** تتمثل إستراتيجية الاستثمار في المحافظ الإسلامية السابقة في الاستثمار بشكل رئيسي في الصناديق الاستثمارية المحلية والخليجية والعالمية والمتواجدة لدى الرياض للمالية والمتفقة مع الضوابط الشرعية للاستثمار التي تقررها الهيئة الشرعية في الشركة،

وللمدير الخيار المطلق في زيادة أو تخفيض وزن القيمة السوقية ويعتمد في قراره على الأداء التاريخي لتلك الأصول وتوصيات مؤسسات الاستثمار الدولية وأرباح الشركات والعوامل الاقتصادية وتوقع الأداء المستقبلي وعلاقات الارتباط المختلفة، إضافة إلى مراقبة الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل مستمر والتحرك بسرعة لتغيير أوزان الصندوق إذا ما حدثت تغييرات فجائية.

وبالتالي فإن مدير في المحافظ السابقة يتبع الإستراتيجية النشطة(الايجابية) من خلال أسلوبها اختيار الأوراق المالية وبالضبط القيام بالتحليل الأساسي.

خاتمة:

تعتبر المحفظة الاستثمارية من أهم الأدوات التي ظهرت حديثا، وهي مجموعة من الأصول تدار من طرف شخص يدعى مدير المحفظة والذي يسعى دائما إلى اختيار تشكيلة أفضل بحيث تحقق أكبر عائد مع مستوى مقبول من المخاطرة، كما يجب على مدير المحفظة إدارة هذه المحفظة بشكل جيد وهذا بالأخذ بعين الاعتبار بسياسات واستراتيجيات إدارة المحفظة الاستثمارية.

تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيمايلي:

- يشمل المفهوم الضيق للمحفظة الاستثمارية على أنها تتكون من أصول مالية فقط أما المفهوم الواسع (الشامل) إضافة إلى الأصول المالية توجد أصول حقيقية؛
- تتلخص أهداف المحفظة الاستثمارية في: تحقيق أقصى عائد ممكن، توفير السيولة اللازمة، تنمية المحفظة، استمرار تدفق الدخل، التنويع، قابلية تحويل أصول المحفظة إلى سيولة؛
- تتمثل قواعد ومحددات بناء المحفظة في النمو، العائد، المخاطرة؛
- أسس إدارة المحفظة تتلخص في: التخطيط، التوقيت، التحفظ والتعقل، المتابعة والمراقبة، الاعتماد على المتخصصين؛
- أهم خطوات إدارة المحفظة هي تخطيط المحفظة(تحديد موقع المستثمر، تحديد موقع مدير المحفظة، وضع مقاييس للاستثمار)، تحليل الاستثمارات(التحليل الاقتصادي، التحليل القطاعي، التحليل المالي)، اختيار المحفظة(قرار المزج الرئيسي، اختيار الأوراق المالية)، تقييم المحفظة (قياس الانجاز، ومقارنته)، مراجعة المحفظة؛
- تشمل سياسات إدارة المحفظة على السياسة الهجومية تتميز بارتفاع درجة المخاطر والحصول على أرباح رأسمالية، السياسة الدفاعية يعطي الأولوية لعنصر الأمان على حساب العائد، السياسة المتوازنة تمزج بين المحفظة والمخاطرة وتسعى إلى تحقيقي أرباح معقولة وبمخاطر مقبولة؛

- هناك إستراتيجيتين لإدارة المحفظة هما الإستراتيجية السلبية(من أهم أدواتها الشراء والاحتفاظ، صناديق المؤشرات)، الإستراتيجية الايجابية(من أهم أدواتها اختيار الأوراق المالية، إعادة توزيع مخصصات المحفظة، توقيت السوق)؛
- تتنوع سياسات المحافظ التابعة لبنك الرياض بين السياسة الهجومية، الدفاعية، المتوازنة؛
- من خلال التطبيق على المحافظ الاستثمارية قيد الدراسة اتضح أن الإستراتيجية الأنسب هي الإستراتيجية الايجابية من خلال أسلوب اختيار الأوراق المالية.

التوصيات:

- على مدير المحفظة إتباع السياسة المتوازنة لأنها تمزج بين المحافظة والمخاطر وتسعى إلى تحقيق أرباح معقولة بمخاطر مقبولة، أي في ظل هذه السياسة تنسق بين الأدوات التي تسعى إلى تحقيق الربح(الأسهم) والأدوات التي تسعى إلى تحقيق الدخل الثابت(السندات)؛
- التكثيف من البرامج والندوات المتعلقة بتدريب مدير المحفظة في طرق انتقاء الأدوات الاستثمارية بعناية لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- على الجزائر الاستفادة من تجارب دول الخليج في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية من خلال النهوض بسوقها المالي وحسن توظيف المدخرات.

الهوامش والإحالات

[1]– قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009 ، ص 185.

[2]– وليد محمد علي كرسون، **أحكام محافظ الأوراق المالية الاستثمارية دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2012، ص 63.

[3]– أنظر: – غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009، ص 20.

– دريد كامل آل شبيب، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة 2010، ص 17.

– عماد غرازي، **دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة، 2010، ص 101.

[4]– أنظر: – قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 192.

_ سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، سنة 2009، ص ص75_76.

[5]– أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام ، **الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، سنة 2004، ، 194.

_ وليد صافي، أنس البكري، **الأسواق المالية والدولية**، دار المستقبل، عمان، الأردن، سنة 2009، ص 209.

[6]– غازي فلاح المومني، مرجع سبق ذكره، ص ص 43_47.

_ دريد كامل آل شبيب، **ادارة المحافظ الاستثمارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 299_310.

[7]– أنظر: دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009، ص ص 295_297.

_ أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 196_197.

[8]– عصران جلال عصران، **الاستثمار غير المباشر في محافظ الأوراق المالية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2010،ص 220.

[9]– حسن إسماعيل فارس، **آلية مقترحة لتقييم واختبار الأسهم بمحافظ الأوراق المالية**، محلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، مصر، جوان2008، ص ص 126_127.

[10]– بلجيلية سمية، أثر **التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لعوائد أسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996_2006**، مذكرة ماجيستر، تخصص تسيير المؤسسات،جامعة قسنطينة، دفعة 2009_2010، ص 75.

[11]– ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2011، ص ص 141_142.

[12]– أنظر:

_ منى قاسم، **دليل الاستثمار في البورصة المصرية والبورصات العربية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، سنة 2007، ص 24.

_ جيدر يونس كاظم الموسوي، **أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة 1990_2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة،سنة2009، ص 140.

[13]– هيئة السوق المالية، **التقرير السنوي**، السعودية 1429_1430هـ الموافق لـ 2009م، ص 18

[14]–http://www.riyadbank.com/Arabic/AboutUs/AboutUs.html.

[15] -http://www.riyadcapital.com/content_ar.php?menu=1&id=1–

أهمية تطبيق أدوات مراقبة التسيير الحديثة في قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بتطبيق نموذج بطاقة ألأداء المتوازن في مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة

د. عريوة محاد أ.خاوي محمد

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص:

إن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة يتطلب الجمع بين الأداء والمسؤولية فالأداء المالي من غير الممكن أن يعبر وحده عن الأداء في المؤسسة انطلاقا من هذا يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقيس تقدمها وارتقائها من خلال أداء أكثر شمولية وتوازن يتضمن أبعاد التنمية المستدامة، وهذا لا يكون إلا باستخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة أي بطاقة الأداء المتوازن بعد دمج مؤشرات الاستدامة في أبعادها من اجل قياس وتقييم الأداء المستدام.

الكلمات المفتاحية: نظام مراقبة التسيير، بطاقة الأداء المتوازن، تقييم الأداء، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأداء المستدام.

Abstract

The obligation of Small and medium enterprises to sustainable development requires a combination of performance and responsibility. Financial performance is not possible to occur without performance within company. Thus Small and medium enterprises must measure its progress through the performance of a more comprehensive and balance which includes the dimensions of sustainability and this can happen only by using the tools of modern management accounting of the balanced scorecard sustainable following the merger of sustainability indicators in order to measure the dimensions of performance and evaluation of sustainability.

Key words: the management control system, Balanced Scorecard, Evaluation of Performance, Small and medium enterprises, Sustainable Performance.

مقدمة

يقول المفكر الأمريكي توم بيترز "ما يمكن قياسه يمكن إنجازه"(what gets measured getsdone) هذا المعيار البسيط للأداء يفتقد لدى كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث مقاييس الأداء المعتمدة لديها تزخر بما لا يمكن قياسه، هذا الأمر أفقد عملية تطوير الأداء مضمونها وأهدافها وطريقها.

إن عملية قياس الأداء هي عملية أساسية من العمليات الإدارية المتخذة لا تقل أهمية عن العمليات الإدارية الأخرى كاتخاذ القرار وبناء فريق العمل وغيرها، ومن ثم لزم وضعها من الخطوط العريضة

لمؤسسة ما تريد أن تحقق نجاحات مختلفة في جوانب معينة، وإن التطبيق الناجح لأساليب قياس وتقييم الأداء يعتبر أحد أهم عناصر نجاح وتطور المؤسسة الاقتصادية واستمرارها.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مهمة قياس وتقييم أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتبحث باستمرار عن نموذج الأداء الملائم والذي يتماشى مع التنفيذ المثالي لإستراتيجيتها في ضل توجيهات المؤشرات المختلفة التي يحدد على أساسها المسار والقرار السليم.

إن لمؤشرات الأداء دور مهم جدا في إعطاء صورة واضحة وحقيقية للإدارات العليا عما يجري بالمؤسسة حتى يتسنى التصحيح والتصويب، حيث تزداد أهمية مؤشرات الأداء من خلال انعكاساتها على أعمال المؤسسة في زيادة قدراتها وكفاءتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في القطاع.

ولأجل تحسين أنظمة قياس وتقييم الأداء، تم الوصول إلى تركيبة لنظام قياس يجمع بين كل الجوانب المرتبطة بنشاط ومحيط المؤسسة أطلق عليه بطاقة قياس الأداء المتوازن (BSC) بواسطة روبرت كابلان وديفيد نورتن ونوقشت لأول مرة في جامعة هارفارد عام 1992، حيث تعتمد على الرؤية والأهداف الإستراتيجية، التي يتم ترجمتها إلى نظام لمقاييس الأداء ينعكس بدوره في صورة اهتمام وتوجه استراتيجي عام يسعى كل فرد في المؤسسة إلى تحقيقه.

من اجل معالجة شاملة ودراسة هادفة لها الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **كيف يمكن لنظام مراقبة التسيير توجيه الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد بطاقة الأداء المتوازن كأداة حديثة لقياس وتقييم الأداء المستدام؟**

أهمية البحث

تكتسي عملية قياس الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة من اجل التوجيه السليم لها وإيضاح الرؤية لبلوغ أهدافها وتنفيذها المثالي والفعال لإستراتيجيتها، لذا فأهمية هذا البحث تكمن في التعرض لبطاقة الأداء المتوازن كأداة حديثة من أدوات مراقبة التسيير لقياس وتقييم الأداء، ومحاولة إظهار مدى فعاليتها وقدرتها على مسايرة التطورات ومواكبة التطلعات المستقبلية للمؤسسة على المدى الطويل من خلال الربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من اجل النمو والتطوير المستمر والمستدام.

أهداف البحث

من ضمن الأهداف الأساسية التي نود بلوغها ما يلي:

- طرح نماذج نظام مراقبة التسيير الحديثة لتقييم الأداء والمطورة من خلال التعرض لبطاقة الأداء المتوازن.
- دمج المؤشرات البيئية والاجتماعية وربطها بالمؤشرات الاقتصادية وذلك بمحاولة إعادة التوازن لمحاور بطاقة الأداء المتوازن من اجل الحصول على الأداء الفعال المتوازن والمستدام، أي

دراسة ماهية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية ربط عناصرها بمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن.

- محاولة تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) في مؤسسة متوسطة للصناعات الغذائية من اجل قياس وتقييم الأداء المستدام.

منهج البحث

جمع البحث بين كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

المنهج الاستنباطي: من خلال الكتب العلمية والمجلات، والمادة العلمية المتاحة على شبكة الانترنت والتي توفر معلومات عن أهمية نظام مراقبة التسيير وأدواته الحديثة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج الاستقرائي: من خلال إجراء دراسة ميدانية بتطبيق أحد الأدوات الحديثة لهذا النظام وهي بطاقة الأداء المتوازن من اجل قياس وتقييم الأداء المستدام في أحد المؤسسات المتوسطة وهي حضنة حليب.

I- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة،ولقد تبنت الـــدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعـــات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين، و رغم هـــذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ".[1]

ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية والمتمثلة في السببين التاليين:[2]

أولا:اختلاف درجة النمو الاقتصادي :يعتبر معيار النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يأخذهاالباحثون والدراسيين والمحللين في الحكم على مدى التقدم والتخلف الاقتصادي لأي دولة كانت، فمن خلاله يمكن تقسيم دول العالم إلى مجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ويتمتع بنمو اقتصادي كبير مستمر ومتزايد، ودول متخلفة أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي سلبي وضعيف متذبذب ونشاط اقتصادي تابع.

ثانيا: تنوع الأنشطة الاقتصادية :إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إل صناعية، تجارية، زراعية، خدمية.

1.I. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية :

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية:[3]

الدور الاقتصادي:يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- **تثمين قوة العمل:** من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.

- **تعبئة الموارد المالية:**وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالإعتماد على مدخراتهم،وبالتالي تشكيل طاقات إضافية، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم والمحافظة على إستقلاليتهم المالية ووحدتهم.

-**رفع إنتاجية العامل:** وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وبإستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.

- **خلق الناتج الخام الداخلي:** يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي.

- **ترقية التجارة الخارجية:** تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير وإستراد.

- توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاولة الباطنية).

-**حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتوج المحلي:**في ظل التطورات الراهنة، وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات والتي تؤثر على المنتوجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية.

الدور الإجتماعي:تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تطورات على المستوى الإجتماعي ويمكن حصر الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية: القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

- الحد من ظاهرة النزوح الريفي: وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية،وبالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي:
- القضاء على الآفات الاجتماعية.
- تحسين مستوى المعيشة في الريف.
- الإستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.
- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية.

2.I.المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها .ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية[4]:

- صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبًا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
- الضرائب المرتفعة غالبًا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأسمال كبير.
- عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقها للأرباح.
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأسمالها.
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروریاته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى:

- مشكلات داخلية :كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة، وقصور الجهود التسويقية.

- مشكلات خارجية : كعدم وجود دعم حكومي كافأ وهذا ما يفسر أن هناك، قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

يظهر من خلال تتبع المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تواجه مشاكل تسييريه منذ بداية إنشائها إلى استغلالها، فمن اجل إبراز دور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية فان ذلك يتطلب وجود رقابة مستمرة وشاملة لكل الجوانب التسييرية، وهذا من خلال تبني أدوات مراقبة التسيير المختلفة من اجل التحكم في تسيير الموارد المتاحة والأنشطة الموجودة، وهي أدوات تمكن من توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق أهدافها التي وجدت من اجله.

II. نظام مراقبة التسيير:يعد نظام مراقبة التسيير أحد الوسائل الضرورية لقيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساره الذي يتضمن تصحيح الأخطاء والانحرافات وتحسين أداء المؤسسة ككل وأيضا لما يحققه من ضبط في تسيير النشاطات والموارد المتاحة والتنسيق فيما بينها.

لقد تعددت التعاريف التي قدمت لنظام مراقبة التسيير والتي نذكر منها:

- يعرفه " P.BERGERON" أنها تلك العملية التي تسمح للمسيرين بتقييم أداءهم وبمقارنة نتائجهم مع المخططات والأهداف المسطرة وباتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الوضعيات غير الملائمة.[5]

وعرف " Anthony" مراقبة التسيير على أنها المسار الذي يتأكد من خلاله المسيرون من أنه تم الحصول عل الموارد وأنه تم استعمالها بفعالية وكفاءة من أج لتحقيق أهداف المنظمة[6].

اذن يمكن القول ان نظام مراقبة التسيير هو مسار دائم للتعديل، يستهدف تجنيد الطاقات للاستخدام الأمثل للموارد وتصحيح الأخطاء والانحرافات، وهو يسمح للمسؤولين والعاملين بالتحكم في أدائهما لتسييري من خلال المعلومات التي يوفرها لهم والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية وبصورة ملائمة ومنسجمة مع الإستراتيجية المحددة، وبالتالي فهو نظام للتحكم في التسيير ككل.

1.II. خصائص نظام مراقبة التسيير : يمكن تلخيص خصائص مراقبة التسيير في النقاط التالية [7]:

1. **تقديم معلومات صحيحة**:يعمل نظام مراقبة التسيير على تقديم معلومات صحيحة لمتخذ القرار لأن المعلومات الخاطئة أو المشوهة تضلل متخذ القرار وكثيراً ما تؤدي إلى نتائج سيئة.
2. **حسن توقيت المعلومة المقدمة:** يوفر نظام مراقبة التسيير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أن المعلومة المتأخرة تفقد معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فحصول متخذ القرار على معلومة صحيحة ولكن متأخرة ليس لها أثر على القرار.
3. **الاقتصاد في التكاليف:** تساهم نظام فعال لمراقبة التسيير على تخفيض التكاليف خاصة إذا كان هذا النظام إلكتروني مبني على الحاسب والبرمجيات فهو يخفض من تكاليف التشغيل وتكاليف الوقت وأيضا تخفيض التكاليف من خلال التقليل من الأخطاء الانحرافات التي غالبا ما يكون لها تكاليف باهظة.

4. **سهولة الفهم:** يتصف نظام مراقبة التسيير بالسهولة سواء في الفهم أو التطبيق فإذا لم يفهم المسير نظام الرقابة جيداً وطبيعة المعلومات والنتائج التي يقدمها فإنه سوف يسيء تفسير هذه النتائج الأمر الذي يؤدي به إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

5. **تسهيل اتخاذ القرار:** يساهم نظام مراقبة التسيير في عملية اتخاذ القرار من خلال المعلومات التي يقدمها هذا الأخير إلى متخذ القرار والتي تتصف بالوضوح والجاهزية دونما حاجة إلى التفسير والتحليل والاستقصاء.

<u>أهمية مراقبة التسيير ودورها في المؤسسة</u>: من خلال تطور المؤسسات الاقتصادية تظهر أهمية مراقبة التسيير من حيث أنه في بعض المؤسسات الفردية لم تكن هناك حاجة لوجود نظام رقابة على عملياتها، لقيام أصحابها بإدارتها بأنفسهم وإلمامهم بكل وظائفها، وعندما كبرت أحجام المؤسسات وتعددت مشاكلها وزاد عدد العاملين فيها للقيام بالأنشطة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية أو إدارية أو تمويلية فقد تعذر على أصحابها إدارتها إدارة فعلية، وصح بذلك تنازل أصحابها عن اختصاصاتهم في الإدارة

والرقابة لأشخاص آخرين مما دعا إلى ضرورة إدارة المؤسسة على أسس علمية وعملية سليمة تتضمن المحافظة على أموالها ورسم سياساتها ومتابعة تنفيذها بسهولة وتحقيق الكفاءة في استغلال الإمكانات المتاحة وذلك من خلال:[8]

- تقسيم المؤسسة إلى وحدات إدارية، أو ما تعرف بمراكز المسؤولية؛
- تحديد اختصاصات كل وحدة وسلطات أو مسؤوليات المستويات الإدارية؛
- وضع القواعد التنظيمية التي تحكم تنفيذ العمليات المختلفة وتضمن تدفقها في ظل نظام رقابة دقيقة؛
- تسجيل مجمل المؤشرات المالية وغير المالية التي تمكن من قياس أداء كل مستوى من المستويات؛
- إمداد إدارة المؤسسة بالبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات .كذلك فقد تأكد أن وجود نظام للرقابة على أنشطة المؤسسة ضرورة حتمية تقتضيها لإدارة العلمية الحديثة لاكتساب الميزة التنافسية.

<u>2.II.تعريف بطاقة الأداء المتوازن</u> :يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها : "نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات مؤسساتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة" كما عرفت بأنها «أو لعمل نظام يحاول تصميم نظام لقياس وتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة إستراتيجية المؤسسة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة.[9]

وقد وسع كل من كابلن ونورتن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها "نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للمؤسسات لتتبع ترجمة رؤيتها الإستراتيجية من ضمن مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء التي تستخدم في مقاييس الأعمال فقط، ولكن لتحقيق الترابط واتصال الإستراتيجية بالأعمال، ولمساعدة التنسيق الفردي التنظيمي وانجاز الأهداف العامة".[10]

3.II.أهمية بطاقة الأداء المتوازن : إن أهمية بطاقة الأداء المتوازن تتبلور من خلال المنافع العديدة من استخدامها، التي جاءت نتيجة لتوظيفها في مؤسسات مختلفة ويمكن تلخيص أهم الأهداف في الآتي:

- أنها تزود المدراء بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة عن مؤسساتهم.
- تحديد المقاييس في بطاقة الأداء المتوازن يمثل الدافع الأساسي للأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومتطلبات المنافس.
- تتمكن من خلال الأبعاد الأربعة في بطاقة الأداء المتوازن من مراقبة النتائج المالية وفي نفس الوقت مراقبة التقدم ببناء القدرات واكتساب الموجودات الغير ملموسة.
- تترجم الرؤية الإستراتيجية .
- تعطي الإدارة صورة شاملة عن طبيعة العمليات لمختلف الأعمال.

4.II.أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

يتضمن الإطار العام لنظام بطاقة الأداء المتوازن أربعة أبعاد رئيسية تعمل معا من خلال العلاقات السببية بين كل منها والأخر لتحقيق إستراتيجية المؤسسة في ضوء المهام والأهداف المحددة لها ويمكن توصيف وعرض الإطار العام لهذه الأبعاد الأساسية الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن على النحو التالي[11]:

- **المنظور(البعد) المالي**(Financial Perspective) .

والذي من خلاله يمكن الإجابة عن السؤال التالي: لكي ننجح ماليا ما هي الطريقة والكيفية التي نتعامل بها مع المساهمين؟

- **منظور (بعد) العملاء** (Customer Perspective) : والذي من خلاله يمكن الإجابة عن السؤال التالي: إذا أردنا أن ننجح في رؤيتنا الإستراتيجية فما هي الطريقة التي يجب أن ننظر فيها إلى عملائنا والمستفيدين من أنشطتنا؟
- **منظور (بعد) العمليات والأنشطة الداخلية**(Internal Business Process Perspective) .

والذي من خلاله يمكن الإجابة عن السؤال التالي:

لكينرضيأصحابالمصالحبالمؤسسةوالعملاءماهيالأعمالالداخليةالتييجبأننتميزبها؟

- **منظور (بعد) النمو والتعلم** (Learning and Growth Perspective) .

والذي من خلاله يمكن الإجابة عن السؤال التالي: حتى ننجح في العمل والأداء البنائي الفعال ما هي الكيفية التي نحافظ بها على قدرة التعلم والنمو .

ويتطلب بناء نموذج بطاقة الأداء المتوازن تحديدا دقيقا للأهداف والمقاييس والغايات والمبادرات الخاصة بك منظور من البطاقة، وهذه الأبعاد هي الأساس في خلق بطاقة الأداء المتوازن.

II.5.دمج منظور أبعاد الاستدامة في بطاقة الأداء المتوازن

تتعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسط مع كمية كبيرة من المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتواجه تحديات لتكثيفها فبعدد محدود من المؤشرات الحاكمة حتى تستطيع قياس أدائها واتخاذ قرارات التطوير ويمكن استخدام مؤشرات الأداء المستدام لهذا الغرض فهي تغطي البعد الاقتصادي أو البيئي أو الاجتماعي للاستدامة، وهي تتمثل في[12] :

- **مؤشرات الأداء الاقتصادي:** تغطي الأمور المرتبطة بالتعاملات الاقتصادية للمؤسسة وتركز على كيفية تغيير الوضع الاقتصادي للأطراف أصحاب المصلحة نتيجة للأنشطة المؤسسة .
- **مؤشرات الأداء الاجتماعي:** تهتم بتأثير المؤسسة على النظم الاجتماعية داخ لوخارج الموقع الذي تعمل به.
- **مؤشرات الأداء البيئي:** تهتم بتأثير المؤسسة على النظم الطبيعية الحية وغير الحية متضمنة النظم البيئية الحيوية (eco-systems) والأرض والهواء والماء، وتساعد تلك المؤشرات في تحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية، وإظهار وربط الأهداف البيئية للمؤسسات وتطوير الموظفين.

III.دراسة حالة ملبنة الحضنة بالمسيلة

تعتبر مؤسسة ملبنة الحضنة إحدى المؤسسات المتوسطة الخاصة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة، أنشأت من طرف أحد الخواص بتاريخ 15 ديسمبر 1999 برأسمال اجتماعي يقدر بـ: 6 ملايين د.ج، مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، إلا أن تاريخ انطلاقها الفعلي بتاريخ 15 ماي 2000 بإجمالي استثمار قيمته 80 مليون د.ج متمثل في: 50% أموال خاصة و50% الباقية ممولة عن طريق قروض بنكية متوسطة الأجل، بدأت هذه المؤسسة بطاقة إنتاجية تصل إلى40.000 لتر يوميا باستخدام يد عاملة متمثلة في 38 عامل.

III.1. نشاط المؤسسة

تنشط المؤسسة في قطاع الصناعات الغذائية وبالتالي فهي تساهم مثل المؤسسات الأخرى الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ويمكن تجسيد نشاطها في النقاط التالية:

– الشراء: من اجل تزويدها بالمواد الأولية الضرورية لعملياتها الإنتاجية، تقوم المؤسسة باستيراد حوالي 80% من احتياجاتها من الخارج عن طريق التعاقد مع موردين، حيث يتم اختيار المورد المناسب على أساس الجودة والسعر، وتتعامل مع موردين أجانب مثل فرنسا، هولندا، الدنمرك،

سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وموردين محليين ممثلين في مؤسسات جزائرية مختصة في هذا المجال.

– الإنتاج: وهي المرحلة الثانية في نشاط المؤسسة تبدأ بعد الحصول على المواد الأولية، وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة من خلالها تقوم المؤسسة بتحويل المواد الأولية من حالتها الطبيعية الأولى إلى منتجات نهائية تتمثل في الحليب ومشتقاته منها، الحليب المبستر، الرائب، اللبن، اليؤورت، وهذه المنتجات تنتج يوميا وعلى مدار السنة.

– البيع: بالنسبة لهذا النشاط تشرف عليه المصلحة التجارية (مصلحة البيع) وذلك وفق حالتين:

– بالنسبة للحالة الأولى: حالة الإنتاج وفق الطلبية فان الكميات المنتجة مضمونة البيع، ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه إما بالوسائل الخاصة للزبون أو بوسائل المؤسسة.

– بالنسبة للحالة الثانية: حالة الإنتاج بدون طلبية فان البيع يكون غير ذلك حيث تقوم به المؤسسة بإمكانياتها الخاصة وقدرتها التسويقية.

2.III.مقاييس الأداء المناسبة للأهداف الإستراتيجية لمؤسسة الحضنة وفق كل منظور من بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC).

بالنسبة لرؤية المؤسسة فإنها تتمثل في أن تكون مؤسسة متوسطة متميزة في مجال الصناعات الغذائية متخصصة في صناعة الحليب ومشتقاته، ويمكن تجسيد رسالة المؤسسة في النقاط التالية:

– أن تكون ملبنة رائدة تسعى للنهوض بمستوى الإنتاج والخدمات.

– مواكبة التطور التكنولوجي والاتجاهات الحديثة في مجال الإنتاج الخدمات والتنظيم والتسيير.

– المساهمة في عملية البناء والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لإستراتيجية المؤسسة فيمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

– الزيادة المستمرة لحصة المؤسسة في السوق المحلية.

– الزيادة المستمرة في عائدات المؤسسة وأرباحها السنوية.

– تقديم منتجات وخدمات بالجودة والأداء الأمثل.

– مواكبة التطور التكنولوجي العالمي بما يحسن الإنتاج ويخدم مصالح العملاء والتطوير والارتقاء بمستوى الملبنة تنافسيا وإداريا وتقنيا.

وبناء على ضوء ما تعرضنا له في الجانب النظري، سنقوم بتحديد مؤشرات قياس الأداء لنظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) حسب الأبعاد الخمسة للنموذج المقترح من خلال تحديد المنجز فعلا حسب مؤشرات الأداء المرتبطة بهذه الأبعاد كما يلي:

ا–**بالنسبة للمنظور المالي:** بما أن إستراتيجية هذه المؤسسة هي النمو والبقاء في نفس الوقت وبناء على تطلعات المساهمين، يمكن تحديد هذه المؤشرات التي تقيس الأداء في السوق وتركز على ما يشير

إلى حدوث تطور في نمو المبيعات، إضافة إلى مؤشرات قياس الجانب المالي والتي تركز على الربحية ومنها:

- ✓ معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول
- ✓ معدل العائد على رأس المال المستثمر= صافي الربح / رأس المال المستثمر
- ✓ مؤشر تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية: أي تطور ونمو الأرباح المحققة من سنة إلى أخرى

ب-**بالنسبة لمنظور العملاء:** تعد المؤشرات الخاصة بمنظور العملاء على ضوء المجموعات الأساسية لأهداف هذا المنظور وارتباطها بإستراتيجية المؤسسة على النحو التالي:

ـــ الحصة من السوق: وهي تمثل حجم نشاط المؤسسة في سوق محدد

ـــ درجة الاحتفاظ بالعميل واكتساب عملاء جدد: يقاس بمعدل احتفاظ المؤسسة بالعملاء

ـــ تكاليف التسويق: وهي عملية ترويج لتصريف المنتجات تنجم عنها نفقات

ج-**بالنسبة لمنظور العمليات الداخلية:** تشمل عملية تحليل الأداء طبيعة العمليات والمراحل الداخلية التي تتم بهدف تقديم المنتج للعميل، ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة بالنسبة لهذا المنظور ما يلي:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون (أو المخزون)

معدل الأداء اليومي للعامل: عدد الوحدات المنتجة/عدد أيام السنة

التحسين في الإنتاجية: ويمكن قياسها عن طريق القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسة

د-**بالنسبة لمنظور التعلم والنمو:** إن التركيز على الأصول الفكرية (مهارات الأفراد) تعد أحد أهم مرتكزات نجاح المؤسسة في البيئة الحالية لما لها من استجابة مستمرة لمتغيرات البيئة التنافسية، ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة في هذا المنظور ما يلي:

معدل التأطير (%) = عدد العمال (إطارات وتقنيين) / إجمالي العمال

معدلات التوظيف: يمكن تحديد هذا المؤشر عن طريق تحديد نسبة معدل التوظيف بالمؤسسة

معدل رضا العاملين: يمكن قياس هذا المؤشر من خلال تحديد الرضا على الأجر.

ه-**بالنسبة للمنظور المجتمعي (الاجتماعي والبيئي):** يجب أن تعمل بطاقة الأداء المتوازن المستدام على تهيئة موائمة جميع الأنشطة التنفيذية مع الرؤية الإستراتيجية الطويلة الأجل، لكي تكون الأبعاد الخمسة السابقة متوازنة ومتكاملة يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية والاجتماعية وكيفية إدارتها، مبرزتا اهتمامها بالأطراف ذات المصلحة، ومن بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة فـــي هذا المنظور ما يلي:

- ✓ معدل استعمال الموارد المائية والطاقة الكهربائية

- ✓ معدل طرح النفايات الصلبة: ونقصد بها مخلفات عملية الإنتاج بكل مراحلها الخاصة بإنتاج الحليب ومشتقاته من طرف المؤسسة، ويمكن تحديد هذا المؤشر من خلال نسبة الإنتاج المعيب ومخلفات العملية الإنتاجية التي تمثل 13%0.75
- ✓ مؤشر مساهمة المؤسسة في المجال الاجتماعي: مساهمة المؤسسة (%) = عدد الأفراد المشمولين بالمزايا / عدد العمال

3.III.الحالة العملية لاقتراح تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام.

انطلاقا من علاقة السبب والنتيجة في منطق بطاقة الأداء المتوازن المستدام، فان الأبعاد الخمسة لبطاقة الأداء المتوازن المستدام ترتبط مع بعضها البعض بشكل تكاملي من أسفل إلى أعلى، بمعنى أن مايتم من أهداف ومؤشرات لقياسها في منظور التعلم والنمو يؤثر بشكل مباشر في المنظورات الأربعة الأخرى ومن ثم فان إعداد هذه المقاييس والمؤشرات التي تتضمنها بطاقة الأداء يجب تحديد الهدف الاستراتيجي النهائي وكيفية تحقيقه من خلال المنظورات الخمسة، ثم يلي ذلك تحديد ما يتضمنه كل منظور على حدا بهدف تحقيق هذا البعد الاستراتيجي.

أما بالنسبة للشكل المقترح لنموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام فانه يتكون من الأعمدة التالية:

-**المنظورات الرئيسة** : وعددها خمسة، يحتوي كل منظور على مؤشرات قياس تترجم رؤية وإستراتيجية المؤسسة وتحدد نسبة بلوغ هذه الأهداف الإستراتيجية، وبناء على ذلك قمنا بربط كل منظور أو بعد بثلاثة مؤشرات أساسية وهذا ليكون مجموعها في الإطار العام للبطاقة أي ما يعادل 15 إلى 20 مؤشر، حتى نتمكن من التحكم في هذه المؤشرات بشكل جيد ويتضمن كل منظور عدة مقاييس:

– **الوزن**: تعطى المنظورات الخمسة أوزان تختلف باختلاف أهميتها في تحقيق الإستراتيجية، تختلف الأهمية النسبية للمنظورات باختلاف المؤسسات والأهداف، ويجب أن يتم تحديد الأوزان بشكل منطقي واعتماداً على الخبرة.

إن مبدأ التوازن في بطاقة الأداء يعتم دوبشكل جوهري وأساسي من خلال توزيع نسب الأهمية على كل منظوراتها الخمسة لتكون متوازنة ومتكاملة يخدم ويكمل بعضها البعض ليشكل مجموع أوزانها التوازن الكلي للأبعاد الخمسة، ويمكننا القول أن التخلي عن ربط الأوزان بالمنظورات سينزع ويبعد صفة التوازن على بطاقة الأداء.

-**الأهداف**: وهي تمثل الأهداف المسطرة والمنشود تحقيقها للمؤسسة.

-**المنجز**: ما تم إنجازه فعلاً وقد يقاس بشك لكمي وقد يحتاج ذلك إلى استبيانات كما في حالة قياس رضا الزبون.

-**النتيجة النهائية**: أي نتائج مقارنة الأهداف مع ما تم إنجازه فعلاً وذلك وفق العلاقة التالية[14] :

النتيجة النهائية = وزن القياسxالمنجز فعلا

الهدف

انطلاقا من العلاقة السابقة نقوم بحساب النتيجة النهائية من خلال المعلومات المرتبطة بوزن القياس والأهداف المحددة بناء على إستراتيجية المؤسسة، والمنجز فعلا من طرفها من خلال الاعتماد على الميزانيات المالية لمؤسسة حضنة حليب من 2010 إلى 2014، أي النتائج المحققة فعلا خلال الخمسة سنوات وهو ما يسمح بالحصول على نموج لبطاقة الأداء المستدام الخاص بالمؤسسة يقيس ويقيم الأداء المستدام على مدار خمسة سنوات.

وهو يجعلنا نتمكن من تحديد مدى بلوغ المؤسسة لأهدافها الإستراتيجية من خلال تحديد المستوى العام لاتجاه الأداء الكلي للمؤسسة وهو ما يعكس وضعية المؤسسة بإبراز نقاط قوتها وضعها وبالتالي تحديد الأسباب الأساسية المؤدية إلى ذلك بناء على مؤشرات قياس الأداء لكل بعد من أبعاد البطاقة، وكل هذه الخطوات يتم النظر إليها من خلال الجدول رقم (01) الخاص بمؤسسة حضنة حليب بالمسيلة.

جدول رقم (01): يمثل نموذج مقترح لبطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSC) الخاص بمؤسسة الحضنة

النتيجة النهائية / Result(%)					النتائج المنجزة / Achieved (%)					الهدف	الوزن	المقاييس Measurement	الأبعاد Perspective
2014	2013	2012	2011	2010	2014	2013	2012	2011	2010	Target	Weight		
31,75	28,5	28	30,75	31,31	127	114	112	123	125,27	%40	%10	معدل دوران الأصول	المنظور المالي
1,5	1,95	4,5	8,25	2,03	6	7,8	18	33	8,12	%40	%10	معدل العائد على رأس مال المستثمر	
1,98	3,9	1,5	3,62	13,5	15,88	31,23	12	29	28	%80	%10	تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية	
35,23	**34,35**	**34**	**42,62**	**46,84**	-	-	-	-	-	-	**%30**	**أداء المنظور الأول**	**1**
2,17	2,63	1,70	2,48	3,25	19,55	23,68	15,33	22,34	19,27	%90	%10	الحصة من السوق	منظور العملاء
12,46	11,22	10,44	9,12	7,89	112,2	101	94	82,12	71,05	%90	%10	درجة الاحتفاظ بالعميل	
33,36	53,33	35,33	10,9	20	200,2	320	212	60,56	120	%60	%10	تكاليف التسويق	
47,99	**76,18**	**47,47**	**21,69**	**31,14**	-	-	-	-	-	-	**%30**	**أداء المنظور الثاني**	**2**
4,82	3,86	2,71	1,77	1,91	96,8	69,6	48,7	31,9	34,5	%90	%5	معدل دوران المخزون	منظور العمليات الداخلية
14,75	13,61	12,32	12,19	9,64	299,13	266,8	241,55	239	189	%98	%5	معدل الأداء اليومي الشامل	
1,47	2,08	2,83	4,25	6,05	17,66	25	34	51	72,66	%60	%5	التحسين في إنتاجية	
21,04	**19,55**	**17,08**	**18,21**	**17,6**	-	-	-	-	-	-	**%15**	**أداء المنظور الثالث**	**3**
5	3,58	2,89	2,78	5,47	30	21,5	17,88	16,7	32,82	%30	%5	معدل التطور	منظور التعلم والنمو
2,5	0,83	4,16	3,5	3,06	15	05	25	21	18,36	%30	%5	معدلات التوظيف	
1,27	3,77	1,77	3	4,30	23	68	32	54	77,5	%90	%5	معدل رضا العاملين	
8,77	**8,18**	**8,82**	**9,28**	**12,83**	-	-	-	-	-	-	**%15**	**أداء منظور الرابع**	**4**
1,03	0,56	0,55	0,93	3,76	13,7	7,5	9,9	12,5	50,2	%40	%3	معدل استهلاك الماء	المنظور المجتمعي (البيئي والاجتماعي) 5
2,32	2,32	5,66	4,95	1,51	35	31	75,52	66	20,20	%40	%3	معدل استهلاك الطاقة	
4,30	0,44	1,53	0,62	1,56	213	22	15	31	77,68	%99	%2	معدل طرح النفايات	
1,68	1,24	1,08	0,84	1,28	42	31	27,1	21	32	%50	%2	المساهمة الاجتماعية	
9,63	4,56	8,82	7,34	8,11	-	-	-	-	-	-	%10	أداء المنظور الخامس	
122,66	**142,62**	**116,79**	**99,14**	**116,52**	-	-	-	-	-	-	**%100**	**الأداء الكلي**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عبد اللطيف عبد اللطيف وزملائه خان، مرجع سابق، 2006، ص151

شكل رقم (01): تطور مؤشرات الأداء الكلي لمؤسسة حضنة حليب

تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

تتمثل دراسة الأداء الكلي في دراسة مستوى تغيرات الأداء لخمسة منظورات(ابعاد) مجتمعة وهو ما يمثل الأداء المتوازن المستدام، فبالنسبة لمؤسسة حضنة حليب ومن خلال المنحنى البياني للأداء الكلي نلاحظ أن مستوى الأداء الكلي للمؤسسة يبدأ في الانخفاض انطلاقا من سنة 2010 الى سنة 2011 وهذا نتيجة لنقصان الأداء في المنظورات الأربعة المتبقية، أي منظور العملاء والعمليات الداخلية والتعلم والنمو ومنظور الأداء المجتمعي وهذا رغم التحسن في المنظور المالي للمؤسسة وهو ما يبرهن على أهمية مبدأ التوازن في الأداء حيث أن بعض المنظورات التي لا تعيرها المؤسسة اهتماما في قياس وتقييم أدائها لها أهمية بالغة في تغيير اتجاه أدائها الكلي، وهو ما يبرهن أيضا على فشل جل وأكثر المؤسسات التي لا تعتمد في تحديد إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها على قياس وتقييم الأداء المتوازن المستدام ذلك أن الأبعاد الغير المالية كالتعلم والنمو والعمليات الداخلية والعملاء وتلك المرتبطة بالأداء البيئي أو الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى زوال المؤسسة، نتيجة الاستمرار في تناقص أدائها رغم الزيادة في الأبعاد الأخرى وبالأخص البعد المالي وهو ما يفرض فكرة الاعتماد على قياس وتقييم الأداء الكلي المتوازن المستدام، أما من سنة 2011 إلى غاية 2012 فيتزايد مستوى الأداء الكلي بشكل مستمر نتيجة للتحسن في جل منظورات الأداء لبطاقة الأداء المتوازن المستدام، أما في سنة 2014 فيتناقص مستوى الأداء الكلي بشكل طفيف نتيجة لتناقص الأداء في بعض المنظورات مثل منظور العملاء ومنظور العمليات الداخلية وتحسنه في باقي المنظورات وهو ما يؤكد ما ذكر في التحليل أعلاه.

نتائج الدراسة

مما سبق يمكن أن نلاحظ مدى أهمية تبني نظام مراقبة التسيير وذلك من خلال قياس وتقييم الأداء المتوازن المستدام الذي يؤدي إلى التحسين المستمر والدائم للأداء، فمن خلال ما سبق ورغم التحسن المالي والزيادة في تحقيق الأرباح إلا أن بطاقة الأداء المتوازن المستدام أعطت نتائج عكس ذلك وبينت أن الأداء الكلي في تناقص وهو ما يتعين على المؤسسة بأن تأخذ بالحسبان هذا التناقص من خلال

مراجعة إستراتيجيتها وأهدافها بناء على نتائج المنظورات (المحاور) المكونة لبطاقة الأداء المتوازن المستدام من اجل التحسين المستمر في أداءها وكذلك استمراريتها وبقائها.

– إن إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ بأسباب الإدارة الإستراتيجية من جانب تحديد الرؤية وتقدير الأهداف والعمل على تحقيقها، ومحاولة معالجة الانحرافات الناتجة عن مقارنة الحقيقي بالمتوقع، ولكن لا تأخذ بمنهجية بطاقة الأداء المتوازن المستدام كنظام متكامل وشامل للإدارة الإستراتيجية، كونها لا تركز إلا على الأهداف المالية من جهة ولعدم علمها بهذا النوع من الأدوات الحديثة من جهة أخرى

– قلة الفهم للمقاييس غير المالية كالمؤشرات الاجتماعية مثلا، فلإدارة تنظر إلى عدم وجود مؤشرات كتحفيز العمال وذلك كون المؤسسة تعاني من ضائقة مالية، إلا انه يمكن وضعها كهدف استراتيجي يمكن من زيادة فعالية العامل حتى وان كانت تشكل في بداية الأمر كعبء أو تكلفة، لكن على المدى الطويل حتما ستشكل دخلا إضافيا نتيجة زيادة مرد ودية العامل من خلال رفع وتحسين أداءه في المؤسسة.

– من خلال النتائج المحصل عليها بعد تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام نلاحظ أهمية التوازن والتكامل بين الأبعاد الخمسة، فكل منظور أو بعد يخدم الأخر فكل انخفاض في أي منظور يمكن أن يؤدي إلى الانخفاض في مستوى الأداء الكلي والفكرة تكمن في أن كل منظور له نسبة وزنه الخاص من مجموع وزن الأداء الكلي في بطاقة الأداء المتوازن المستدام.

– تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بإنتاج الحليب ومشتقاته في نشاطها اليومي دون مراعاة التأثير المباشر وغير المباشر في البيئة المحيطة بها، وهو ما يظهر من خلال استهلاكها المفرط في المورد المائي وذلك بحكم أن هذا النوع من الصناعة يطلب استهلاك كميات كبيرة من المياه للمعالجة والأكثرية منها للتنظيف، إضافة إلى الاستهلاك الكبير للطاقة الكهربائية في عملية التعقيم والتقطير والإنتاج إضافة إلى الفضلات الناتجة عن المواد الأولية الفاسدة من جهة والمنتجات الغير صالحة للاستعمال من جهة أخرى، كذلك المواد الكيميائية (الأحماض) والتي ترمى في مجاري الصرف العادية وهو ما يؤثر سلبا على الثروة النباتية والحيوانية خارج المؤسسة.

– إن التعامل مع بطاقة الأداء على المدى الطويل وبصفة مستمرة يؤدي بإدارة المؤسسة إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية وبأقل تكلفة عوض الإجراءات التصحيحية وتكلفتها الباهظة، لذا فالمؤسسة تلاحظ تغيرات اتجاه أدائها الكلي فيتم تفسيرها بالرجوع إلى نسبة مساهمة كل منظور وهل هي سلبية أم ايجابية ليتم بعد ذلك مراجعة المؤشرات التي بني على أساسها المنظور ومدى نجاعتها في إعطاء النتائج الدقيقة المرجوة منها.

المقـــــــــترحات

انطلاقا من نتائج الدراسة النظرية والميدانية يمكن تقديم المقترحات التالية:

– يجب على المؤسسة أن تواكب التطور الحاصل في المحاسبة الإدارية الحديثة وبالذات في مجال مراقبة التسيير، من خلال تطبيق نظام بطاقة الأداء المتوازن المستدام والذي يعد نظام قياس شامل ومتزن ومتعدد الأبعاد الداخلية والخارجية، المالية والغير مالية، الكمية والوصفية القصيرة والطويلة المدى، إضافة إلى بعد أخر يتمثل في الأداء المجتمعي والذي بدوره يتضمن الأداء البيئي والاجتماعي ليكون الأداء متوازنا ومستداما، وهذا من خلال دور البطاقة ألاستشرافي الذي يحدد توجهات الأداء ومدى تحقيق الأهداف والتي على أساسها تتخذ القرارات اللازمة من خلال إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف.

– يجب على المؤسسة أن تكيف كل عناصر نشاطاتها في إطار ضوابط التنمية المستدامة من خلال: الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة وأساسا المورد المائي من خلال استغلال الفاقد من عملية الإنتاج والتنظيف عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال إعداد محطات استرجاع للاستفادة من هذه الكميات المهدورة سواء للوحدة أو استغلالها في القطاع الفلاحي.

- إبراز دور المؤسسة الاجتماعي من خلال الاهتمام بعناصر محيطها الداخلي والخارجي عن طريق الاستغلال الأمثل للرأسمال البشري وذلك بالاهتمام بالجانب الاجتماعي كالتكوين، المشاركة في القرارات الإستراتيجية، التحفيز، لان كل هذه العوامل تزيد من مستوى أداء العمال وتعمل على التحسين المستمر، إضافة إلى المساهمة في تحسين صورة المؤسسة في المجتمع من خلال المساهمات الخيرية والتنموية.

– من ضمن المقترحات أيضا انه عند اعتماد تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام ولكي يكون أكثر فعالية ويعطي نتائج جيدة، من الأفضل أن يتم دمجه ليعمل آليا من خلال برنامج حاسوب يعد خصيصا وفق أسس وقواعد عمل النموذج، ويربط بشبكة داخلية مع كل المصالح وفق الهيكل التنظيمي من اجل سهولة الحصول على المعلومة ودمجها في البرنامج في أوانها لتعطى النتائج في وقتها وليتخذ القرار في وقته.

المراجع المعتمدة

[1]- أبو موسى، عبد الحميد، **تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة**، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003)، ص4.

[2]- بوخلوة باديس، بن خيرة سامي، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر"**،الملتقى الوطني حول، "واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر،

[3]- لرقط فريدة وآخرون،**دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص 120.

[4]- ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد السادس، ص276.

[5]- ناصر دادي عدون، وآخرون، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص:10.

[6]- Michel Gervais, **Contrôle de gestion**, 7éme Edition, Paris, Economica, 2000, P20.

[7]- قورين حاج قويدر، **دور نظام المعلومات المحاسبي في مراقبة التسيير**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007

[8] -Cloude Alazar, Sabine Separi, **Contrôle de gestion**, 5 ème, édition 2001, DUNOD, p137

[9]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، رمضان فهيم غربية، **التخطيط الاستراتيجي بقياس بطاقة الأداء المتوازن**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص192.

[10]-Kaplan Robert S & Norton David P, "**The Balanced Scorecard – Measures That Drive Performance**", Harvard Business Review, January – February1992, p70.

[11]- عبد الملك احمد رجب،"**مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية**"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2006، العدد2، ص96.

[12]- نادية راضي عبد الحليم، **"دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن، لتفعيل دور المنظمات في التنمية المستدامة"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد21، العدد02، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، ديسمبر 2005، ص5.

-13 مصلحة الإنتاج لمؤسسة الحضنة بالمسيلة، المنطقة الصناعية بالمسيلة، الجزائر.

[14]- عبد اللطيف عبد اللطيف، تركمان حنان،**" بطاقة التصويب المتوازنة كأداة لقياس الأداء"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، دمشق، المجلد 28، العدد1، 2006، ص152.

نظام المعلومات المحاسبية كأداة لتفعيل مسار التدقيق الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية

د. السبتي وسيلة د. محمد لمين علون

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

الملخص:

يعتبر مسار التدقيق الداخلي من أهم وسائل الرقابة الوقائية في نظام المعلومات المحاسبية، نظرا لأنه يمكن المدقق الداخلي من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة سواء كان نظام المعلومات المحاسبية يدوي أو إلكتروني، وبذلك يكون في استطاعة المدقق الداخلي إكتشاف أي أخطاء أو تلاعب يحتمل حدوثه أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية المختلفة، وعليه بدون مسار تدقيق جيد يصعب حتما على المدقق الداخلي أداء وظيفته، فإذا أصاب مسار التدقيق الغموض أدى ذلك إلى تخبطه في ظلمة العمل المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام المعلومات المحاسبية، مسار التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية.

Abstract:

The internal audit approach is considered one of the most important means of the preventive controls in the accounting information system, since the internal auditor can determine the fate of operations data through the various processing stages, whether using manual or electronic accounting information system, thus the internal auditor can detect errors or manipulation that is likely to happen while doing various accounting treatments, therefore without a good audit approach it is difficult for the internal auditor to do his job, if the audit approach was ambiguous, it would lead to the intervention with the darkness of accounting function.

KEYWORDS: Internal Audit, Accounting Information System, Internal Audit approach, Internal control.

مقدمة:

تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية هي منطلق عملية التدقيق سواء كان داخليا أو خارجيا، فإذا كانت هذه المخرجات قد تم إعدادها والإفصاح عليها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، فيعد هذا من الأمور التي تعمل على تفعيل عملية التدقيق الداخلي الذي عادة ما تنتهي بتقرير يعده المدقق الداخلي قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم والتقارير المالية للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

فالمدقق الداخلي يلعب دورا هاما في تصميم ومتابعة نظام الرقابة الداخلية بهدف تقليل مخاطر عدم إكتشاف الأخطاء والتلاعب بموارد المالية للمؤسسة، ونظرا لأهمية نظام المعلومات المحاسبية في دعم المساءلة المحاسبية عن موارد المؤسسة، فيكون له دورا مهما في عملية التدقيق الداخلي حيث يستطيع

المدقق الداخلي تتبع تدفق العمليات المحاسبية من خلال نظام المعلومات المحاسبية، بغرض إختبار دقة معالجة البيانات والتحقق من سلامة الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية صحة المعلومات.

- **إشكالية البحث:** على ضوء ما سبق فالإشكالية المراد دراستها يمكن صياغتها على النحو التالي:

" **كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مسار التدقيق الداخلي بالمؤسسات الإقتصادية؟**"

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟، وما هي مهامه وأهم الخدمات التي يقدمها؟
- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبية؟، وفيما تتمثل أهميته وأهدافه؟
- ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مسار التدقيق الداخلي؟
- كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مراحل التدقيق الداخلي؟

- **أهمية البحث:** ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة للمؤسسة إلى نظام معلومات محاسبية فعال ومحيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيان المؤسسة وضمان لها الإستمرار والنمو في ظل بيئة متغيرة، بالإضافة الى إبراز أهمية نظام المعلومات المحاسبية في دعم المساءلة المحاسبية عن موارد المؤسسة، من خلال تتبع مسار تدفق العمليات المحاسبية بغرض إختبار دقة معالجة البيانات والتحقق من سلامة الإجراءات الرقابية المستخدمة.

- **أهداف البحث:** من خلال هذا البحث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التعرف على الإطار النظري للتدقيق الداخلي ونظام المعلومات المحاسبية.
- التعرف على مسار التدقيق الداخلي ومساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تفعيله.
- التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مراحل التدقيق الداخلي.

- **منهج البحث:** أعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور الفعال لنظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مسار ومراحل التدقيق الداخلي، وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الكتب والمجلات والدراسات السابقة العربية والأجنبية ومواقع الانترنت التي قمنا بالإطلاع عليها.

- **محتويات البحث:** تضمنت هذه الدراسة ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

أولا: الإطار النظري للتدقيق الداخلي.

ثانيا: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية.

ثالثا: دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي.

المحور الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي: في **عام 1999** أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي التعريف الشامل والمفهوم الجديد المتطور للتدقيق الداخلي الذي يناسب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال حيث عرفه على أنه: "**نشاط تأكيدي وإستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، والمساعدة في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة.**" (The Institute of Internal Auditors, January (2009, P02

جاء هذا التعريف برؤية جديدة لمواكبة المسؤوليات الجديدة للتدقيق الداخلي في ظل التغيرات الجديدة، حيث نص بشكل واضح بأن التدقيق الداخلي يقدم خدمات إستشارية، بالإضافة إلى ذلك أصبح وسيلة مساهمة بشكل فعال لإستمرار المؤسسة بمزاولة أعمالها بل أكثر إضافة قيمة وتحسين عملياتها، كما أوضح التعريف أن التدقيق الداخلي يقدم خدمات تأكيدية (إضفاء الثقة) وهو مفهوم أوسع من مصطلح التقييم، فخدمات التأكيد تهدف إلى تقييم المعلومات بغرض ضمان جودتها وإمكانية الإعتماد عليها، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى جديدة مرتبطة بمجالات جديدة من التأكيد تتعلق بعمليات إدارة المخاطر والحوكمة، تضمن كذلك التعريف الحديث عبارة "صورة منهجية مؤسسة" بمعنى أن وظيفة التدقيق الداخلي تتم وفق عملية منهجية مؤسسة ومتسلسلة على أساس علمي وفني من خلال الإصدارات والمعايير المهنية.

ثانيا: مهام التدقيق الداخلي: تشمل أعمال التدقيق الداخلي مهام مختلفة منها (داوود يوسف صبح، 2010، ص ص49-50):

- التأكد من صحة ودقة البيانات المالية وغير المالية ذات العلاقة، ومدى الإعتماد عليها من خلال تدقيق وفحص العمليات ومدى تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعة، ودراسة الضبط الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، وضبط إدارة التحكم المؤسسي.
- التأكد من مدى ملاءمة سياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في المؤسسة والتحقق من تطبيقها.
- تدقيق الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والطرق وكافة اللوائح، والسياسات، والنظم المالية والرقابية والإدارية المستخدمة داخل المؤسسة لحماية الأصول والوفاء بالإلتزامات المستحقة.
- تقديم الاقتراحات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية في المؤسسة، تأكيدا للمحافظة على أصولها.
- تدقيق كافة الأعمال المؤداة داخل جميع أقسام المؤسسة بما يشمل مختلف أنشطتها، والتأكد من مدى إلتزامها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة.
- تزويد إدارة المؤسسة بدرجة إطمئنان معقولة عن مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية ومدى فعالية تطبيقها.

– فحص نظام الموازنات التقديرية وتقارير الأداء الدورية والتحليلات الإحصائية والبرامج التدريبية للعاملين بغرض رفع كفاءاتهم في تنفيذ الواجبات والمسؤوليات المكلفين بها.

– تدقيق إجراءات إدارة المخاطر وما إشتملت عليه من مراكز الخطر، مع فحص فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم وقياس تلك المخاطر.

– إعداد تقارير دورية مفصلة وإظهار أعمال ونتيجة التدقيق ورفعها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثالثا: مجالات التدقيق الداخلي: إن الهدف المعلن للتدقيق هو خدمة المؤسسة وليس إدارتها فقط، فالمدققين الداخلين يقومون بعملهم بهدف خدمة المؤسسة ككل، والخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي هي (أحمد حلمي جمعة، 2009، ص30):

1- خدمات التأكيد: وهي التي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل للعملية التدقيق، وأن طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي، وبشكل عام يوجد ثلاث أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (المؤسسة، المدقق الداخلي، المستخدم).

2- خدمات إستشارية: وهي التي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناء على طالب المهمة، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الإستشارية خاضعين لإتفاق مع العميل، وعموما تشمل الخدمات الإستشارية طرفين (المدقق الداخلي، صاحب العمل المطلوب)، ويجب على المدقق الداخلي المحافظة على الموضوعية ولا يفترض المسؤوليات الإدارية عند أداءه الخدمات الإستشارية.

بالإضافة إلى ذلك هناك خدمات أخرى يقدمها التدقيق الداخلي (محمد السيد سرايا، 2002، ص ص133-134):

3- خدمات وقائية: هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الإختلاس أو الإسراف وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر.

4- خدمات تقييميه: تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة وقد يستخدم نفس أدوات المدقق الخارجي بالتعاون معا لتيسير مهمة كل منهما.

5- خدمات إنشائية: وهي تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة في توفير البيانات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

6- خدمات علاجية: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء وإكتشافها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير تدقيق والخاصة بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.

المحور الثاني: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

1- المعلومات المحاسبية: "هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من إستخدامها." (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، 2003، ص27)

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبية: "نظام المعلومات المحاسبية هو أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية في المؤسسة، يختص بجمع، ترتيب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها، حيث أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، فالفرق بينهما ينحصر في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على النشاط. (السيد أمين أحمد لطفي، 2005، ص19)

أما **جمعية المحاسبين الأمريكية** فعرفته على أنه: "يعتبر إنتاج البيانات المالية جزء من وظيفة نظام المعلومات المحاسبية، غير أن المظهر الأساسي للوظيفة يتمثل في عملية الإتصال التي تشمل توزيع البيانات المحاسبية، وتفسير متخذي القرارات للمعلومات التي تحويها هذه البيانات، لذا فهناك دور فعال للمحاسب في المشاركة في تفسير البيانات المعلن عنها في القوائم أو التقارير المالية، حيث أن ذلك من إختصاصاته بل من واجباته لمساعدة الغير في فهم الأمور المعقدة في هذه البيانات". (أحمد لعماري، 2001، ص56)

ومن خلال التعريفين السابقين نجد أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزءا لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية والذي يعني بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل إتخاذ قرارات صحيحة تساعد المؤسسة على تحقيق الأهداف.

ثانيا: أهمية نظام المعلومات المحاسبية: يمكن نظام المعلومات المحاسبية إبراز أهميته في الآتي (قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، 2003، ص66):

- نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات ذات الصلة بها من الحصول على صورة وصفية متكاملة صحيحة عن المؤسسة.

- يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

– يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما إلى الصحة، وتوجيه الموارد النادرة نحو الإستخدام الأمثل كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

– ان المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات مالية، تساعد في التخطيط الإستراتيجي للوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

ثالثا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية: يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية (شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، 1984، ص100):

– ربط الأهداف في المؤسسة سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل وأدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

– عرض وتحليل نتائج نشاطات المؤسسة، بحيث يتمكن القائمون على إدارتها من تقييم أداءها للأنشطة المختلفة.

وحتى تتحقق فعالية نظام المعلومات المحاسبية لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية: (السيد أمين أحمد لطفي، 2005، ص10)

– إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة.

– ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية. – الدقة في إعداد ونتائج التقارير.

– تقديم التقارير في الوقت المناسب. – توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام.

– تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة.

المحور الثالث: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل التدقيق الداخلي

أولا: دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مسار التدقيق الداخلي

إن مسار التدقيق ليس مفهوم خاص بنظم الحاسب الإلكتروني فقط وإنما عرف هذا المسار في النظم اليدوية منذ فترة طويلة وقبل إستخدام الحاسبات الإلكترونية في إعداد معالجة البيانات.

1– مفهوم مسار التدقيق الداخلي: هناك العديد من التعريف المختلفة لمسار التدقيق يمكن تحديدها فيما يلى:

– عرف بأنه: "أسلوب يستخدم للتبع المعاملات من الإدخال المبدئي في النظام (المستندات الأصلية) إلى السجلات الوسيطة (اليوميات وحسابات الأستاذ) ثم إلى التقارير النهائية (القوائم المالية) ويمكن أن يأخذ التتبع أي إتجاه فيمكن للمدقق الداخلي أن يبدأ عملية التتبع من التقارير النهائية رجوعا إلى نقطة البدأ (المستندات الأصلية)، والإتجاه الأخر هو البدأ من السجلات ثم التفرع إلى المستندات الأصلية أو القوائم المالية."

(John J. Willingham, D.R Carmichael, 1975, P107)

– وقد عرفه معهد ستونفورد بأنه: "عبارة عن إجراءات الرقابة المحاسبية التى تزودنا بالأدلة التى تمكن من تتبع المعاملات الأصلية في التقارير النهائية وكذلك تتبع التقارير النهائية والسجلات إلى مصادرها الأصلية."

(Stanford Research Institute (SRI), 1977, 219)

يلاحظ في التعاريف السابقة أنها تناولت مسارات التدقيق كأسلوب فني يستخدم لتتبع المعاملات من خلال نظام المعلومات المحاسبية، إلا أن هناك تعاريف تناولت مسار التدقيق كأسلوب مادي ومنها:

– عرف مسار التدقيق بأنه: " مجموعة المستندات والبيانات التى تسمح للمدقق الداخلي تتبع المعاملات من مصادرها إلى النتائج النهائية، أو التتبع من النتائج النهائية (المخرجات) رجوعا إلى المعاملات التى تسببت في حدوث هذه النتائج." (Ron Weber, 1992, P312)

– كما عرف أيضا: "عندما يتم إدخال البيانات مباشرة في شكل مقروء في الحاسب ولا يكون هناك مستندات مؤيدة، فإن مسار التدقيق يبدأ بالأفراد الذين يبدأ عندهم إدخال البيانات للحاسب وتشغيلها."

(L.I.Krauss, A.MacGahan, 1979, P104)

وعليه يمكن تعريف مسار التدقيق بأنه: عبارة عن أسلوب يسمح للمدقق الداخلي بالحصول على أدلة الإثبات اللازمة لإبداء رأيه الفني المحايد وذلك من خلال تتبع المعاملات المالية التى تمت في نظام إعداد المعلومات، أما بدءا بالمستندات الأصلية (أو بالأفراد الذى يبدأ عندهم إدخال البيانات للحاسب) إلى أن ينتهى بالتقارير والقوائم المالية، أو بدأ بالتقارير النهائية ورجوعا إلى المصادر الأصلية للمعاملات، وذلك للتأكد من صحة وجدية بيانات المدخلات وسلامة المعالجة ودقة المخرجات النهائية.

2– أنواع مسارات التدقيق: من خلال المفاهيم السابقة لمسار التدقيق يمكن تقسيمه إلى نوعين:

ا– مسار التدقيق المادي: يتمثل هذا النوع في مسار البيانات ذاتها من خلال مسار إعداد ومعالجة البيانات سواء كان يدويا أو إلكترونيا.

– في النظام اليدوي يتمثل مسار البيانات في المستندات الأساسية واليوميات، وحسابات الأستاذ والتقارير والقوائم المالية.

– أما في النظم المتقدمة لإعداد المعلومات فيتمثل مسار البيانات في كل من:

* ملف امكانات إدارة النظام(الذى يمثل مسار تشغيل البيانات).

*ملفات وقائع (أداء) نظم إدارة قواعد البيانات...(والذى يمثل مسار العمليات المحاسبية).

ب– مسار التدقيق المنطقي: يتمثل هذا المسار في الأسلوب الفني الذى يستخدمة المدقق الداخلي لتتبع مسار البيانات خلال النظام.

أن المدقق الداخلي في حاجة إلى تتبع نظام مسار التدقيق لحصول على أدلة الإثبات المناسبة لكل عملية، لذلك فان مسار التدقيق بهذا المفهوم يمكن أن يفيد المدقق الداخلي في تحقيق المتابعة التالية:

– تتبع المعاملات الأصلية حتى التقارير النهائية ويمكن أن يطلق عليها تتبع من الأمام للخلف.
– تتبع التقارير والقوائم المالية والسجلات حتى مصادرها الأصلية ويمكن أن يطلق عليها التتبع من الخلف إلى الأمام.

3– أهمية مسار التدقيق الداخلي في نظام المعلومات المحاسبية: مما لاشك فيه إن التغيرات التى حدثت في نظم إعداد المعلومات المحاسبية كان لها أكبر الأثر على مكونات وشكل مسار التدقيق.

ا– أهمية مسار التدقيق الداخلي في ظل نظام المعلومات المحاسبية اليدوي: يسمح نظام المعلومات المحاسبية بتتبع مسارات التدقيق الخاصة بالعمليات المحاسبية في السجلات كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): مسار التدقيق في ظل نظام المعلومات المحاسبية اليدوي

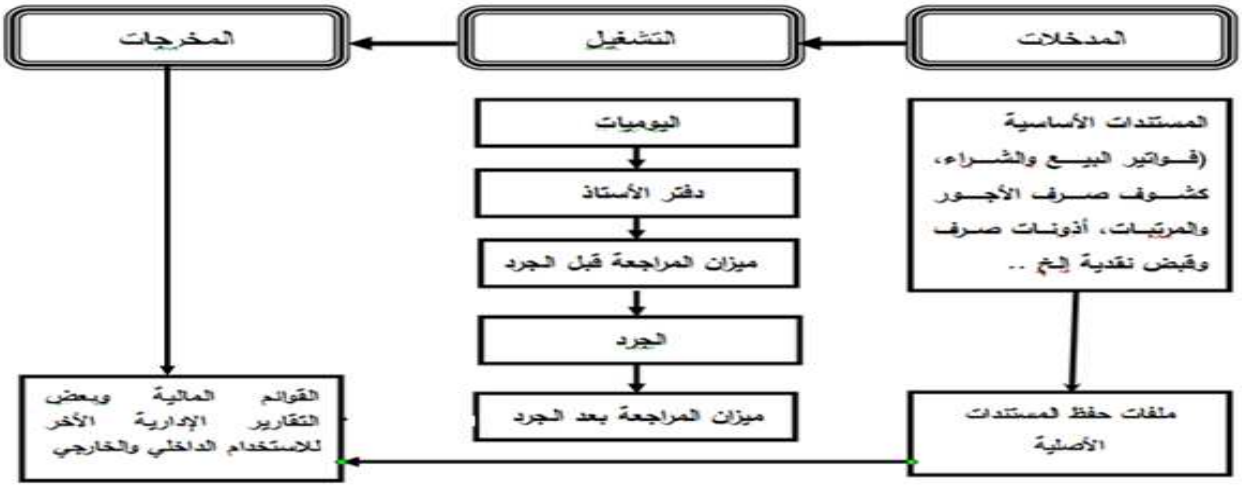

المصدر: إعداد الباحثين إعتمادا ستيفن أ موسكوف، مارك ج سميكن، ترجمة: كمال الدين سعيد، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص32.

حيث تبدأ الدورة المحاسبية بإستلام المستندات الأصلية للعمليات الإقتصادية والتى تستخرج منها البيانات المالية والمحاسبية التى يتم معالجتها في السجلات والدفاتر المحاسبية، ثم الإحتفاظ بها في الملفات بغرض الرجوع اليها فيما بعد عند إعداد القوائم والتقارير المالية، ففي ظل نظام المحاسبي اليدوي تشتمل عملية معالجة بيانات العمليات على إعداد القيود وإثباتها في اليومية العامة، وترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ ثم إعداد ميزان المراجعة للحسابات، وبالتالي يسمح وضوح مسار التدقيق في ظل النظام المحاسبي اليدوي للمدقق الداخلي إذا رغب بتدقيق صحة عملية ما بأن يستطيع الحصول على قيدها من اليومية وتحديد تاريخ اجراءها ومقارنة البيانات من واقع المستند الأصلي للعملية، مثلا (مقارنة قيمة المبيعات في السجلات مع قيمتها في فواتير البيع)، وكذلك تدقيق صحة أرصدة حسابات الأستاذ التى رحل اليها قيد اليومية، ونظرا لوضوح الخطوات المحاسبية يستطيع المدقق الداخلي أن يتتبع مسار التدقيق بسهولة من خلال نظام المعلومات المحاسبي اليدوي.

ويمثل مسار التدقيق أهم وسائل الرقابة الوقائية لأنه يسمح للمدقق الداخلي بالتعرف الأحداث الإقتصادية التى قامت بها المؤسسة من خلال تتبع جميع معالجة البيانات المحاسبية بشكل يسمح له أن يكتشف أي تلاعب أو مخالفات أو أخطاء قد تحدث في نظام المعلومات المحاسبي وبدون مسار تدقيق جيد قد لا يمكن إكتشاف هذه الأخطاء وعليه يجب على المدقق الداخلي عند تتبع مسار التدقيق لأي عملية إقتصادية أن يتأكد من وجود دليل للسياسات والإجراءات الضرورية للمؤسسة والذى يجب أن يشتمل على ما يلى (ستيفن أ موسكوف، مارك ج سميكن، 2002، ص ص309-310):

- دليل محاسبى يوضح الهدف من كل حساب في دفتر الأستاذ العام حتى يمكن تسجيل الجانب المدين والدائن لكل عملية محاسبية في الحساب الصحيح.
- وصف شامل لأنواع المستندات الأصلية (فواتير البيع، أوامر الشراء،...الخ) المستخدمة كأساس في تسجيل العمليات المحاسبية، والإجراءات الصحيحة لإعداد وإعتماد البيانات الواردة في المستندات.
- وصف شامل للسلطات والمسؤوليات المخولة لموظفي المؤسسة للقيام بوظائف معينة مثل تسجيل عمليات حسابية معينة (كعمليات المخزون، عمليات دفع وإستلام النقدية، المرتبات،.....الخ)، وإتخاذ قرارات إدارية معينة (كقرار منح أو عدم منح إئتمان لعميل جديد، شراء مواد أولية لازمة لقسم الإنتاج.....الخ).

إن إتباع هذا الأسلوب في إعداد الدليل المحاسبي وتحديد نوع المستندات والبيانات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية وتوزيع السلطات والمسؤوليات يؤدى إلى تحسين كبير في مسار التدقيق.

ب- أهمية مسار التدقيق الداخلي في ظل نظام التشغيل في مجموعات (على دفعات): يقوم نظام التشغيل في مجموعات (على دفعات) على تجميع البيانات المرتبطة ببعضها في مجموعات وتشغيلها في نهاية فترات زمنية معينة أو عند بلوغ حجم معين، وفي هذا النظام عادة ما تكون الملفات مخزنة خارج الحاسب الإلكتروني على أحد الوسائط، وعند تحديث الملفات يجب أن تحول بيانات هذه الملفات إلى وحدة التخزين الرئيسية الموجودة في الحاسب هذا عن تغذية الحاسب ببيانات المجموعة المراد تشغيلها، وعند إتمام التشغيل يتم تسجيل المخرجات على الوسيط المستخدم في التخزين ثم يحفظ بعد ذلك لحين الحاجة إلى إجراء عملية تحديث أخرى للملفات، ومن الواضح أن نظام التشغيل في مجموعات يكون مناسبا في حالة ما إذا كانت المعلومات غير مطلوبة في الحال، بعبارة أخرى أن عامل التوقيت غير أساسي.

أما بالنسبة لمسار التدقيق في ظل هذه النظم قريب الشبه إلى حد كبير لمسار التدقيق في ظل النظم اليدوية حيث أن التغيرات في عناصر البيانات يمكن التعرف عليها عن طريق الدفعة الواحدة، وبالتالي التعرف على العمليات التي تسبب في حدوث هذه التغيرات ويتمثل الفرق هنا في تجميع المعاملات المالية وتشغيلها كمجموعة (دفعة واحدة)، وعليه يمكن القول أن مسار التدقيق يتكون من جزئين هما (Dorfman, Mark S, 1998, P340):

- مسار التدقيق للبيانات الأصلية داخل الدفعة.
- مسار التدقيق لتشغيل الدفعة ذاتها.

ويمكن في هذه الحالة دمج مسار التدقيق للبيانات الأصلية داخل مسار التدقيق لتشغيل الدفعة، ولتتبع مسار التدقيق في نظام التشغيل على دفعات، نفترض أن هناك عمليات بيع على الحساب كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مسار التدقيق في ظل نظام التشغيل في مجموعات

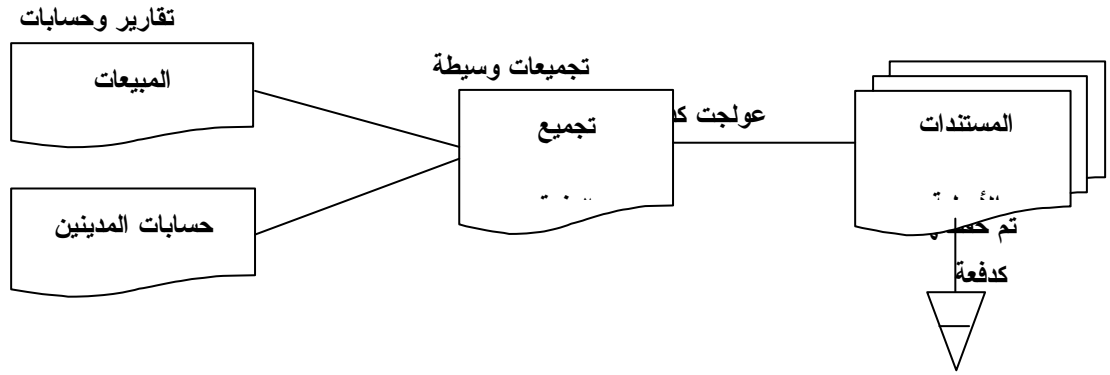

Source: Gordon B. Davis, **Computer and Information Processing**, McGraw-Hill Inc, New York, 1978, P340.

فهذه العمليات يمكن تتبعها على كل من حسابات المدنين وحسابات المبيعات، حيث يتم تجميع صور فواتير المبيعات في شكل دفعة وإعطائها رقما يسمى "رقم الدفعة"، وكجزء من عملية التشغيل فإن المبيعات التي يتم تجميعها في شكل دفعة تضاف الى مجموع المبيعات، وكل عملية بيع على حدى يمكن أن تضاف الى حساب الأستاذ الخاص بالعملاء، ويمكن تحديد مسار التدقيق ومتابعته إبتداءا من المستندات الأصلية لعمليات البيع حتى تجميع الدفعة وذلك "برقم الدفعة" ثم نتبعها حتى إجمالي المبيعات التي تم تسجيلها في حساب المبيعات، ويمكن تتبع المبيعات أيضا عن طريق الدفعة حتى قيد المبيعات في الملف التفصيلي لحسابات المدينين، والإجراء العكسي في عملية التتبع (من الخلف للأمام) يمكن أن يبدأ مسار التدقيق من حسابات المبيعات وحسابات المدينين الى تجميع الدفعة حتى المستندات الأصلية للعمليات.

ج- أهمية مسار التدقيق الداخلي في ظل نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني: إن في حالة إستخدام الحاسب الآلي في معالجة المعلومات فإن مسار التدقيق يكون غير مرئى حيث يتم إعداد القيد وإثباته في اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الحاسب، مما يؤدى إلى صعوبة في تتبع

مسار التدقيق لعملية محاسبية معينة، وبالتالي إحتمال عدد من المخلفات أو التزوير، والشكل الموالي يوضح مسار
التدقيق في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

الشكل رقم (03): مسار التدقيق في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني

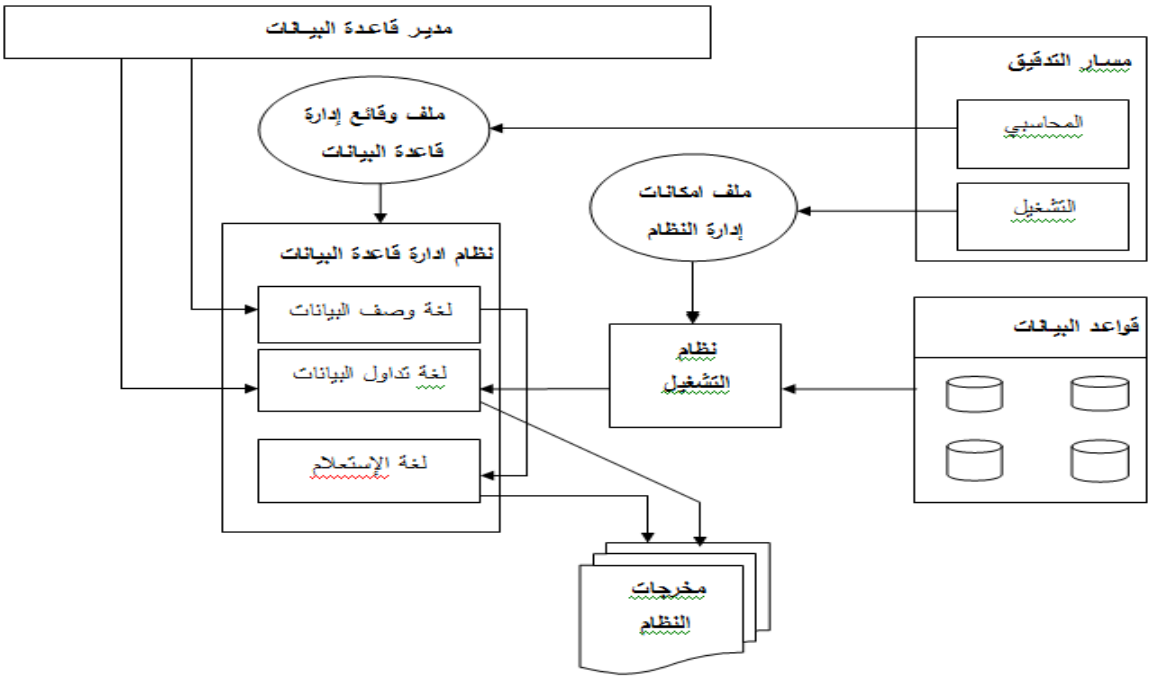

Source: James O. Hicks, Wayne E. Leininger**, Accounting Information Systems**, West Publishing Co, Minnesota, 1986, p168.

ومن خلال الشكل رقم(03) يتم توصيف البيانات وما يربط بينها من علاقات بإستخدام لغة وصف البيانات، كما يتم التعامل مع البيانات المخزونة بإستخدام إحدى اللغات ذات المستوى الرفيع إلى جانب لغة تداول البيانات، ويطلق على لغة وصف البيانات ولغة تداول البيانات معا إسم نظام إدارة قاعدة البيانات، ويتولى مدير قاعدة البيانات الإشراف على القاعدة ويكون مسؤولا عن عمل موظفيها وعن إستعادة تماسك قاعدة البيانات على أثر أي فشل أو خطأ في تشغيلها، ويكون مسؤول أيضا عن إعادة تنظيم قاعدة البيانات كلما دعت الحاجة إلى إعادة النظر في حجمها أو هيكل البيانات بها.

وبالرجوع إلى نفس الشكل، سنجد أن هناك نوعين من السجلات مرتبطين بالنظام الإلكتروني وهما مهمان للمدقق الداخلي بصفة خاصة لأنهما يمثلان المسار المادي للتدقيق (مسار البيانات) في هذا النظام، يمكن تعريفهما بإيجاز في ما يلي (James martin, 1977, P686) (J.H.Renau, December 1977, :PP59-65)

– **النوع الأول: ملف امكانات إدارة النظام:** يمثل هذا الملف مسار تدقيق العمليات، وتقدم معظم نظم التشغيل الحديثة تسهيلات لإنشاء سجل شامل للأحداث التى تتم أثناء تنفيذ النظام، وظل مسار العمليات لفترة طويلة مهملا من قبل المدققين لأنهم وجدوا أن طبيعة هذا المسار كان غير واضح، وكان يتطلب إستخدامه مهارة عالية من جانب المدققين، فبرغم من إستخدام هذا الملف كمصدر لمسار تدقيق العمليات فإنه يمكن أن يستخدم فيما يلى:

– **تقييم الأداء:** يتيح هذا الملف إمكانية حساب الوقت المطلوب لتخزين البيانات المتعلقة بصفة ما من خلال برنامج التطبيقات وبرامج الخدمات، كما يبين أيضا الإختناقات التى تسببها بعض قنوات الإدخال والإخراج وبالتالي ضمان كفاءة التشغيل من خلال إزالة أسباب الإختناقات.

– حماية تمام وتكامل البيانات المخزونة في قاعدة البيانات من أى تلف أو تشويه لبنود البيانات فمثلا إذا أدخل أحد مستخدمى النهايات الطرفية كلمة سر خاطئة، فانه يتم تسجيل هذا الحدث ويمكن إستخراج هذا الخطأ من الملف وكذلك تسجيل أى عطل في وظائف الأجهزة وبالتالي تتيح امكان تتبع مسار هذه العمليات.

وعلى أي الحالات يجب على كل من الإدارة والمدقق إعطاء العناية الكافية لكيفية إستخدام مسار تدقيق العمليات.

– **النوع الثانى: ملف وقائع (أداء) نظام إدارة قاعدة البيانات:** يمثل هذا الملف مسار التدقيق المحاسبي، ويبين هذا المسار تأثير العمليات على مفردات (عناصر) البيانات داخل قاعدة البيانات، ويعتبر هذا الملف بمثابة اليوميات في النظم التقليدية– وبالتالي فإن هذا الملف يتيح للمدقق إمكانية تتبع الأحداث التاريخية، وتأثير هذه الأحداث على أرصدة الحسابات، وفحص الأخطاء وتأثيرها على عناصر البيانات في قواعد البيانات.

والجدير بالذكر أن مسار التدقيق من خلال الملفات سابقة الذكر يكون مسارا غير مرئي، وإن وجد فانه يكون في شكل مألوف فقط لمخططي برامج النظام، وتظهر المشكلة في إختبار البيانات التي تعين المدقق الداخلي على أدلة الإثبات وتقديم هذه البيانات في شكل منطقي، لذلك يجب وجود أدوات ووسائل جديدة في التدقيق لتحويل أدلة الإثبات من شكلها المادي إلى شكل منطقي متعارف عليه بين المحاسبين والمدققين.

وقد تجاهل المدقق الداخلي إستخدامات الحاسب في نظم المعلومات المحاسبية وقت ظهور هذه الأجهزة ولذلك كان المدقق الداخلي يتتبع مسار تدقيق العمليات المحاسبية (حول الحاسب الآلي)، حيث

كان يستخدم مخرجات الحاسب الآلي المطبوعة كوسيلة لتتبع مسار التدقيق بنود محددة بالعودة إلى المستندات الأصلية المؤيدة له. وكذلك كان المدقق الداخلي يتتبع العملية من المستند الأصلي وحتى مخرجات الحاسوب المطبوعة بإختصار فقد تجاهل المدقق خطوات معالجة البيانات الإلكترونية بالكامل.

وقد أدى تلاعب وإختلاس بعض موظفي المؤسسات عن طريق إستخدام أجهزة الحاسوب إلى تدخل المدقق الداخلي في عمليات معالجة البيانات إلكتروني، وأصبحت تلك العمليات تدقق (من خلال الحاسب الآلي)، كما أصبح المدقق الداخلي ملما بأجهزة الحاسوب ومكوناتها وطريقة إستخدامها، بالإضافة إلى مساهمته في تصميم نظم الرقابة الوقائية لوظائف قسم معالجة البيانات، والقيام بالتدقيق الدوري لأعمال هذا القسم للتحقق من فاعلية نظم الرقابة الموضوعة، وبذلك أصبح المدقق الداخلي على دراية بما يجرى بداخل الحاسوب من معالجة للبيانات، وبالتالي تيسر له تتبع مسار التدقيق الداخلي.

ثانيا: دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل مراحل التدقيق الداخلي:

يمكن للمدقق الداخلي أن يستخدم المعلومات المحاسبية في خطوات عديدة من مراحل عملية التدقيق الداخلي، وذلك بداية من مرحلة تخطيط عملية التدقيق الداخلي وخلال مرحلة العمل الميداني، بالإضافة إلى إستخدامها لتنفيذ وإستكمال عملية التدقيق الداخلي.

1- إستخدام نظام المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق الداخلي: يقوم المدقق الداخلي بإستخدام المعلومات المحاسبية في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق الداخلي لمساعدته على تحديد طبيعة وتوقيت أعمال التدقيق التي سينفذها، ويهدف في هذه المرحلة إلى:

- فهم مجال الجهة محل التدقيق والأنشطة التي تزاولها. - تقدير قدرة المؤسسة على الإستمرار.
- إكتشاف الأخطاء الممكنة في القوائم المالية للمؤسسة والإشارة إليها.

إن لمعايير التدقيق الداخلي أغراض عدة منها تمكين المدققين الداخليين من الحصول على فهم واضح حول كلا من نظام المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية، وفي بعض الظروف تتطلب التشريعات والقواعد من المدقق الداخلي القيام بإجراءات إضافية إلى جانب الإجراءات المذكورة في معايير التدقيق الداخلي، لذلك على المدقق أن يعمل على (The Accountancy Foundation Limited, March 1995, PP02-06):

- فهم نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية بطريقة كافية لتخطيط وتطوير منهجية تدقيق فعالة.

- إستخدام الحكم المهني لتقييم مكونات مخاطر التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق لضمان تقليل مستوى المخاطر ليصبح مستوى مقبولا.

كما أن المدققين الداخليين معنيين بفهم تلك السياسات والإجراءات داخل نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية ذات الصلة من أجل تقديم تأكيدات حول القوائم المالية، ففهم الجوانب المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية معا إلى جانب رقابة تقييم المخاطر يساعد المدقق الداخلي على:

- تقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية كأساس لتحضير القوائم المالية.
- التعرف على الأخطاء المحتملة التى قد تحدث في القوائم المالية.
- الأخذ في الإعتبار العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء.
- تصميم إجراء ملائم للتدقيق الداخلي.

كما أن فهم بيئة الرقابة تمكن المدقق الداخلي من تقييم مدى كفاءة إجراءات الرقابة، فان بيئة الرقابة الفعالة تزيد من كفاءة إجراءات الرقابة، وإعتمادا على فهم المدقق الداخلي للنظام المعلومات المحاسبية وبيئة الرقابة، فإنه يمكن للمدقق الداخلي إعداد تقييم مبدأي مدى كفاية النظام كأساس لإعداد القوائم المالية وإختبارات الرقابة المطلوبة والإجراءات التفصيلية.

كما أن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقوم بها المدققين الداخليين للحصول على فهم نظام المعلومات المحاسبية تتحدد وفق عوامل أخرى مثل:

- حجم ومدى تعقيد عمليات المؤسسة.
- تقييم المخاطر.
- مدى تعقيد نظام الحاسب الآلي للمؤسسة.
- نوع الرقابة الداخلية المطبقة.
- طبيعة بعض المستندات الخاصة بالرقابة الداخلية للمؤسسة.

وغالبا ما يحصل المدققين على فهم نظام المعلومات المحاسبية من خلال الخبرات السابقة إلى جانب التحديثات الأخيرة المتعلقة بنظام المؤسسة عند الضرورة، وذلك عن طريق:

- الإستفسارات المناسبة من المشرفين والموظفين من مختلف المستويات التنظيمية داخل المؤسسة، مع الاشارة إلى المستندات مثل دليل السياسات، الوصف الوظيفي ووصف النظام.
- التحقق من المستندات والسجلات التى أعدت من خلال نظام المعلومات المحاسبية.
- مراقبة أنشطة وعمليات المؤسسة، بما في ذلك وظيفة نظام المعلومات المحاسبية، الموظفين المؤدين لإجراءات الرقابة وطبيعة معالجة العمليات الحسابية.

أيضا عندما يتم التخطيط لعملية التدقيق، فعلى المدقق الداخلي الحصول على توثيق وفهم نظام المعلومات المحاسبية وبيئة الرقابة بطريقة كافية لكى يحدد منهجية التدقيق الملائمة، وأن فهم المدققين الداخليين للنظام المعلومات المحاسبية بطريقة كافية يمكنهم من التعرف وفهم الآتي:

- البنود الرئيسية للمعاملات في عمليات المؤسسة.
- كيف بدأت هذه المعاملات.
- السجلات المحاسبية الهامة، الحسابات والمستندات الداعمة للبنود المحتواة في القوائم المالية.

– عملية إعداد التقارير المالية والمحاسبية من بداية المعاملات الهامة وغيرها من الأحداث التي تم إدراجها بالقوائم المالية.

2– إستخدام نظام المعلومات المحاسبية أثناء عملية التدقيق الداخلي:

يمكن إبراز أهمية إستخدام نظام المعلومات المحاسبية أثناء عملية التدقيق الداخلي من خلال الخطوات التي يقوم بها المدقق الداخلي أثناء مرحلة العمل الميداني.

ا– مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة:

– **مفهوم نظام الرقابة الداخلية:** تعرفها الفيدرالية الدولية للمحاسبة **(I.F.A.C):** "نظام الرقابة الداخلية مكوّن من مجمل السياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة من أجل تحقيق، وفي حدود الإمكان، تسيير محكم ونجيع لأنشطتها، فهذه الإجراءات تعني إحترام سياسات التسيير، حماية الأصول، الوقاية من حالات الغش والأخطاء وإكتشافها، صحة التسجيلات المحاسبية، وإستخراج في الوقت المناسب لمعلومات مالية موثوق فيها." (Alain Mikol, 1999, P 38)

– **دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة:** تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءًا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام، كما أن دورها تغير من التركيز فقط على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية وكذا تقديمها للخدمات الإستشارية، فرأي مدير التدقيق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وشائعا خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال ولعل أهمها قانون (Sarbanes–Oxley Act of 2002)، وتطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (المعيار رقم 2410 – معايير الإبلاغ) والتي نصت على أن رأي المدقق الداخلي يجب أن يشمل وبوضوح العناصر التالية (The Institute Of Internal Auditors, 10June 2005, P03):

– معايير التقييم وكيفية إستخدامها. – المجال الذي يشمله رأي المدقق الداخلي.

– من الذي يتولى المسؤولية عن إنشاء وصيانة نظام الرقابة الداخلية.

– المجالات الخاصة التي شملها رأي المدقق الداخلي.

– أن يكون مدعوما بمعلومات كافية ومفيدة ووثيقة الصلة وموثوق بها.

والتي من شأنها تحقيق المنافع التالية (سمير كامل محمد عيسى، 2008، ص09):

– ضمان الإستمرارية في عملية المراقبة، حيث أن التقييم، التوصيات والتقارير التي تعدها تتم بصفة مستمرة خلال السنة، مما يحقق الشعور بالراحة لدى أصحاب المصلحة، كما أن الإستمرار يمكن الإدارة من تنفيذ الإصلاحات والتحسينات في الوقت الملائم.

– المساهمة في ضمان جودة التنظيم، فتتضمن جودة العمليات الإلتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية لضمان إنجاز التنظيم لأهدافه بطريقة إقتصادية وفعالة، وللمدققين الداخليين دور رقابي هام في ضمان الإلتزام بتلك الإجراءات واللوائح الداخلية.

– تقديم الخدمات الإستشارية، يعتبر المدققون الداخليون في موقع فريد يمكنهم من تزويد مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق، المدقق الخارجي وأصحاب المصالح بالتحليلات الضرورية، التقييم والتوصيات.

ب– مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة المؤسسات:

– **مفهوم الحوكمة:** عرفت مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) حوكمة المؤسسات بأنها: "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء، كما ينبغي أن يوفر المفهوم الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية للمؤسسة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصالح المؤسسة والمساهمين فيها، علاوة على تيسيرها للمتابعة الفعالة والتي يتسنى عن طريقها تشجيع المؤسسات على إستخدام مواردها بصورة أكثر كفاءة."

(Organisation For Economic Co-Operation And Development,2004, p12)

– **دور التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة المؤسسات:** أشار التعريف الحديث للتدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين لمساهمة التدقيق الداخلي في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق من خلال نظام المعلومات المحاسبية فيما يخص ما إذا كانت المؤسسة تسير بإتجاه تحقيق الأهداف أو أن هناك مخاطر وعوائق تواجه المؤسسة، حيث نصت قواعد الحوكمة الصادرة عن مؤسسة التعاون والتنمية الإقتصادية على أن مجلس الإدارة ينبغي له إمكانية الإتصال مع دائرة التدقيق الداخلي في المؤسسة وتلقي تقاريرها بشكل مباشر، إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بأداء دوره بإعتباره أحد الأطراف الرئيسية المسؤولة عن دعم الحوكمة من خلال إتجاهين (عبد اللطيف محمد خليل، يوليو 2003، ص415):

* **الإتجاه الأول:** مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية وهي من الأطراف الداخلية المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم خدمات الإستشارات في المواضيع المختلفة للتشغيل.

* **الإتجاه الثاني:** القيام بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمان في المجالات المختلفة.

كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم في دعم الحوكمة من خلال التقارير والتوصيات التي تقدمه إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق حيث تتعلق التوصيات المقدمة إلى الإدارة العليا بالأمور التالية (Dana Hermanson, Larry Rittenberg, 2003, P32):

– التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التقارير المناسبة بخصوصها.

– المساهمة في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية.

– تقييم كفاءة العمليات والإجراءات الإدارية. – تحليل المخاطر وتقديم التأكيدات بخصوص تلافيها.

– تسهيل قيام الأطراف المختلفة بالتقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة.

وتشير معايير التدقيق الداخلي إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يجِب أن يفضي إلى توصيات ملائمة لتحسين الحوكمة وذلك من خلال النقاط التالية:

– الترويج للأخلاق والقيم الملائمة ضمن المؤسسة. – ضمان الأداء التنظيمي الفعال.

– إيصال المعلومات بخصوص المخاطر والرقابة بفعالية إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.

– تنسق النشاطات وتضمن تواصل المعلومات بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدققين الخارجيين والداخليين والإدارة العليا.

وقد تناولت معايير التدقيق الداخلي الحديثة دور التدقيق الداخلي في الحوكمة وذلك من خلال معيار "الحوكمة" رقم (2110)، والتابع للمعيار رقم (2100) "طبيعة العمل" ضمن معايير الأداء، حيث نص معيار الحوكمة بأنه."، يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم وعمل توصيات ملائمة لتحسين عملية الحوكمة بالمؤسسة"، وذلك من خلال القيام بالآتي (The Institute of Internal Auditors, January 2009, P11):

*** الدور التأكيدي:**

– يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم تصميم وتنفيذ فاعلية الأخلاقيات بالمؤسسة والمرتبطة بالأهداف والبرامج والأنشطة.

– يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ما إذا كانت المعلومات المتوفرة عن حوكمة الشركات تساند وتدعم إستراتيجيات وأهداف المؤسسة.

*** الدور الإستشاري:**

– يجب أن تكون أهداف المهام الإستشارية للتدقيق الداخلي متوافقة ومتسقة مع القيم والأهداف العامة للمؤسسة.

ج– مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة:

– **تعرىف المخاطر:** يقصد بها "إحتمال التعرض إلى خسائر غىر متوقعة وغىر مخطط لها نتىجة تذبذب العائد المتوقع على إستثمار معىن (الاختلاف بىن العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل إنحراف الأرقام الفعلىة عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها." (Dorfman, Mark S, 1998, P15)

– **مفهوم إدارة المخاطر:** عرفها معهد إدارة المخاطر: "هي الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط." (The Institute Of Risk Management, 2002, p02)

– **دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة:** يعتبر الحصول على تأكيدات بأن عملية المخاطر تعمل بفعالية، وأن المخاطر الرئيسية الهامة قد تم إدارتها إلى مستوى مقبول واحدة من أهم المتطلبات الرئيسية لمجلس الإدارة، ويمكن الحصول على تلك التأكيدات من عدة مصادر مختلفة، غير أن التدقيق الداخلي يعد أو ربما يكون المصدر الرئيسي المستخدم، والذي يتم الإستعانة به لأداء تلك الخدمات، حيث يستطيع التدقيق الداخلي من خلال دوره التأكيدي والإستشاري أن يساهم بدور فعال في إدارة مخاطر المؤسسة (عبد الحميد عبد المنعم عقدة، 08-10 سبتمبر 2005، ص61)، ويتضح مما سبق أن دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة يتمثل في دورها التأكيدي والإستشاري وذلك كما يلي-(The Institute of Internal Auditors, 2012, PP11-12):

*** الدور التأكيدي:**

– يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم المخاطر الهامة التي تواجه المؤسسة والمتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية والعمليات والحوكمة داخل المؤسسة، ويشمل ذلك تقييم ما يلي:

– موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية. – فاعلية وكفاءة العمليات والبرامج بالمؤسسة.

– حماية الأصول. – التقيد بالقوانين والأنظمة واللوائح والإجراءات والعقود.

– يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم إحتمالية حدوث غش وإحتيال، وكيفية قيام المؤسسة بإدارة المخاطر المترتبة على الغش.

*** الدور الإستشاري:**

– في ضوء المهام الإستشارية للتدقيق الداخلي يجب على المدققين الداخليين مناقشة درجة تأثير المخاطر على أهداف المؤسسة، والإنتباه لوجود أي مخاطر هامة أخرى.

– يجب على المدققين الداخليين إدماج المعرفة بالمخاطر والمكتسبة من المهام الإستشارية الأخرى في عملية تحديد وتقييم تعرض المؤسسة للمخاطر الهامة.

– عند مساعدة الإدارة على تحسين عمليات إدارة المخاطر، يجب على المدققين الداخليين أن يمتنعوا عن تولى أي مسؤولية تنفيذية في إتخاذ قرار بشأن عملية إدارة المخاطر.

وفي غياب المعرفة والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية لا يتمكن المدقق الداخلي من القيام بتقييم المخاطر لبعض أرصدة الحسابات الخاصة أو فئات العمليات المحاسبية التى يفترض أن تكون المخاطر بها عالية. لذلك عندما يتم تقييم المخاطر والتأكد من أنها ليست مرتفعة، فان المدقق

الداخلي يرفق المستندات التى توثق أسباب تقييمهم والتى من شأنها تقليل الأعمال التى سيقوم بها المدقق الداخلي، ولتقييم تلك المخاطر، فإن المدققين يستخدمون حكمهم المهني لتقييم عوامل عدة، مع مراعاة خبرتهم بالمؤسسة من عمليات التدقيق الداخلي السابقة ومن أمثلة تلك العوامل (The Accountancy Foundation Limited, March 1995, PP08-09):

- على مستوى أرصدة الحسابات ومستوى فئات العمليات الحسابية.
- حسابات القوائم المالية من المرجح ان تكون عرضة للأخطاء، على سبيل المثال: الحسابات التى تتطلب تسويات في الفترات السابقة أو التى تتضمن على درجة عالية من التقدير.
- تعقيد العمليات الحسابية الأساسية وغيرها من الأحداث والتى قد تتطلب إلى عمل خبير.
- درجة الحكم التي تتدخل في تحديد أرصدة الحسابات.
- قابلية الاصول للخسارة أو الإختلاس كالأصول المرغوب فيها ويسهل نقلها مثل النقدية.
- جودة وكفاءة نظام المعلومات المحاسبية.
- اكتمال العمليات الحسابية المعقدة والغير معتادة، غالبا عند اقتراب انتهاء الفترة المحاسبية.
- العمليات المحاسبية التى لا تخضع للمعالجة العادية.

وعليه بعد حصول المدقق الداخلي على فهم لنظام المعلومات المحاسبية وبيئة الرقابة الداخلية، والتعرف على الأخطاء المحتملة التى قد تحدث في القوائم المالية، الأخذ في الإعتبار العوامل التي تؤثر على مخاطر الأخطاء، فإذا توقع أنه يمكنه الإعتماد على تقييماته للمخاطر للتقليل من الإجراءات التفصيلية، فعليه أن يقوم بعمل تقييم أولي للمخاطر الهامة المتعلقة بتأكيدات حول القوائم المالية، يجب أن يخطط ويؤدى إختبار الرقابة ليساعد في عملية التقييم، فالتقييم الأولى للمخاطر هو عملية تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة في منع وإكتشاف الأخطاء الجوهرية، وهذا يستلزم الأخذ في الإعتبار تصميم نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية لتقييم مدى فعاليتهم، فكلما كان تقييم كلا من نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية فعالا، كلما كان تقييم المدقق الداخلي للمخاطر أقل. حيث يمكن للمدقق الداخلي ان يحصل على أدلة تدقيق كافية حول فاعلية نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية.

وقد يستنتج المدقق الداخلي أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية غير فعال، أو قد يقرر أنهما من المحتمل أن يكونا غير فعالين لإعداد منهجية تدقيق يمكن الإعتماد عليها في إختبار الرقابة. ففي هذه الظروف يحب على المدقق وضع خطة وتحديد منهجية التدقيق على أساس أدلة التدقيق كافية وملائمة تماما التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية، والتي يمكن الحصول عليها من الإجراءات الفنية وأي من أعمال التدقيق التي أجريت في إعداد القوائم المالية.

3- إستخدام نظام المعلومات المحاسبية في نهاية عملية التدقيق الداخلي: يتوصل المدقق الداخلي لنظرة موضوعية أخيرة على القوائم المالية التي قام بتدقيقها من خلال قراءة القوائم المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وذلك بغرض(علي محمد موسى، 2013، ص ص331-336):

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي قام بجمعها والتي تخص الأرصدة التي اعتبرها غير عادية في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق الداخلي.

- التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات الغير عادية، والمخالفات في القوائم المالية التي لم يسبق له تحديدها.

- مقارنة درجة المخاطرة الفعلية مع درجة المخاطرة المحددة مسبقا.

- الحكم على سلامة القوائم المالية ككل وكفاية الإفصاح فيها عن حقيقة نشاط المؤسسة وما أظهرته من نتائج خلال الفترة المالية محل التدقيق، بالإضافة إلى الحكم على حقيقة مركزها المالي في نهاية الفترة والتأكد من إمكانية المؤسسة على الإستمرار.

وفي هذه المرحلة يستخدم المدقق الداخلي أدوات مختلفة للتوصل إلى الأهداف السابقة، تتمثل فيما يلي:

- إستفسارات من المشرفين عن جهة محل التدقيق عن بعض جوانب النشاط والتي قد تكون شفهية أو مكتوبة.

- مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية التي تخص السنة السابقة.

- **تحليل النسب:** وهي من الأساليب الكمية أكثر إستخداما من قبل المدقق الداخلي، وهي تعبر عن العلاقات بين عنصرين أو أكثر، وتفيد المدقق الداخلي في معرفة التغيرات الهامة وهي لا تعتبر ذات جدوى إلا بعد مقارنتها مع نسب أخرى قد تكون تاريخية من داخل المؤسسة، أو نسب من خارج المؤسسة تتعلق بنفس القطاع التي تنتمي إليها المؤسسة.

- **تحليل الإتجاهات:** يعتبر من الأساليب الأكثر شيوعا بين المدققين، ويستخدم بهدف التعرف على التغيرات التي حدثت على أرصدة الحسابات خلال الفترة محل التدقيق من خلال مقارنتها بأرصدة حسابات الفترات السابقة، ومعرفة الإنحرافات وتحديد إتجاهاتها وتفسير هذه التغيرات ومعرفة الأسباب.

- **تحليل الإنحدار:** يستخدم أسلوب تحليل الإنحدار لتقييم معقولية رصيد أو بند ما، أي يستخدم في التنبؤ عندما تتوفر بيانات تاريخية عن البنود موضوع الفحص، ومتى كان بالإمكان إشتقاق علاقات بين ذلك البند والعوامل الأخرى المؤثره فيها، سواء كان من داخل المؤسسة محل التدقيق أو

من خارجها لأن وجود هذه العلاقات تمكن المدقق الداخلي من تمثيلها بمعادلة رياضية يمكن إستخدامها في تقدير قيمة البند محل التنبؤ.

الخاتمة:

بناءا على ما سبق تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

– تستعين إدارة المؤسسات بالتدقيق الداخلي للتخفيف من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، والتي تخص تطبيق السياسات والإجراءات المختلفة وتحقيق الأهداف والمحافظة على مواردها، ومساعدتها على تحديد نقاط القوى ونقاط الضعف من خلال فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومحاولة سد الثغرات القائمة من غش واختلاس وأخطاء، التي من شأنها أن تعرقل المؤسسة الإقتصادية من تحقيق أهدافها.

– يهدف نظام المعلومات المحاسبية بالدرجة الأولى الى توصيل المعلومات بشكل مناسب للمستخدمين بعد إعدادها ومعالجتها وفقا للمراحل ومبادئ محاسبية، في الوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة، وقد ساعد التطور التكنولوجي وإستعمال الحاسوب في معالجة المعلومات إلى تصميم أنظمة محاسبية راقية، في مستوى تحقيق أهداف القوائم والتقارير المالية طموحات المستخدمين.

– يمثل مسار التدقيق أهم وسائل الرقابة الوقائية لأنه يسمح للمدقق الداخلي بالتعرف على الأحداث الإقتصادية التى قامت بها المؤسسة من خلال تتبع جميع معالجة البيانات المحاسبية بشكل يسمح له أن يكتشف أي تلاعب أو مخالفات أو أخطاء.

– في حالة إستخدام الحاسب الآلي في معالجة المعلومات يكون مسار التدقيق غير مرئى عكس ما هو عليه في التشغيل اليدوي، حيث يتم إعداد القيد وإثباته في اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الحاسب، مما يؤدى إلى صعوبة في تتبع مسار التدقيق لعملية محاسبية معينة، وبالتالي إحتمال حدوث المخالفات أو التزوير.

– يمكن للمدقق الداخلي أن يستخدم نظام المعلومات المحاسبية في خطوات عديدة من مراحل عملية التدقيق الداخلي، وذلك بداية من مرحلة التخطيط وخلال مرحلة العمل الميداني، وتنفيذا وإستكمالا لعملية التدقيق الداخلي، وعليه ففهم المدقق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبية يسمح له بأداء مهامه بكفاءة وفعالية.

– يجب أن تأسس خطة التدقيق على تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة، وذلك من خلال فهم المدقق الداخلي لنظام المعلومات المحاسبية المطبق بالمؤسسة، وبواسطته يحدد برنامج التدقيق المناسب.

– تمثل حوكمة المؤسسات، الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها

لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

– إن قيام التدقيق الداخلي بتقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة المطبقة يؤدى إلى ضمان وجود بيئة رقابية جيدة فعالة، والتي تعتبر أحد متطلبات أي عملية حوكمة جيدة، بالإضافة لكونها تؤدى إلى تخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة إلى مستوى مقبول بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

– إن مسؤولية إدارة مخاطر المؤسسة تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال قيامها بتصميم وتنفيذ برامج (نظم) إدارة المخاطر داخل المؤسسة وفي سبيل قيامها بهذا الدور وحتى تستطيع الوفاء بهذه المسؤولية فإنها تحتاج إلى خدمات معينة تتمثل في خدمات التأكيد، خدمات المراقبة، الخدمات الإستشارية، وليس هناك من وسيلة أو أداة تساعدها في ذلك أكثر من التدقيق الداخلي.

– يتوصل المدقق الداخلي لنظرة موضوعية أخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية التي قام بتدقيقها من خلال قراءة القوائم والتقارير المالية والملاحظات والبيانات الملحقة بها وتتبع الاجراءات والسياسات المعمول بها محل التدقيق، وعليه فنظامي المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية الجيدين يساهما بشكل فعال في عملية التدقيق الداخلي.

قائمة المراجع:

1– أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2– أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الأول، بسكرة – الجزائر–، 2001.

3– السيد أمين أحمد لطفي، **مراجعة وتطبيق نظم المعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

4– السيد عبد المقصود بيان، محمد الفيومي، **تصميم النظام المحاسبي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

5– داوود يوسف صبح، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، ط 2، بيروت، 2010.

6- ستيفن أ موسكوف، مارك ج سميكن، ترجمة: كمال الدين سعيد، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، الرياض،2002.

7- سمير كامل محمد عيسى، **العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية-**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، يناير 2008.

8- شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، **النظم المحاسبية**، جامعة الموصل، العراق، 1984.

9- عبد الحميد عبد المنعم عقدة، **المراجعة وإدارة المخاطر في مفهوم الحوكمة**، الملتقى العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 08-10 سبتمبر 2005.

10- عبد اللطيف محمد خليل، **نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة بالتطبيق على البنوك التجارية**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الخامس والعشرون، يوليو 2003.

11- علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، العدد 15، المجلد02، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، ليبيا، 2013.

12- قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيا السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003.

13- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

14- Alain Mikol, **L'Audit Financier**, Edition D'Organisation, Paris, 1999.

15- Dana Hermanson, Larry Rittenberg, **Internal Audit And Organizational Governance**, The Institute of Internal Auditors, Florida-USA-, 2003.

16- Dorfman, Mark S, **Introduction to Risk Management and Insurance**, 6th ED, Prentice Hall, 1998.

17- Gordon B. Davis, **Computer and Information Processing**, McGraw-Hill Inc, New York, 1978.

18- James martin, **Computer Data Base organization**, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1977.

19- J.H.Renau, **Auditing in Data Base Environment**, The Journal of Accountancy, December 1977.

20- John J. Willingham, D.R Carmichael, **Auditing Concepts and Methods**, McGraw-Hill Book Company, New York, 1975.

21- L.I.Krauss, A.MacGahan, **Computer Fraud and Counter Measures**, Prentice-Hall, 1979.

22- Organisation For Economic Co-Operation And Development, **OECD Principles of Corporate Governance,** Paris, 2004, http://www.oecd.org.

23-Ron Weber, **Audit Trail systems support in Advanced Computer-Based Accounting Systems,** The Accounting Review, Vol LV11, No 02, April 1992.

24- Stanford Research Institute (SRI), **Systems Auditability and Control Study-Data processing Audit practices Reports**, The Institute of Internal Auditors, Altamonte springs, Florida, 1977.

25- The Accountancy Foundation Limited, **Accounting and internal control systems and audit risk assessments**, http: //www.accountancyfoundation.com/terms , March 1995.

26- The Institute of Internal Auditors, **IIA POSITION PAPER**: **The Role of Internal Auditing in Resourcing the Internal Audit Activity**, www.theiia.org, January 2009.

27- The Institute of Internal Auditors, **International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing,** www.theiia.org, 2012.

28- The Institute Of Internal Auditors, **Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control**, USA, 10June 2005.

29- The Institute Of Risk Management, **A Risk Management Standards,** Airmic, London, 2002.

تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

د. عمران عبد الحكيم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

يهدف البحث إلى تقييم تجربة مؤسسية هامة لبنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بتمويل الأفراد الفقراء من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ومن خلال البحث تتبين أهمية هذه التجربة التي يمكن الاستفادة من بعض نتائجها الإيجابية ضمن التفكير مستقبلا في تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري.

Résumé

L'objectif principal de ce travail est d'effectuer une évaluation de l'expérience de la banque Al-Baraka au financement des pauvres dans le cadre d'un projet pilote de microfinance islamique.

A partir de l'approche de cette expérience pilote, on peut tirer beaucoup des résultats positifs dans le cadre du développement de la Microfinance au niveau de l'économie algérienne.

تمهيد

بدأت البنوك التجارية، في الآونة الأخيرة، بإعادة النظر في رؤيتها السابقة حول برامج التمويل المتناهي الصغر، حيث أصبحت ترى أن برامج التمويل المتناهي الصغر هي برامج ناجحة وذات ربحية، وقد أكد بعض الباحثين ذلك فيما يلي: " لقد أدرك العاملون في المجال المصرفي الآن فقط أن الفقراء لهم احتياجات مثلهم مثل الأفراد الآخرين، وأن إتاحة الفرصة أمامهم كي يساعدوا أنفسهم لا تعد خيارا ناجحا فحسب، ولكنها أيضا تفتح آفاق الأسواق المالية العالمية على فئة أو شريحة جديدة تماما من الأصول وأسواق المستهلكين "[1].

وقد تعدد أسباب هذا الاهتمام بمجالات التمويل المتناهي الصغر من قبل البنوك التجارية[2]، فمنها أن البنوك التجارية تواجه اليوم نوعا من المنافسة المتزايدة في أسواقها التقليدية، لذلك تقوم بالبحث عن أسواق جديدة تزيد من خلالها معدلات أرباحها، حيث تقدر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عدد العملاء المحتملين في سوق التمويل المتناهي الصغر بحوالي 03 مليارات عميل يحصل حوالي 500 مليون منهم الآن على خدمات مالية من مؤسسات ذات بعد اجتماعي[3].

إن قيام بعض البنوك التجارية بدخول هذا العمل المصرفي المتناهي الصغر، والذي حقق لها أرباحا أضحت دافعا للبنوك التجارية الأخرى لدخول مجالات التمويل المتناهي الصغر، وتبين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن حوالي 225 بنكا تجاريا ومؤسسة مالية رسمية تعمل في مجال التمويل المتناهي الصغر قد حققت لها تلك البرامج أرباحا كبيرة.

وقد يعد تطور الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى البنوك التجارية من الأمور التي قد ساهمت في تزايد اهتمام البنوك التجارية بتنفيذ برامج ذات صلة بالمسؤولية الاجتماعية، ولا سيما منها تلك البرامج في مجالات التمويل المتناهي الصغر على مستوى المناطق التي تعمل بها تلك البنوك التجارية.

وتعددت البدائل المؤسسية المتاحة أمام البنوك التجارية في مجال دخولها لأسواق التمويل المتناهي الصغر، ووفقا لما قامت به المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء من خلال الاستقصاء الذي أجرته بشأن البنوك العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر، فقد تحديد ستة بدائل مؤسسية مختلفة تستخدمها البنوك عادة من أجل دخول سوق التمويل المتناهي الصغر، والتي هي كالتالي[4]:

- **النموذج الأول: تقديم الخدمات مباشرة :** ويكون ذلك من خلال البدائل التالية:
  - إقامة وحدة داخلية لتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.
  - تأسيس مؤسسة مالية متخصصة في مجال التمويل المتناهي الصغر.
  - تأسيس شركة لتقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر.
- **النموذج الثاني: التعاقد مع الجهات القائمة العاملة في مجالات التمويل المتناهي الصغر:**

ويكون ذلك التعاقد من خلال البدائل التالية:

- التعاقد مع جهات خارجية للقيام بعمليات تقديم الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد.
- توفير القروض التجارية لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر.
- توفير البنية الأساسية والنظم التابعة للبنك لإحدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر.

وضمن هذه التطورات الحاصلة في مجال التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي، قام بنك البركة الجزائري بالاهتمام بالتمويل المتناهي الصغر الإسلامي بداية من سنة 2008 من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر بمدينة غرداية بالتعاون مع برنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ–DEVED) وبإشراف من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

إشكالية البحث

نسعى من خلال هذه البحث للإجابة عن التساؤلات التي تتعلق بتقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، ومن أهمها التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وما هي النقاط الإيجابية ونقاط الضعف الملاحظة على هذه التجربة ؟

خطة البحث

من أجل إثراء الجانب النظري والعملي لما يتعلق بمحاولة تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، سيتم معالجة إشكالية هذا البحث من خلال النقاط الأساسية التالية :

المحور الأول: التعريف بالبرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري.

المحور الثاني:عرض نتائج البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

المحور الثالث: التقييم المبدئي للتجربة النموذجية لبرنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

المحور الأول: التعريف بالبرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

تأسس بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كبنك تجاري يمارس أعماله المصرفية وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو بنك مختلط الملكية بين مجموعة دلـــة البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، ومازال بنك البركة الجزائري إلى غاية الآن البنك الإسلامي الرائد في الجزائر، والذي يقدم مجموعة متعددة من الخدمات المصرفية و المالية عبر شبكة من الفروع التي يبلغ عددها 25 فرعا على مستوى القطر الجزائري.

أولا: فكرة تأسيس البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

1- الخلفية التاريخية للبرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة بمساعدة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ–DEVED)، وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هـــذا السياق مـــع نهاية سنة 2008 تأسيس مؤسسة للخدمات المالية المسمـــاة اختصارا (**FIDES Algérie**) بالتعاون مع بنك البركة الجزائري(5).

2-مبررات ودوافع إقامة البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

هناك مجموعة من المبررات والدوافع التي دفعت بالأطراف المشاركة في تنفيذ هذا البرنامج التمويلي المستحدث بمدينة غرداية، ويمكن ذكرها كما يلي:

أ. وجود عدد معتبر وهام جدا من المشروعات الصغيرة والمصغرة، ومشروعات الحرف والصناعات التقليدية في مدينة غرداية.

ب. وجود مجموعة من التقاليد والعادات المجتمعية الفاعلة في مدينة غرداية، لا سيما ما يتعلق منها بمتانة الروابط الاجتماعية الفاعلة في المجتمع.

ج. عدم الإقبال على التعامل مع البنوك التجارية غير المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المنطقة.

د. وجود بدائل تمويلية يمكن تطبيقها ضمن مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل صيغة التمويل بالمشاركة والقرض الحسن.

ثانيا: الأطراف الشركاء في إدارة البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر

في بداية الأمر، و قصد ضمان نجاح البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، تم تصميم إطار تنظيمي وتنسيقي لهذا البرنامج التمويلي، والذي يتشكل من ثلاثة أطراف أساسية[6]، وهي كالتالي:

1. **مؤسسة الخدمات المالية المسماة اختصارا(FIDES Algérie):** وتتكفل هذه المؤسسة ضمن هذا البرنامج بمجموعة من المهام، والتي تشمل قيام المؤسسة بدراسة وتقييم مشروعات صغار الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة يتم اختيار المشروعات القابلة للتمويل، والتي يتم إرسالها فيما بعد إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة. كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع بنك البركة الجزائري ضمن هذا البرنامج التمويلي بضمان المتابعة المستمرة لأصحاب المشروعات المتحصلين على التمويل، وذلك بالتنسيق مع لجنة الأعيان بالمنطقة.
2. **بنك البركة الجزائري:** يقوم البنك – ضمن مشاركته في تنفيذ برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي بمدينة غرداية– باستحداث صيغة التمويل بالمشاركة الملائم لخصوصيات أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الصناعة التقليدية، كما يقوم البنك بعمليات تقديم التمويل وإمضاء الاتفاقيات المتعلقة بتك المعاملات المالية مع أصحاب المشروعات الممولة، كما يقوم بضمان متابعة عمليات التحصيل لتلك الأموال الممنوحة للأفراد، كما يتكفل بنك البركة الجزائري ضمن هذا البرنامج التمويلي بعمليات التسيير الإداري والمحاسبي لهذه العمليات التمويلية. ونشير هنا إلى أن بنك البركة الجزائري قد استفاد من ضمانات مقدمة من بنك أجنبي للتقليل من المخاطر المرتبطة بهذا الدور التمويلي ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في مدنية غرداية.

ج. **لجنة الأعيان:** ويتمثل دورها ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي في المشاركة المستمرة في عمليات تقديم التمويل لأصحاب المشروعات الصغيرة والحرف ومشروعات الصناعة التقليدية، كما تقوم هذه اللجنة بالمشاركة في تحصيل الأموال الممنوحة لأصحاب المشروعات في حالات عدم وفائهم بالتزاماتهم وتعهداتهم تجاه بنك البركة الجزائري ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، كما ينتظر من هذه اللجنة العمل على تطوير هذا الجهاز التمويلي ليصبح جهازا تمويليا ناجحا في المنطقة.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01):المهام الأساسية للأطراف الشركاء في البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

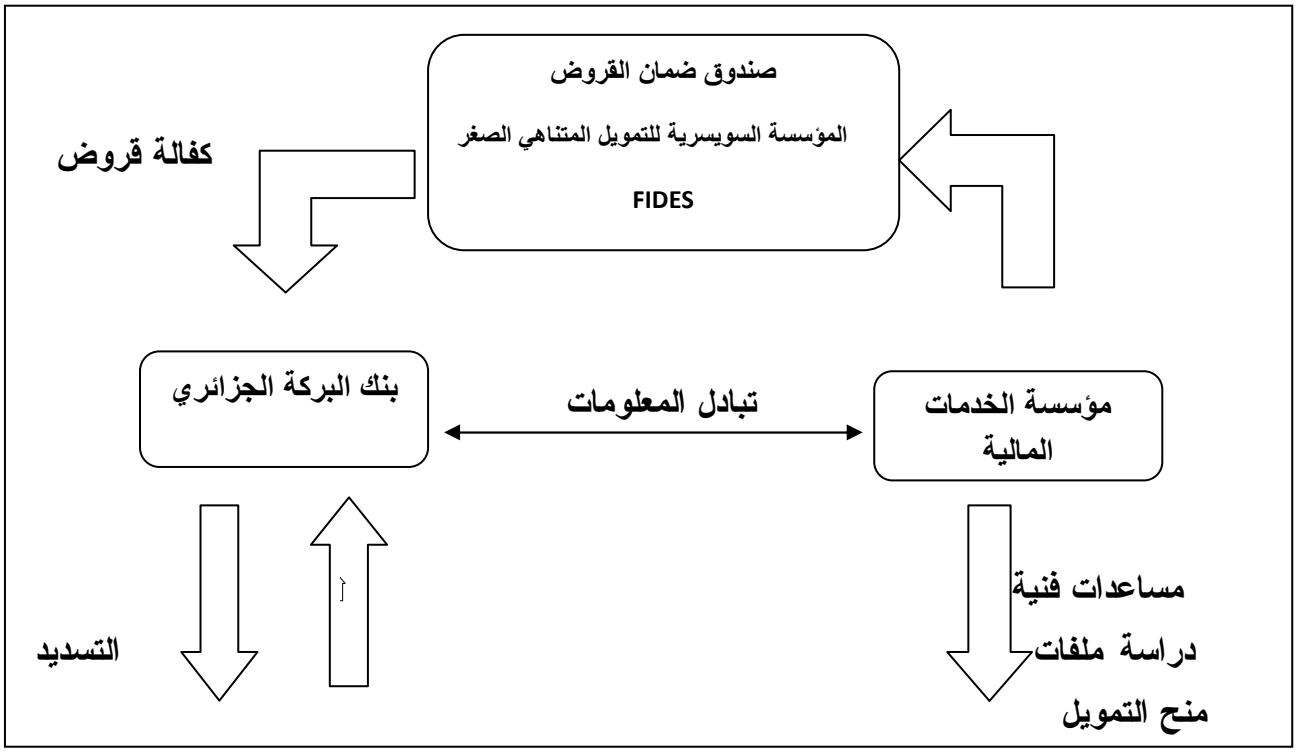

المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك.

طلبات التمويل

أصحاب المشروعات الصغيرة و المصغرة

وما يمكن الإشارة إليه ضمن عرض الإطار التنظيمي لهذا البرنامج النموذجي في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، هو أن الطرف الأساسي في الوقت الراهن ضمن هذا البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر هو بنك البركة الجزائري، وذلك بعد التوقف النهائي عن العمل لمؤسسة (***FIDES Algérie***) بداية من شهر أفـــــريل من سنة 2012.

وفي الوقت الراهن، يتم تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي على مستوى بنك البركة الجزائري من خلال الوكالات المحلية التالية:

- وكالة بنك البركة الجزائري بمدينة غرداية.
- وكالة بنك البركة الجزائري بباب الزوار بالجزائر العاصمة.

ثالثا: منهجية عمل البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

1. طبيعة الفئات المستهدفة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

تتمثل الفئات المستهدفة ضمن هذا البرنامج التمويلي في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي على مستوى بنك البركة الجزائري من خلال الوكالات المحلية للبنك، في مجموعة من أفراد الفئات الفقيرة، والتي قد تشمل أفراد الفئات التالية:

أ. النساء الفقيرات الماكثات في البيوت.

ب. الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.

ج. الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة.

د. الأفراد من ذوي أصحاب المشروعات الناشطين في القطاع غير الرسمي.

2. المبادئ المعمول بها ضمن منهجية البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

تتمثل المبادئ المعمول بها ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي على مستوى بنك البركة الجزائري في مجموعة من المبادئ الهامة، والتي يمكن ذكرها كما يلي[7]:

أ. مبدأ تنظيم النساء الفقيرات في مجموعات: يشترط البنك على النساء الفقيرات الماكثات في البيوت للاستفادة من التمويل ضرورة تشكيل مجموعات مكونة من 04 إلى 08 عضوات، على أن يكون لكل مجموعة رئيس ونائبان يتم اختيارهم من طرف الأعضاء في كل مجموعة.

ب. مبدأ منح القروض التضامنية: ويكون ذلك من خلال التضامن بين أعضاء المجموعات التضامنية المشكلة من طرف النساء الفقيرات الماكثات في البيوت، على أن يتم منح القروض بشكل فردي لأعضاء تلك المجموعات.

ج. مبدأ ربط منح القروض بالادخار: ويتجسد هذا المبدأ من خلال حرص بنك البركة الجزائري على جعل النساء الماكثات في البيوت المستفيدات من التمويل وفقا لصيغتي القرض الحسن والمرابحة يقمن بدفع مبالغ بسيطة يتم وضعها في حسابات ادخارية خاصة، بحيث تتراوح قيمة هذه المبالغ المدخرة مابين 500 دج و 700 دج لكل قسط من أقساط القروض يتم دفعها من قبل النساء المستفيدات، على أن تعاد هذه المبالغ المدخرة إلى أصحابها في نهاية مدة القرض.

د. مبدأ التدرج في تقديم التمويل من خلال الصيغ المالية المقترحة: ويكون ذلك بشكل أساسي للنساء الفقيرات الماكثات في البيوت عبر تقديم التمويل في المرحلة الأولى عبر صيغة التمويل من خلال القرض الحسن وذلك لمرة واحدة فقط، وبعدها وبناء على إيفاء النساء المستفيدات من القروض بالتزاماتهن المالية تجاه البنك، يمكن لهن الحصول على التمويل بقيم أكبر من خلال صيغة التمويل بالمرابحة المصغرة.

هـ. مبدأ تفعيل الضمانات المعنوية: وقد كان ذلك بشكل أساسي من خلال تفعيل مشاركة الجهات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي بمدينة غرداية ممثلة في ذلك ضمن هذا البرنامج النموذجي من خلال لجنة الأعيان، ومن جانب آخر وفي إطار تفعيل الضمانات المعنوية، تم الاعتماد على تشكيل المجموعات التضامنية في إطار التعامل مع النساء الفقيرات الماكثات في البيوت عبر تقديم التمويل من خلال القروض الحسنة التضامنية .

3. الصيغ التمويلية المقترحة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

اعتمدت الأطراف المشاركة في تنفيذ البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي في بداية الأمر على اعتماد صيغة التمويل بالمشاركة، وكذا صيغة التمويل بالقرض الحسن، ولكن في الوقت الراهن يعتمد بنك البركة الجزائري بصفته الطرف الأساسي والوحيد في إدارة هذا البرنامج على ثلاثة صيغ تمويلية يمكن ذكر خصائصها كما يلي[8]:

أ. التمويل من خلال صيغة القرض الحسن: تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:

- هذه الصيغة التمويلية موجهة للنساء الفقيرات الماكثات في البيوت فقط .
- تتراوح قيمة التمويل من مبلغ 10 ألاف دج إلى مبلغ 30 ألف دج.
- فترة التسديد لهذه القروض تختلف حسب الحالات، بحيث تتراوح ما بين 04 أشهر إلى 06 أشهر.
- يمنح هذا النوع من التمويل مرة واحدة.

ب. التمويل من خلال صيغة المرابحة المصغرة: تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:

- هذه الصيغة التمويلية موجهة لتمويل النساء الفقيرات الماكثات في البيوت فقط.
- تتراوح قيمة التمويل ضمن هذه الصيغة التمويلية من مبلغ 30 ألف دج إلى مبلغ 70 ألف دج.
- فترة التسديد لهذا النوع من التمويل تختلف حسب الحالات، بحيث تتراوح عمومـــــا مـــا بين 10 أشهر إلى 14 شهرا.

ج. التمويل من خلال صيغة المشاركة : تتضمن هذه الصيغة التمويلية الخصائص التالية:

- التمويل يغطي التكاليف الاستثمارية ورأس المال العامل.
- فترة التسديد تختلف باختلاف الحالات، بحيث تتراوح ما بين 03 أشهر و 36 شهرا.
- قيمة التمـــــويل ضمـــن هذه الصيغـــــة التمـــــويلية تتـــــراوح مـــا بين 150 ألـــــف دج إلـــــى مبلـــغ 02 مليون دج؛
- التمويل بالمشاركة يخص تقريبا كل المجالات الاستثمارية، باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي.

وقد تم التركيز– وفقا لمنهجية التمويل المتناهي الصغر الإسلامي المعتمدة ضمن هذا البرنامج التمويلي– على تمويل المشروعات الموجودة مسبقا فقط، بمعنى أنه لا يتم تمويل المشروعات الجديدة، كما أنه تم التركيز على ضرورة أن يكون التوسع الجغرافي تدريجيا في تقديم التمويل ضمن هذا البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر.

4. شروط الحصول على التمويل من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

حددت إدارة بنك البركة الجزائري مجموعة من الشروط والضوابط العامة في تقديم التمويل لأفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط تختلف باختلاف الصيغ التمويلية المقترحة لأفراد تلك الفئات، وهذه الشروط والضوابط يمكن ذكرها كما يلي[9]:

أ. شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة القرض الحسن: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية هي كما يلي:

- أن تكون النساء الفقيرات الماكثات في البيوت عضوات في مجموعات تضامنية.
- أن يتوفر للنساء الماكثات في البيوت الراغبات في الحصول على التمويل وفقا لصيغة التمويل من خلال القرض الحسن شخص معنوي ضامن لهن أمام البنك.
- أن يكون سن النساء الراغبات في الحصول على التمويل أكثر من 18 سنة.
- أن لا يتجاوز الدخل الشهري للنساء الماكثات في البيوت مبلغ 18 ألف دج.

ب.شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة المرابحة المصغرة: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية يمكن ذكرها كما يلي:

- أن تتمتع النساء الفقيرات الماكثات في البيوت بسيرة حسنة من خلال تعاملهن مع بنك البركة الجزائري من خلال صيغة القرض الحسن، وتتجسد تلك السيرة الحسنة من خلال وفائهن بالتزاماتهن المالية تجاه البنك في الآجال المتفق عليها.
- أن يتوفر للنساء الماكثات في البيوت الراغبات في الحصول على التمويل وفقا لصيغة التمويل بالمرابحة المصغرة شخص معنوي ضامن لهن أمام البنك، وبالإضافة إلى ذلك يطلب البنك كفالة شخصية وتضامنية في هذا المجال.

ج. شروط الاستفادة من التمويل من خلال صيغة المشاركة: هناك مجموعة من الشروط الواجب احترامها من طرف أفراد الفئات المستهدفة، وهذه الشروط الخاصة بهذه الصيغة التمويلية يمكن ذكرها كما يلي:

- أن تتوفر للأفراد الراغبين في الحصول على التمويل وفقا لصيغة المشاركة كل الوثائق التي تثبت وضعيتهم السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية.
- أن يتم تمويل الأفراد أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة القائمة فقط، بمعنى أنه لا يتم تمويل المشروعات الجديدة.
- أن يتوفر للأفراد الراغبين في الحصول على التمويل وفقا لصيغة المشاركة شخص معنوي ضامن لهم أمام البنك، وذلك بالإضافة إلى إمكانية أن يطلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية.

المحور الثاني:عرض نتائج البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

أولا: تطور عدد المشروعات الممولة

لقد تطور عدد المشروعات الممولة وفقا لصيغ التمويل المتاحة على مستوى البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي خلال الفترة 2009-2014 تطورا ملحوظا وخصوصا في ذلك عدد المشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن والذي تجاوز عددها أكثر من ألف مشروع، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما تبرزه الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد المشروعات الممولة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014

المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة القرض الحسن	146	474	298	0	112	30	1.060
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة المرابحة المصغرة	0	0	0	42	127	9	178
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة المشاركة	49	58	24	0	15	02	148
العدد الإجمالي للمشروعات الممولة بصيغة الإجارة المصغرة	0	0	0	0	0	03	03
المجمـــــــــــــــــــوع	195	532	322	42	254	44	1.389

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ويلاحظ من المعطيات السابقة ذلك التزايد الكبير في عدد القروض الممنوحة في إطار برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي خلال الفترة 2009-2011، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الدور الكبير الذي قامت به مؤسسة الخدمات المالية (**FIDES Algérie**) بصفتها طرفا أساسيا مشاركا في إدارة هذا البرنامج للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وبذلك يكون سبب التراجع في عدد القروض الممنوحة خلال الفترة الأخيرة 2012-2014 يكمن في التوقف عن النشاط لمؤسسة الخدمات المالية (**FIDES Algérie**) بداية من شهر أفـــــريل 2012، وكذا تكفل بنك البركة الجزائري بإدارة هذا البرنامج بصفة مستقلة عن تلك الأطراف المشاركة في إدارة هذا البرنامج في بداية الأمر. كما قد يعزى ذلك التراجع في عدد القروض الممنوحة إلى طبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عاشتها مدينة غرداية خلال تلك الفترة.

ويمكن التوضيح أكثر للتوزيع حسب الصيغ التمويلية المتاحة للعدد الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2009-2014 من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (01): توزيع عدد المشروعات الممولة حسب الصيغ التمويلية المتاحة خلال الفترة 2009-2014

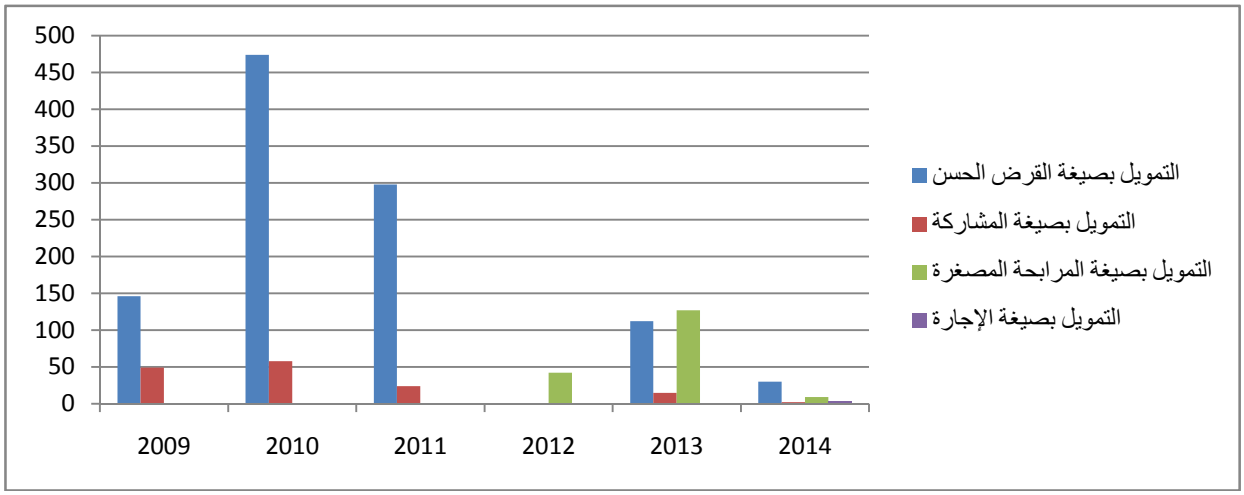

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ثانيا: تطور حجم التمويل للمشروعات الممولة

لقد تطور حجم التمويل الإجمالي للمشروعات المصغرة من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر لبنك البركة الجزائري تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2014؛ بحيث انتقل من مبلغ 22 مليون دج في نهاية سنة 2009 إلى مبلغ 123 مليون دج مع نهاية سنة 2014. وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02): تطور حجم التمويل للمشروعات المصغرة خلال الفترة 2009-2014

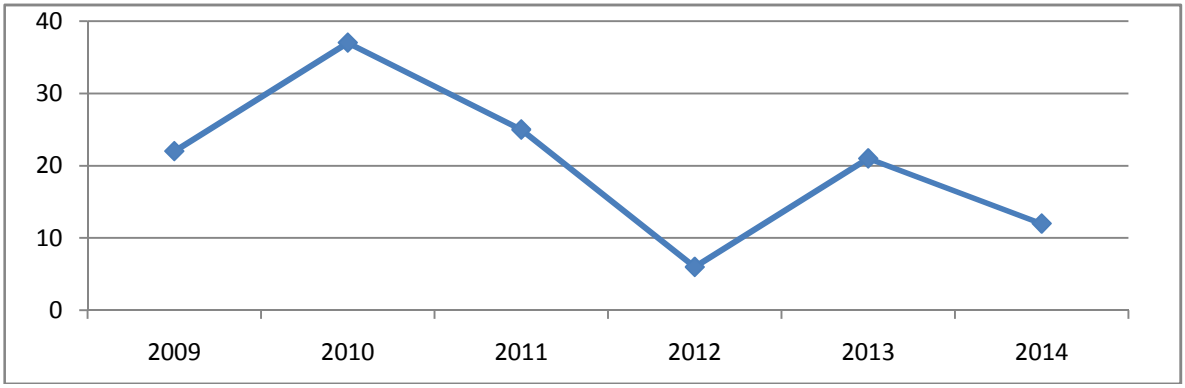

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ومن خلال الشكل السابق، نلاحظ ذلك التراجع في حجم التمويل للمشروعات خلال السنوات الأخيرة 2012-2014، ويعزى ذلك إلى طبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها مدينة غرداية خلال تلك الفترة، وهو ما قد أثر على نشاط بنك البركة الجزائري وبالتالي تراجع حجم التمويل الممنوح للمشروعات المصغرة ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر، كما يعزى ذلك

التراجع للتوقف النهائي عن النشاط لمؤسسة الخدمات المالية (**FIDES Algérie**) بداية من شهر أفريل 2012.

ثالثا: التوزيع القطاعي للمشروعات الممولة

عملا بمبدأ ضرورة التنويع في مجال تمويل المشروعات بما يسمح بتوزيع مخاطر التمويل عل العديد من قطاعات النشاطات، فقد مول بنك البركة الجزائري ضمن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر العديد من المشروعات، والتي شملت قطاعات النشاطات التالية:

- المشروعات التجارية.
- المشروعات في مجال الخدمات.
- المشروعات في مجال الصناعات الصغيرة والمصغرة.
- المشروعات في مجال الحرف والصناعات التقليدية.

رابعا: توزيع عدد المشروعات الممولة حسب الجنس والصيغ التمويلية

يهتم بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي بالتركيز على تمويل المشروعات المصغرة التي تقوم بها النساء، ويتجسد ذلك الاهتمام من خلال تلك الصيغ التمويلية المعتمدة ضمن هذا البرنامج لتمويل مشروعات النساء، ويمكن إيضاح ذلك الاهتمام بتمويل النساء من خلال المعطيات المعروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : توزيع العدد الإجمالي للمشروعات الممولة حسب الجنس والصيغ التمويلية إلى غاية 2014/12/31

الصيغ التمويلية	العدد الإجمالي للمشروعات	توزيع المشروعات الممولة حسب الجنس			
		الإناث	%	الذكور	%
القرض الحسن	1.060	1.060	100	0	0
المرابحة المصغرة	178	178	100	0	0
الإجارة المصغرة	03	01	33,33	02	66,66
المشاركة	148	02	1,35	146	98,64
المجموع الكلي	1.389	1.241	89	148	11

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

وتتضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (03): التوزيع النسبي للعدد الإجمال للمشروعات الممولة حسب الجنس إلى غاية 2014/12/31

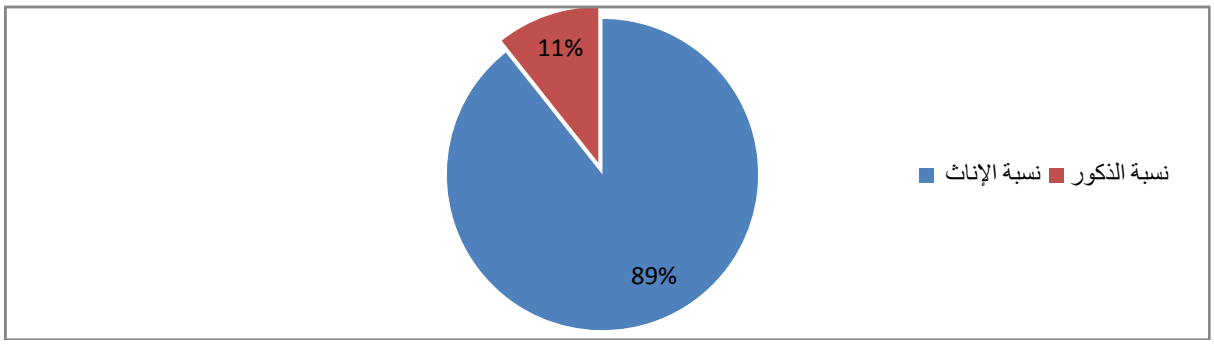

المصدر: المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

ومن خلال المعطيات السابقة، يتضح أن بنك البركة الجزائري يركز فعلا على تمويل المشروعات المصغرة للنساء، بحيث بلغت نسبة النساء المستفيدات من التمويل من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر ما يقارب نسبة **90%**، ويتركز أساسا ذلك التمويل للمشروعات المصغرة للنساء من خلال صيغتي القرض الحسن والمرابحة المصغرة.

خامسا: تطور معدلات التحصيل على مستوى البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي

وفقا للمعطيات المصرح بها على مستوى مكتب التمويل المتناهي الصغر الإسلامي بالمديرية العامة لبنك البركة الجزائري، فإن معدلات التحصيل المسجلة ضن البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر تتراوح مابين 70 % إلى 95 % خلال الفترة 2009-2014، وتتمثل الأسباب الأساسية في التدني لمعدلات التحصيل خلال بعض الفترات إلى ما يتعلق بطبيعة الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها مدينة غرداية في السنوات الأخيرة.

ونشير إلى أن معدلات التحصيل قد وصلت إلى معدلات عالية جدا في بداية هذا البرنامج، حيث لم يتم تسجيل إلا حالات قليلة جدا في التأخر عن التسديد في الآجال المتفق عليها[10].

المحور الثالث: التقييم المبدئي للتجربة النموذجية لبرنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري

من خلال عرض تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، سواء من حيث آليات وإجراءات تنفيذ هذا البرنامج التمويلي، أو من حيث النتائج المحققة خـــــلال الفترة 2009-2014، ونظرا للكثير من الصعوبات المتعلقة بإمكانية الحصول على معلومات مالية ومحاسبية كافية لإجراء تقييم مبدئي لبرنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري، سنحاول التركيز على بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذه التجربة القصيرة نوعا ما من حيث عمرها الزمني، وكذا نحاول الإشارة إلى بعض العناصر الإيجابية فيها، وذلك كما يلي:

أولا: بعض نقاط الضعف الملاحظة على تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

بناء على ما أشرنا إليه سابقا بخصوص تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر، و من خلال ما استطعنا الحصول عليه من معلومات حول هذا البرنامج ضمن لقائنا مع

مسؤول برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي على مستوى المديرية العامة لبنك البركة الجزائري، فإنه يمكننا الإشارة إلى بعض نقاط الضعف الملاحظة حول هذا البرنامج التمويلي، وذلك كما يلي:

1. **عدم وجود رؤية واضحة لبرنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي:** ونلاحظ غياب هذه الرؤية الواضحة من خلال نظرة الإدارة العليا لبنك البركة الجزائري لهذا البرنامج التمويلي على أنه مجرد أداء البنك لدوره في مجالات المسؤولية الاجتماعية[11]، وهذا ما قد شكل نقطة الضعف الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى فشل هذا البرنامج مستقبلا، وذلك لأن النظرة التي يمكن أن تحقق النجاح لهذا البرنامج مستقبلا، هو أن تجعل الإدارة العليا من هذا البرنامج مشروعا تجاريا تحكمه عوامل تتعلق أساسا بتحقيق الربحية والاستدامة المالية، وكذا الاستمرارية في العمل في تقديم الخدمات المالية مستقبلا.
2. **قلة الإمكانيات المادية والبشرية لإدارة وتطوير البرنامج:** إن عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة على مستوى إدارة هذا البرنامج للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي يعتبر من نقاط الضعف الملاحظة على هذا البرنامج،حيث لا يوجد سوى ثلاثة موظفين ضمن إدارته، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية المتاحة والتي قد يتطلبها هذا البرنامج النموذجي وما له من خصوصيات تختلف عن خصوصيات العمل المصرفي العادي. وهذا قد يكون السبب الأساسي في تراجع أداء البرنامج خلال الفترة الأخيرة 2012-2014 بعد التوقف النهائي لمؤسسة الخدمات المالية (**FIDES Algérie**) بداية من شهر أفريل 2012 عن النشاط باعتبارها طرفا أساسيا ضمن الإطار التنظيمي لبرنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي.

ثانيا: بعض إيجابيات التجربة النموذجية لبنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي

ما يمكن أن يحسب لهذه التجربة النموذجية لبنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي من إيجابيات، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1. **من حيث اهتمام البنك بالتعامل المالي مع الفئات المستبعدة لسبب أو لآخر من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية:** يمكن القول في هذه النقطة أن تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، قد تعتبر تجربة هامة جدا على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لأن هذه التجربة قد سمحت ولأول مرة بتطبيق مبادئ جديدة في مجال التعامل المالي مع الأفراد الفقراء، وعلى الأخص النساء الماكثات في البيوت، وذلك من خلال العمل على استلهام أفضل الممارسات المتعارف عليها في مجالات التمويل المتناهي الصغر على المستوى الدولي.

2. **من حيث إثبات تجربة البنك من خلال هذا البرنامج إمكانية التعامل المالي مع الأفراد الناشطين في القطاع غير الرسمي:** أثبتت تجربة بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، بأنه من الممكن التعامل المالي مع الأفراد الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي؛ حيث نرى أن البنك قد نجح إلى حد بعيد في التعامل مع الأفراد المستهدفين، لا سيما فئة النساء وهن ممن ينشطون في القطاع غير الرسمي، وذلك من خلال الطريقة أو المنهج المستخدم في تسيير ذلك البرنامج التمويلي، وما يثبت ذلك هو أن إدارة البنك لم تتلق مشكلات كبيرة في التعامل مع أولئك الأفراد، وذلك على الرغم من أن البنك لا يطلب في إطار ذلك التعامل المالي تقديم الضمانات العينية، بل يعمل على تفعيل استخدام الضمانات المعنوية فقط، مثل منح القروض التضامنية من خلال المجموعات التضامنية.
3. **من حيث اهتمام البنك بالعمل على الانتقال المرحلي والتدريجي بالأفراد المستهدفين من النشاط ضمن القطاع غير الرسمي إلى النشاط ضمن القطاع الرسمي:** إن ما يقوم به بنك البركة الجزائري من خلال البرنامج النموذجي للتمويل المتناهي الصغر الإسلامي، يمكن اعتباره خطوة هامة بالنسبة لهذه المؤسسة المالية التي تنشط ضمن النظام المالي الرسمي، وخاصة ما يتعلق بمحاولة البنك من خلال ذلك البرنامج التمويلي بالعمل على الانتقال المرحلي والتدريجي بالأفراد المستهدفين ضمن هذا البرنامج من أصحاب لمشروعات تنشط ضمن القطاع غير الرسمي إلى أصحاب مشروعات ينشطون ضمن القطاع الرسمي، وهذا إذا أخذنا بعين الإعتبار ما لهذه النقطة من أهمية على مستوى الاقتصاد المالي بصفة عامة.

خاتمة:

على الرغم من حداثة تجربة برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي لبنك البركة الجزائري، إلا أنه يمكن اعتبارها تجربة هامة على مستوى مؤسسات النظام المالي الرسمي؛ ذلك أن هذه التجربة قد تتوافق مع التوجهات الملاحظة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في الكثير من الدول في مجال الاهتمام بصناعة التمويل المتناهي الصغر.

وقد بينت نتائج التقييم المبدئي لهذه التجربة بعض المؤشرات الإيجابية حولها، لا سيما ارتفاع معدلات التحصيل ضمن برنامج التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، وكذا استمراريته منذ انطلاقه كبرنامج نموذجي في نهاية سنة 2008. وهذا ما قد يؤكد لنا أهمية ما يتعلق بأن تشجيع البنوك التجارية على ممارسة أو إقامة برامج في مجالات التمويل المتناهي الصغر الإسلامي يعتبر من أهم عناصر إستراتيجية تطوير صناعة التمويل المتناهي الصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك لما لهذه البنوك التجارية من مقومات قد تجعلها جهات فاعلة في مجال صناعة التمويل المتناهي الصغر الإسلامي مستقبلا.

الهوامش

(1) Jennifer Isern, David Porteous : Commercial banks and microfinance : evolving models of success, focus note n° .28, CGAP, Washington, june 2005, p. 1.

(2) Fall François Seck: Panorama de la relation banques/Institutions de microfinance à travers le monde, Revue Tiers Monde, N° 199, Juillet–Septembre 2009, p. 485.

(3) Jennifer Isern, David Porteous, op.cit, p. 2.

(4) Ibid, p. 2.

(5) Nasser Hideur: Le Banking Islamique en Algérie, Vingt ans après, les Cahiers de la Finance Islamique, N° spécial 2013, université de Strasbourg, , France, 2013, p. 12.

(6) Philippe Couteau : Expérience pilote de microfinance innovante à Ghardaïa, les actes des assises nationales de l'artisanat, Novembre 2009, p. 132.

(7) المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

(8) المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

(9) المديرية العامة لبنك البركة الجزائري: مكتب التمويل المتناهي الصغر، أفريل 2014.

(10) Philippe Couteau, op.cit, p. 133.

(11) Nasser Hideur, op.cit, p.12

واقع الرقابة المالية في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري

صورية شنبي أستاذ مساعد قسم –أ– السعيد بن لخضر أستاذ مساعد قسم –أ–

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص:

تعتبر الجزائر كباقي الدول التي تبحث عن مواكبة أنظمة الرقابة على المؤسسات الحديثة في ظل التبعية لمختلف الهيئات الدولية، والبحث عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد بدأت الجزائر في الإصلاحات الهيكلية منذ سنوات التسعينات، بحثا عن تفعيل و عصرنة الأداء الحكومي المالي والاقتصادي، ونتج عن ذلك عدة إصلاحات لتطوير أنظمة الإدارة العامة، من بينها تحديث نظام الرقابة المالية للمحاسبة العمومية. فاهتمت الجزائر بإصلاح النظام الرقابي الحكومي لكي يتماشى مع التطورات الراهنة ويضمن الاستعمال الأمثل للموارد والاستخدامات العمومية والرقابة على تنفيذها، وتتناول هذه الدراسة كيفية سير الرقابة المالية في المؤسسات ذات الطابع الإداري بالجزائر ومحاولة معرفة آفاقها من اجل الحفاظ على الأموال العامة.

Abstract:

Algeria, like other countries that seek to keep pace with the control systems of modern institutions under the dependence of the various international bodies and the search for accession to the World Organization for Trade, Algeria started in structural reforms since the nineties, in search of activating and modernizing the government's financial and economic performance, This includes several reforms to the development of public administration systems, which including the modernization of the financial accounting system for public accounting. Algeria is keen on reforming the governmental regulatory system in order to keep pace with current developments and ensure the optimal use of resources and public uses and control over their implementation. This study deals with how to conduct financial supervision in an administrative institutions in Algeria and try to know their prospects in order to preserve public funds.

مقدمة:

قامت معظم الدول في السنوات الأخيرة بإصلاح أنظمتها المحاسبية ، وهياكلها الإدارية في ظل اتساع نطاق خدماتها العامة، من اجل تبني طرق جديدة في تسيير نظامها الرقابي لتحقيق المساءلة، والحفاظ على الأموال العامة. فقد نتج عن تغير دور الدولة من دور الدولة الحارسة إلى التدخل في

النشاط الاقتصادي البحث عن الرقابة في المؤسسات من أجل المساءلة، و بالرغم من ظهور فكرة تقريب نظام الرقابة للمحاسبة العمومية من نظام الرقابة للمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية في بعض الدول، إلا أن الحكومات بقيت تعتمد على المدونة العامة للخزينة، واعتماده على الأساس النقدي في عملياتها المالية للدولة، ولم تنتقل إلى تسيير نظامها على أساس الاستحقاق والأخذ بعين الاعتبار الحقوق المثبتة، إلا في السنوات القليلة الماضية، بعد ظهور مصطلح العولمة، وفرض شروط صندوق النقد الدولي وهيئة الأمم المتحدة، حول حرية التعاملات المالية الدولية.

فقد قامت عدة دول بوضع تعديلات كبيرة على هيكل نظامها الرقابي، منها من عملت على تطبيق نظام رقابي يعتمد على أسس وقواعد المحاسبة الخاصة، بالاعتماد على الأساليب العلمية والتكنولوجية، ومنها من تبنت نظاما رقابيا يخضع لمعايير ومقاييس دولية عالمية. في حين أرغمت بعض الدول على إصلاح أنظمتها الرقابية تماشيا مع شروط انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

وتعتبر الجزائر كباقي الدول التي تبحث عن مواكبة أنظمة الرقابة على المؤسسات الحديثة في ظل التبعية لمختلف الهيئات الدولية، والبحث عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد بدأت الجزائر في الإصلاحات الهيكلية منذ سنوات التسعينات، بحثا عن تفعيل و عصرنة الأداء الحكومي المالي والاقتصادي، ونتج عن ذلك عدة إصلاحات لتطوير أنظمة الإدارة العامة، من بينها تحديث نظام الرقابة المالية للمحاسبة العمومية.

فقد اهتمت الجزائر بإصلاح النظام الرقابي الحكومي لكي يتماشى مع التطورات الراهنة ويضمن الاستعمال الأمثل للموارد والاستخدامات العمومية والرقابة على تنفيذها.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تتم الرقابة المالية في المؤسسات ذات الطابع الإداري بالجزائر ؟؛ و ما هي آفاقها من اجل الحفاظ على الأموال العامة؟.

أهمية الدراسة: يحتوي هذا الموضوع أهمية كبيرة في مجال المالية العامة، حيث يتضمن نظام الرقابة للمحاسبة العمومية الأطر والتشريعات القانونية التي تهدف إلى المحافظة على الأموال العمومية والسهر على تنفيذ مختلف العمليات المالية التي تسعى الدولة من ورائها تحقيق النفع العام، باستخدام مختلف الأجهزة الرقابية التي تساعدها على تحقيق أهدافها المسطرة. ولعل مختلف هذه الإصلاحات المتعلقة بالنظام الرقابي للدولة تنصب في هذه الغاية التي تسعى الدولة تحقيقها والوصول إليها.

أهداف الدراسة : الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على بعض التطورات المالية التي تشهدها الجزائر في إطار إصلاح النظام الرقابي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، من خلال وضع

نظام رقابي متكامل يهدف من جهة إلى تحقيق السيطرة الفعالة على التدفقات النقدية، وبناء قاعدة علمية للأنظمة المالية تتماشى مع تطور الأوضاع المالية للدولة، تتوفر فيها الدقة وسرعة انتقال البيانات والمعلومات فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية العامة للدولة، والوضعية المالية للخزينة العمومية، من جهة أخرى.

منهجية الدراسة : من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا أولا التطرق للجانب العضوي في الرقابة المالية، ثم يتم تناول الرقابة المالية من حيث المفهوم، المبادئ والأهداف، الأنواع، بعدها نتحدث عن المعايير الحديثة للرقابة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة.

أولا: الجانب العضوي في الرقابة المالية.

إن تنوع و تعدد الخدمات الواجب توفيرها للجميع وفي ظل التقدم الحضاري، جعل المؤسسات العمومية غير الربحية تفرض نفسها، و تتوغل داخل كل القطاعات الحساسة للدولة و المتمثلة في: [1]

- قطاع الأمن و الدفاع: الثكنات العسكرية، مراكز الأمن، مراكز الدرك .....و غيرها.
- قطاع الصحة و الشؤون الاجتماعية: المستشفيات ، العيادات والمراكز الصحية، ومراكز رعاية الطفولة و العجزة...الخ .
- قطاع التربية و التعليم العالي: كالجامعات ،الثانويات ،المعاهد العلياء المدارس...وغيرها.
- قطاع الإدارة العمومية: الإدارات المركزية، الولايات، الدوائر، البلديات.....الخ.

1- الأعوان المكلفون بالتنفيذ: لقد أوكل القانون الجزائري أمر التصرف في الأموال العمومية إلى أربع أشخاص هم : المحاسب العمومي، الآمر بالدفع، وكيل الاعتماد، المراقب المالي، حيث ألزمهم بتنفيذ العمليات المالية وفقا للإجراءات المحددة، ومسك دفاتر وسجلات معينة وخاصة بكل عون.

1-1- المحاسب العمومي: يُعد المحاسب العمومي العون الأكثر أهمية من بين الذين يتصرفون في الأموال العمومية بسبب حرصه الشديد عليها، وتطبيقا لمبدأ الفصل بينه وبين الآمر بالدفع الذي سنأتي على ذكره في حينه.

و يجري حسب الممارسة الحالية في الجزائر اختيار المحاسب العمومي بإحدى كيفيات ثلاث هي :

- إما أن يختار من بين المستخدمين التابعين لوزارة المالية، والتي تقترحه على وصاية المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، والتي تقترحه بدورها على مؤسستها، وإذا لم يكن هناك أي تعارض قانوني أو مبرر آخر، فإنه يعين كمحاسب عمومي مكلف بتنفيذ ميزانية المؤسسة ذات الطابع الإداري المعنية، وهذه المهمة وظيفة و ليست منصبا لأنها تزول بزوال أسبابها.

– أو يختار من بين مستخدمي الوزارة الوصية التي تستشير المؤسسة المعنية وفي هذه الحالة يعرض ملفه على وزارة المالية التي تدرسه بعمق، وإذا لم يتوفر فيه أيُّ مانع قانوني أو موضوعي، فإنه يعين كمحاسب عمومي للمؤسسة المعنية.

– أو يختار من بين مستخدمي المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري نفسها، بحيث يقوم الآمر بالدفع بتقديم ملف ترشيحه (محاسب عمومي) إلى الوزارة الوصية والتي بعد موافقتها تطلب موافقة وزارة المالية التي توافق على ذلك حتى في وجود الموانع القانونية والموضوعية.

وقد عرّف المشرع الجزائري المحاسب العمومي في المادة 33 من الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون 21/90 المؤرخ في 15 اوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية والتي تنص على أنه:" يُعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية : [2]

– تحصيل الإيرادات و دفع النفقات؛

– ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها و حفظها؛

– تداول الأموال و السندات و القيم و الممتلكات و العائدات و المواد؛

– مسؤوليته عن حركة حسابات الموجودات."

هذا وبالإضافة إلى ما ورد في المادتين 18 و 22 من نفس القانون [3] و اللّتان تتضمنان ما يلي:

– يقوم المحاسب العمومي بالدفع والذي يُعد الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي.

– يقوم المحاسب العمومي بالتحصيل والذي يُعد الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

كما وردت إشارة إلى معنى اعتماد و تعيين المحاسب العمومي في المادة 34 من نفس القانون [4] في نص يقول:"يتم تعيين المحاسبين العموميين من قبل الوزير المكلف بالمالية و يخضعون أساسا لسلطته".

كما يمكن اعتماد بعض المحاسبين العموميين من قبل الوزير المكلف بالمالية أيضا.

1-2- الآمر بالصرف: يتمثل الآمر بالصرف في الشخص المسؤول الأول في أية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وسواء كان معينا أو منتخبا أو منتدبا فإن مساهمته في التسيير المالي للمؤسسة تكون مكملة لمهمته الإدارية و تكسبه بالتالي هذه المساهمة صفة الآمر بالدفع، لأنه لا يوجد سلك إداري من هذا النوع وتتولد بالتالي هذه المهمة (مهمة الآمر بالدفع)من مهمة إدارية، ومن ثَمَّ فإن زوال المهمة الإدارية يؤدي حتما إلى زوال مهمة الآمر بالدفع.

إن الآمر بالصرف –مثلما أشرنا سابقا– هو منفذ المرحلة الإدارية للعمليات المالية وبذلك فهو يلعب دورا هاما و بالغا في تنفيذ الميزانية صرافا و تحصيلا. وعلى ضوء ما سبق سنتعرض في البداية للتعريف الذي أعطاه القانون 21/90 لهذا العون ثم نقوم بدراسة مختلف أنواع الآمرين بالدفع (الصرف) وأخيرا التعرض لمختلف أدوارهم و أهمية مهامهم.

إن القانون 21/90 نص في مادته 23 على أنه " يُعد آمراً بالصرف في مفهوم هذا القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ العمليات المشار إليها في المواد 16-17-19-20-21 .

و بالعودة إلى هذه المواد المذكورة في الفصل الثالث من الباب الأول من هذا القانون نجد ما يلي:

الجدول (1) : المواد التي توضح عمليات التنفيذ الخاصة بالآمر بالدفع

المواد	عمليات التنفيذ الخاصة بالآمر بالدفع
16	القيام بالإثبات الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي
17	تصفية الإيرادات التي تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن و الأمر بتحصيلها
19	يقوم بالالتزام الذي يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية
20	إجراء التصفية التي تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية
21	الأمر بالدفع أو تحرير الحوالات الذي يعد الإجراء الذي بموجبه يتم إبراء الدين العمومي

المصدر: قانون 21/90 الصادر في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وتضيف المادة 23 أنه "يخوّل التعيين أو الانتخاب لوظيفة لها من بين الصلاحيات تحقيق العمليات المشار إليها في المواد السابقة الذكر صفة الآمر بالدفع قانونا وتزول هذه الصفة مع انتهاء المهمة".

1-3- المراقب المالي: وهو العون الممثل لوزارة المالية بحيث يختار من بين موظفيها ويعين بقرار وزاري و يكون مقر عمله بالمديرية المالية للولاية المعنية، ويسمح له بالانتقال إلى المؤسسات المعنية إذا اقتضى الأمر ذلك[5] ، للإشارة فإن المراقب المالي لا يمثل المؤسسة مثل الآمر بالدفع بل يمثل وزارة المالية.

وطبقا للمادة 02 من المرسوم 414/92 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالمراقبة السابقة للنفقات فإنه:"يعين الوزير المكلف بالميزانية المراقبين الماليين والماليين المساعدين"

و تتمثل مهمته الرئيسية في مراقبة النفقات المستعملة، ومتابعة الوضعية المالية لمؤسسات المكلف بالإشراف عليها وذلك من خلال: [6]

- السهر على صحة توظيف النفقات بالنظر إلى التشريع المعمول به؛
- التحقق مسبقا من توفّر الاعتماد المخصص لموضوع النفقة؛
- كما يقدم التفاصيل المتعلقة بوضعية الاعتمادات المفتوحة والنفقات الموظفة لهذه المؤسسات؛
- يعتبر مرشد مكلف بتقديم المساعدات إلى الآمر بالدفع من خلال التوجيهات و النصائح؛
- إثبات صحة النفقات بوضع تأشيرة على الوثائق الخاصة بالنفقات، أو تبرير رفض الـــتأشيرة عند

الاقتضاء، وذلك ضمن الآجال المحددة عن طريق التنظيم والتي تراعي طبيعة الوثيقة.

2- مراحل تنفيذ العمليات المالية: إن تنفيذ العمليات المالية ليس متجانسا بشكل كلّي، إذ يختلف إذا كان الأمر يتعلق بعمليات خاصة بإيرادات أو عمليات خاصة بالنفقات، ومن ثَمّ فإنه بالنسبة لكل من هذين النوعين من العمليات هناك تمييز متماثل لابّد منه يتمثل في التمييز بين المرحلة الإدارية التي يقوم بها تقليديا الإداريون (الآمرون بالدفع) ثم المرحلة المحاسبية التي يقوم بها المحاسب العمومي.

2-1- الإلزام بمسك محاسبة : لقد بيّن المشرع الجزائري في القانون 21/90 الأهمية المعطاة لمسك المحاسبة، والتي تعتبر وسيلة لإظهار كيفية وحسن التسيير لدى الآمر بالدفع و المحاسب العمومي، ذلك أن المادة 02 من هذا القانون تنص على أنه: "يجب على الآمرين بالدفع و المحاسبين العموميين كلٌ فيما يخصه مسك محاسبة تحدد إجراءاتها وكيفيتها و محتواها عن طريق التنظيم".

إن هذا الإلزام يبرره السعي و الاهتمام بجعل التسيير لدى هؤلاء الأعوان شفافا وكذلك سهلا للمراقبة من الجهات المعنية.

يمكن تلمُس المحاسبة الواجب مسكها من طرف الآمر بالدفع و المحاسب العمومي من خلال المرسوم التنفيذي رقم 313/91 الصادر في 07 سبتمبر 1991 والمتعلق بإجراءات وكيفيات ومحتوى هذه المحاسبة، والذي جاء في مادته الـــ 14:" يمسك الآمرون بالدفع الأساسيون و الثانويون للدولة محاسبة إدارية للإيرادات و النفقات ".

2-1-1- المحاسبة الإدارية للإيرادات: تتضمن المحاسبة الإدارية للإيرادات الخاصة بالدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الذمم المثبتة و المصفاة.

حيث بالنسبة للدولة يتم إظهار أوامر التحصيل الصادرة وكذلك الأوامر الواردة، وأمّا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري فإن المحاسبة يجب أن يبيّن فيها نفس الشيء مع إضافة التحصيلات المتعلقة بأوامر التحصيل، وذلك طبقا للمادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم 313/91 التي تنص على مايلي :"تبيّن محاسبة الإيرادات للآمرين بالدفع للمؤسسات ذات الطابع الإداري :

- الذمم المثبتة و المصافاة.
- أوامر التحصيل وكذلك الالتزام والإلغاءات الجارية على هذه الأوامر.
- التحصيلات التي تمت بالنسبة للأوامر السابقة ".

أما فيما يتعلق بالمحاسبة الممسوكة في الجماعات المحلية فإنها تظهر طبقا للمادة 49 من المرسوم التنفيذي 313/91 فيما يلي: [7]

- التقديرات.
- التثبيتات.
- الإنجازات.
- الباقي للإنجاز.

2-1-2- المحاسبة الإدارية للنفقات: لقد بيّن المرسوم التنفيذي 313/91 أن مسك محاسبة إدارية للنفقات تتم في شكل محاسبة التزامات ومحاسبة أمر بالدفع أو دفع.

ا- **محاسبة الالتزامات:** لقد عرّفت المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 313/91 محاسبة الالتزامات بأنها : "تلك التي يكون موضوعها تحديد في كل وقت مبلغ الالتزامات بالنسبة لتراخيص البرامج و اعتمادات الدفع وكذلك مبلغ الأرصدة المتوفرة ".

إن محاسبة الالتزامات تسمح بمقارنة الالتزامات المتخذة مع الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض وهي بالتالي وسيلة مراقبة تسمح بالإبقاء على النفقات في مستوى وحدود الترخيص الموازناتي وتبيّن هذه المحاسبة بالتالي:

- الاعتمادات المفتوحة أو المفوّض بها حسب الفصول والمواد.
- الالتزامات التي أجريت.
- الأرصدة النهائية.

وفيما يخص نفقات التجهيز، فإن محاسبة الالتزامات تظهر الالتزامات التي تمت في إطار تراخيص البرامج ثم الأرصدة الموجودة أي النهائية، وأما بالنسبة للجماعات المحلية فإن المادة 51 من المرسوم التنفيذي رقم 313/91 تحدد محتوى محاسبة الالتزامات فيها بإظهار :[1]

- مبلغ التقديرات.
- مبلغ الالتزامات.
- مبلغ الأرصدة.

ب- محاسبة الأمر بالدفع أو الدفع: تسمح هذه المحاسبة بمتابعة كيفية استخدام الاعتمادات المفتوحة وذلك بمقارنة الأوامر بالدفع أو الحوالات الصادرة مع التراخيص الموازناتية. إن محاسبة الأمر بالدفع أو الدفع تُظهر: الاعتمادات المفتوحة أو المفوّض بها؛ مبلغ الأوامر بالدفع أو الحوالات؛ الأرصدة الموجودة.

2-2- تنفيذ العمليات المالية و دور الأعوان: رغم أنه تم الإشارة لبعض العمليات المالية في بعض نقاط هذا البحث حتى الآن، إلا أننا نجد أن المشروع الجزائري يميّز بين مرحلتين أساسيتين لتنفيذ العمليات المالية وهذا التميّيز نجد له مبررا في محتوى المادة 14 من القانون 21/90 و الذي تنص على أنه :"يتولى الآمرون بالدفع و المحاسبون العموميون تنفيذ الميزانيات و العمليات المالية المشار لها في المادة الأولى أعلاه، وفق الشروط المحددة في القانون 17/84 المؤرخ في07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية الملحقة والمعدلة وفي هذا القانون و النصوص المتخذة لتطبيقه".

كما نلاحظ أن هذا التميّيز ورد متعلقا بالأعوان وليس متعلقا بالمراحل.

2-2-1- المرحلة الإدارية لتنفيذ العمليات المالية و أهمية دور الآمر بالدفع: تتكون هذه المرحلة من عدة عمليات ذات طابع إداري:

ا- **المرحلة الإدارية ودور الآمر بالدفع فيما يخص الإيرادات :** استنادا إلى القانون 21/90 تتكون عمليات الإيرادات في مرحلتها الإدارية من الإثبات و التصفية و إصدار أمر تحصيل الإيراد.

ب- **المرحلة الإدارية ودور الآمر بالدفع فيما يخص النفقات :** يكلف الآمر بالدفع، على غرار دوره فيما يتعلق بالإيرادات، بالقيام بهذه المرحلة الإدارية التي تتشكل من الالتزام و التصفية ثم الأمر بالدفع .

2-2-2- المرحلة المحاسبية لتنفيذ العمليات المالية و الدور الأساسي للمحاسب : بعد استنفاذ كل المخطط الإداري لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالإيرادات و النفقات تأتي المرحلة المحاسبية كمرحلة ختامية لعملية تنفيذ العمليات المالية.

إن هذه المرحلة من مهام المحاسب العمومي وبالرغم من أنها تبدو أقل أهمية من المرحلة الإدارية، بسب قصر الزمن الذي تستغرقه، غير أن الأمر ليس كذلك على اعتبار أنها تمثل مرحلة التحول الفعلي للأموال تحصيلا وصرفا، وما ينتج عن ذلك من أهمية كبرى و حذر ومسؤولية.

أ- **دور المحاسب في تحصيل الإيرادات :** لا يتم تحصيل الإيرادات العمومية إلاّ بواسطة المحاسب العمومي، فهو العون المؤهل للقيام بهذه العملية وأما الأشكال الأخرى للتحصيل فيمكن أن توكل لوكلاء الاعتمادات (les régisseurs).[8] ويعرف القانون 21/90 التحصيل بأنه " الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية"[9]

ب- **دور المحاسب في تسديد النفقات :** تأتي هذه المرحلة ،ضمن إجراءات تسديد النفقات، كخطوة هامة وأخيرة وتتصرف إلى دفع أو تسديد المبالغ التي على عاتق الدولة تجاه دائنيها، وتجري هذه الخطوة استنادا إلى المادة 22 من القانون 21/90 التي تعتبر أن الدفع هو" الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي".

ثانيا : الرقابة المالية على المؤسسات ذات الطابع الإداري.

1- مدخل نظري حول الرقابة المالية.

1-1- تعريف الرقابة المالية وأهم محاورها: يقصد بالرقابة المالية مجموعة الإجراءات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط و السياسات الموضوعة بقصد التعرف على أية انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال، كما أنها تهدف إلى ضمان سلامة التصرفات المالية و الكشف الكامل عن الانحرافات ومدى مطابقة التصرفات المالية مع القوانين و القواعد النافذة.[10]

والمراقبة المالية هي إحدى الجوانب التي ترمي إلى التأكد من التحقق من التزام المنفذين بالقوانين والتنظيمات، وامتثالهم لقواعد التسيير السليم ومحافظتهم على الأموال الموضوعة تحت تصرفهم، وحرصهم على استفاء حقوق الدولة أو الأشخاص العامة المعتمدين لديها أو المسؤولين

عليها، كما أنها تكتسي خصوصية بارزة من الناحية السياسية إذ تمكن ممثلي الأمة من متابعة أعمال الحكومة وكيفية استخدامها للمالية العمومية.

1-2- مبادئ وأهداف الرقابة المالية:

1-2-1- مبادئ الرقابة المالية: تسعى الأجهزة المختصة عن طريق القوانين و التنظيمات التي تنظمها وتحميها وكذلك كل ما يخصص لعملية الرقابة المالية من أموال وموارد بشرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك بالتقيّد بمجموعة من القواعد والمبادئ العامة للرقابة و التي تتمحور في أربعة مبادئ: مبدأ القانونية؛ مبدأ المردودية؛ مبدأ الشرعية؛ مبدأ الفاعلية.

1-2-2- أهداف الرقابة المالية : إن الدولة ومن خلال تسييرها للأموال العمومية وفق القوانين المعمول بها تلحق هذا التسيير بمراقبة مالية صارمة وذلك بهدف :

- مراقبة جميع التصرفات المالية والتحقق من جميع الحسابات المالية وكشف الأخطاء وهذا هو الهدف الرئيسي للرقابة المالية باعتبارها تتعلق بموضوع الأموال العمومية؛
- عملية الرقابة المالية هي الوسيلة الوحيدة التي تكشف مدى التطبيق السليم للقوانين؛
- عملية الرقابة المالية هي إحدى الوسائل لحماية وحفظ الأموال العمومية؛
- من الناحية الإدارية و المالية عملية الرقابة المالية تسعى إلى أداء دورها بأقل التكاليف و الاستعانة بالإطارات المكونة في ميدان الرقابة.

1-3- أنواع الرقابة المالية: تتميّز الرقابة المالية على الأموال العمومية بأهمية بالغة من قبل الدولة ولذلك نجد أنه من الضروري عرض مختلف أنواعها والتطرق للأجهزة المكلفة بها.[11]

1-3-1- الرقابة الإدارية : هناك رقابة أولية تعرف بالرقابة السابقة أو القبلية لأنها تسبق تنفيذ النفقة، أي بمعنى أن النفقة لا يتم تنفيذها إلا بعد هذه الرقابة، كما توجد رقابة بعدية تأتي بعد تنفيذ النفقة عكس الأولى باعتبارها وقائية، وهذه الرقابة تأتي لتكشف أخطاء ارتكبت أو تجاوزات أو تلاعبات بالأموال العمومية. [12]

ا- رقابة المراقب المالي : المراقب المالي هو هيئة رقابية على مستوى الولاية تخضع لسلطة وزير المالية مهمته الرقابة السابقة على النفقات العمومية ، فقبل تنفيذ أي نفقة يجب أن تخضع لرقابة ومتابعة وتأشيرة المراقب ويُعد هذا شرط قبول أي نفقة ثم تسديدها وصرفها لتحقيق الصالح العام.

ب- رقابة لجنة الصفقات العمومية : الصفقات العمومية هي عقود مكتوبة ومبرمة حسب الشروط الواردة في المرسوم434/91 المؤرخ في 09نوفمبر 1991 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية قصد انجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات لحساب المصلحة المتعاقدة، كما حدد مبلغ الصفقة العمومية في المادة 06 من المرسوم التنفيذي أعلاه: بـــ 4000000 دج وبذلك لاتعتبر صفقات عمومية العقود التي تخرج عن نطاق الأشغال المحددة في المرسوم، أو يقل مبلغها عن المبلغ المحدد.

ج- رقابة المحاسب العمومي : بعد رقابة المراقب المالي على النفقات العمومية، وبعد التأشيرة تحال النفقة إلى جهة رقابية أخرى وهي المحاسب العمومي، مهمته هي إعادة نفس رقابة المراقب المالي و التأكد من تأشيرة هذا الأخير، وبعد عملية الرقابة يقوم بدفع النفقة القانونية ورفض النفقات التي يظهر عليها خطأ أو مخالفة.[13]

د- رقابة المفتشية العامة للمالية: بموجب المرسوم التنفيذي 78/92 المؤرخ في 22فيفري 1992 الذي يحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية، فإنه تمّ تنصيب المفتشية العامة للمالية كهيئة رقابية على التسيير المالي و المحاسبة لصالح الدولة والجماعات الإقليمية والهيئات والأجهزة والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية ، كما تمارس الرقابة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري والمستثمرات الفلاحية العمومية ، وهيئات الضمان الاجتماعي، وعلى العموم كل الهيئات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي التي تستفيد من مساعدات الدولة أو الهيئات العمومية، ويمكن أن تطبق هذه الرقابة على كل شخص معنوي يتمتع بمساعدات مالية من الدولة أو جماعة إقليمية أو هيئة عمومية.[14]

1-3-2- الرقابة السياسية : تنص المادة 61 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأنه:" يخضع تنفيذ الميزانيات و العمليات المالية للدولة والمجلس الدستوري والميزانيات الملحقة ومجلس المحاسبة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري لمراقبة أجهزة ومؤسسات الدولة المخوّلة لها صراحة بذلك بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما". تمارس الرقابة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني وفق القواعد المنصوص عليها في القانون الداخلي .

ا- **الرقابة البرلمانية:** المادة 61 من القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية تنص بأنه يخضع تنفيذ الميزانيات و العمليات المالية للدولة و المجلس الدستوري و الميزانيات الملحقة و مجلس المحاسبة و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري لمراقبة أجهزة و مؤسسات الدولة المخولة لها صراحة بذلك بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما، تمارس الرقابة بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني وفق القواعد المنصوص عليها في قانونها الداخلي.

ويمارس المجلس الشعبي الوطني رقابته في مواد المالية العمومية بصفة كاملة سواء بمناسبة عرض مشروع قانون المالية عليه للتصويت أو بتشكيل لجنة مراقبة أو باستخدامه للوسائل العامة في الرقابة كتوجيه الأسئلة الشفوية لأعضاء الحكومة أو الاستجواب. كما يمكن اعتبار رقابة المجلس الشعبي الوطني أنها تميل إلى الجانب السياسي أكثر من الجانب المالي، ولهذا يعتبرها البعض قليلة النجاعة و الفعالية من الناحية المالية باعتبارها ترتكز على المحاور الكبرى وتلفت منها عادة المسائل التفصيلية" [15]

ب- رقابة مجلس المحاسبة : مجلس المحاسبة هو تلك الهيئة الوطنية المستقلة التي تهتم بالرقابة المالية اللاحقة، ويعمل مجلس المحاسبة بتفويض من رئيس الدولة وفق الدستور[16]، أسس هذا المجلس

بالأمر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر1976 وعدل هذا الأمر بالقانون 01/80 المؤرخ في 12جانفي1980 "يؤسس مجلس المحاسبات المكلف بالمراقبة المالية للدولة، و الحزب و الجماعات المحلية و المؤسسات الاشتراكية مهما كان نوعها "، ثم نصت عليه المادة 160من الدستور 1989 كمايلي "يؤسس مجلس المحاسبة ويكلف بالمراقبة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية "

ويعتبر مجلس المحاسبة أعلى مؤسسة للمراقبة في مجال المالية العمومية و من خصائصها أنها مختصة و أكثر فعالية و أكثر شمولية، حددت كيفية ممارسته للمراقبة على اعتباراته هيأة مستقلة ذات صلاحيات واسعة في ميدان الرقابة اللاحقة لمالية للدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية و كل الهيئات الخاضعة لقواعد القانون الإداري و المحاسبة العمومية.

كما يختص مجلس المحاسبة بمراقبة مختلف الحسابات و يتحقق من ذمتها و صحتها و التي يقدمها الآمرون بالصرف و المحاسبون العموميون، فيتعين على كل من آمر بالصرف و كل محاسب عمومي أن يودع حسابات تسييره للسنة المنصرمة لدى مجلس المحاسبة الذي يتفحصها و يراجعها و عند الحاجة على منها تقديم الوثائق و المستندات التي يطلبها المجلس، كما يمكن للمجلس إجراء كل التحريات الضرورية و كذلك حق دخول للمكاتب و المحلات التابعة للهيئات الخاضعة لرقابة المجلس.

ويصدر مجلس المحاسبة عند ممارسته لاختصاصاته الرقابية قرارات مسببة بحيث :

- يراجع الحسابات الإدارية التي تقدمها الآمرون بالصرف للمجموعات العمومية و يختمها بواسطة التصاريح بالتطابق، و كذلك يعفى حسابات المحاسبين العموميين؛
- يأمر بترتيب المحاسبة و استكمالها عند ملاحظته للنقائض أو تأخيرا في مسكها؛
- يفصل في المسؤولية المالية للمحاسبين العموميين المشكوك في تسييرهم؛
- يتفحص التسيير الفعلي و يصفيه؛
- يدين المسيرين المخطئين بدفع غرامات مالية.

وتتبع تصفية الحسابات في المجلس بصدور قرار منه ببراءة المحاسبين العموميين أو إدانتهم و عندما تثبيت إدانتهم و عندما تثبت المحاسب، عليه بتسديد ما استحق لصالح الخزينة العمومية.

و يعتبر من باب المخالفات المتعلقة بالتسيير ما يلي :[17]

- التزام أو دفع المصاريف المخففة بتجاوز حد الترخيصات الخاصة بالميزانية؛
- اختراق القواعد الطبقة فيما يتعلق بالمراقبة المسبقة للمصاريف العمومية؛
- الخصم الغير قانوني للمصاريف أو تجاوز الاعتمادات أو تغيير التخفيض الأصلي للاعتمادات أو الإعانات الواردة في الميزانية؛
- رفض التأشيرة دون أساس أو العرقلة غير المبررة من طرف هيئة الرقابة؛

- منع تأشيرة قبول النفقة دون توفر الشروط القانونية، سواء تم ذلك من طرف المراقب المالية أو المحاسب العمومي؛
- مطالبة محاسب عمومي بدفع نفقة دون الاستناد إلى قاعدة قانونية، أو تنظيمية مما ينجر عنه استعمال سيئ للنفقة العمومية؛
- تنفيذ عمليات إنفاق ليست لها علاقة بأهداف الجماعات أو مهمة الهيئات العمومية المعنية؛
- كل تهاون يؤدي إلى عدم الدفع في الآجال المحددة حسب الشروط القانونية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يمكن الطعن في قرارات المجلس أمام الجهة القضائية المختصة، فهدف المجلس ضمان احترام القواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بتسيير المالية العمومية وتوجيه المسيرين(الآمرين بالصرف و المحاسبين العموميين) نحو اعتماد مسك حسابات منتظمة، التقيد بهدف المصالح التي يسيرون أموالها ومن أجل ذلك يزرد القانون مجلس المحاسبة بإمكانيات مادية و بشرية و قانونية على الخصوص تسمح لأعضائه بالتحرك بمرونة بتتبع التسيير المالي في مختلف المستويات الوطنية و المحلية، لهذا فإنشاء الغرف الجهوية للمجلس يمكن من مراقبة مالية المجموعات المحلية و الهيئات الأخرى التابعة لاختصاص رقابتها.

أما مهامه الرقابية فيتكفل بها مجلس المحاسبة و أعضاءه هم رئيس المجلس، نائب الرئيس المراقب العام رؤساء الأقسام المستشارين، رؤساء قطاع الرقابة ،وهم يتمتعون بالحماية الضرورية لمباشرة مهامهم وخصوصا عند التهديدات و الإهانات و الاعتداءات المختلفة .

ج- رقابة المجالس الشعبية المحلية : نظرا لتشعب مهام الدولة وكثرة مرافقها العمومية على المستوى المحلي ، فإن المجالس المحلية تضطلع بمهمة الرقابة على الأموال العمومية ، وذلك كل هيئة على مستوى تدخلها. وقد منح الدستور هذا الحق للمجالس المحلية المنتخبة ، حيث نصت المادة 149 من الدستور على "تضطلع المجالس المنتخبة بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي. كما نلاحظ أن المجلس الشعبي الولائي له الحق في الرقابة على الميزانية الولائية من خلال كل دورة مدنية، أما المجالس الشعبية البلدية فتختص بالرقابة على الأموال البلديات وحسن تسييرها، غير أن هناك بعض الاستثناءات التي نقف عندها وهي أنه يمكن للمجلس الشعبي الولائي تفعيل الرقابة على ميزانيات البلديات وذلك في حالة أن هاته البلديات تلقت إعانات من ميزانية الولاية في حالة العجز عن تغطية النفقات العمومية الخاصة بها، وهنا تطبق رقابة داخلية على الإعانات من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورقابة خارجية من طرف المجلس الشعبي الولائي.

2- المعايير الحديثة للرقابة المالية للأجهزة العليا للرقابة: لعبت المراجعة الحكومية دورا هاما في إدارة الأعمال منذ وقت طويل يمتد لعهد الفراعنة حيث سهر على التيقن من توفر الأمان والحماية لممتلكاتهم وتكليف المراجعين بمهام القيام برحلات لمخازن الأرز للتحقق من اتخاذ إجراءات التخزين بالجودة الكافية والتأكد من احتساب الضرائب المستحقة وجبايتها بشكل مناسب، وفي الدولة الرومانية

القديمة كانت المراجعة الحكومية تعني الإنصات لدلالة الحسابات وهي عملية يقوم بها الموظف العمومي بمقارنة المبالغ المقيدة بالسجلات الموجودة في عهدته بتلك الموجودة في عهدة موظف أجير بهدف الحفاظ على المال العام .[18]

2-1- تحديث نظام الرقابة على المال العام: تواجه كافة الأجهزة الرقابية تحدّيا رئيسيا يتمثل في أن يحقّق الجمهور والإدارة فهما أفضل للأدوار والمهام المختلفة التي يقوم بها الجهاز الرقابي في المجتمع ، لذلك وتماشيا مع مهامّها وأطر تسييرها القانونية، فإنه ينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالأجهزة الرقابية متوفرة بسهولة ووثيقة الصلة بها، وان تتّسم أساليب عمل الأجهزة ومنتجاتها بالشفافية، وان تتواصل هذه الأجهزة بطريقة مفتوحة مع وسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنيّة، وان تكون بارزة على الساحة العامة.

2-1-1- المفهوم الحديث: هو التحقق من الإدارة الفعالة والمناسبة للأموال العامة، ومن أن التنفيذ يتم وفقا للتوجيه المحدد في خطة العمل، وضمن القواعد والأهداف المقررة، وذلك بقصد تبيان نواحي الخطأ والضعف والانحراف واتخاذ الحلول المناسبة لتلافيها، وللحيلولة دون تكرار وقوعها وتحديد المسؤولية عن ارتكابها، ولضمان حسن تطبيق تلك القواعد والأهداف والتحقق من مدى سلامتها وكفايتها والعمل على تحسين الإدارة المالية لتكون سليمة، والوصول بها إلى تحقيق معدلات عالية في الأداء وبمستوى من الكفاءة والفعالية.[19]

2-1-2- خصائص نظام الرقابة المالية العليا الفعال: يتميز نظام الرقابة المالية العليا الفعال بخصائص أساسية تؤهل الرقابة لممارسة دورها الهام في ضبط وتحسين وتطوير الأداء، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[20]: الاستقلالية؛ المؤيدات؛ خطة عمل الرقابة المالية؛ توفر الجهاز الفني؛ الدليل الرقابي.

2-1-3- فعالية نظام الرقابة على المال العام: تمثل الرقابة المالية على المال العام نظرة جديدة لوظيفة الرقابة والتي يجب على المراقب أن يتقاسمها مع المسؤولين عن إدارة الأموال العمومية، لذلك على المراقب أن يعمل كشريك في إرساء إدارة جيدة المستوى. وتنتج عن هذه النظرة عدة قيم باعتبارها تدخل ثقافة جديدة تركز على الدور البناء والإصلاحي للمراقب. وتتمثل فعالية نظام الرقابة المالية في العناصر التالية[21]: العمل على النهوض بالشراكة؛ تدعيم المساءلة؛ تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة؛ تقييم الأداء.

2-2- نظام الرقابة المالية العليا في الإعلانات الدولية: حضي موضوع الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية باهتمام الدول فأنشأت لهذه الغاية منظمات إقليمية ودولية صدرت عنها إعلانات دولية تتضمن مبادئ دولية أساسية للرقابة المالية، تتعلق بتنظيم هيئات الرقابة المالية العليا والتأكيد على استقلالها وتطبيق مبدأ المساءلة عن المخالفات المالية كضمانة لتحسين الأداء المالي للإدارة، وتنمية التعاون بين

أجهزة الرقابة المالية العليا في الدول المختلفة، ونشر الوعي الرقابي المالي على المستويين الدولي والإقليم[22].

ونعرض فيما يلي لأهم الإعلانات الدولية الصادرة عن منظمات دولية في مجال الرقابة المالية والقواعد الرقابية التي تضمنتها هذه الإعلانات:

2-2-1- إعلان واشنطن: صدر هذا الإعلان عن المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية انتوساي عام 1991، وتضمن هذا الإعلان بعض القواعد الأساسية النموذجية للرقابة المالية، يمكن للدول الاسترشاد بها في مجال الرقابة المالية.

ا- **القواعد الرقابية:** من أهم القواعد الرقابية التي أقرها إعلان واشنطن:

- التأكيد على استقلال هيئات الرقابة المالية العليا عن السلطات العامة في الدولة، ووجوب تقرير حماية تشريعية لمبدأ استقلال هذه الهيئات؛
- وجوب توفر الأهلية والكفاءة والاختصاص للمراقب المالي، لتكون هذه المتطلبات منسجمة مع طبيعة عمل الرقابة المالية ونطاقها وتعقيداتها، والعمل على التنمية المهنية لموظفي الهيئة العليا للرقابة المالية وتدريبهم لتمكينهم من أداء عملهم بفعالية؛
- وضع القواعد والإجراءات الخاصة بإعداد التقارير الرقابية كأسلوب هام من أساليب الرقابة المالية، ومدى اختلاف هذه التقارير بحسب نوع الرقابة المالية، وبيان المعلومات والبيانات التي يجب أن يتضمنها التقرير.

ب- أنواع الرقابة المالية: تم إقرار إعلان واشنطن تحديد أنواع الرقابة المالية التالية:

- الرقابة المالية القانونية: التي تأخذ شكل رقابة وقائية وهي تتم في وقت يسمح فيه لهيئة الرقابة المالية أن تمنع إجراء أي تصرف يقرر بأنه مخالف للقانون، وهذا النوع من الرقابة المالية يتمتع بمؤيد فوري هو الرفض الصادر عن الهيئة العليا للرقابة المالية للجهة الخاضعة للرقابة بإجراء تصفية للنفقة في حال وجود مخالفة قانونية أو محاسبية...

- الرقابة المالية على الأداء: التي تنص على التحقق من مدى التمسك بسياسات الإدارة وتقديم المعلومات الإدارية والمالية الموثوق بها وفي الوقت المناسب... فهي رقابة يعد فيها المراقب المالي تقريرًا بشأن مدى التوفير والكفاءة اللذين يتم بموجبهما الحصول على الموارد واستخدامها، فضلا عن مدى الفعالية التي تم بموجبها تحقيق الأهداف...

- الرقابة المالية المحاسبية: التي تستهدف المحافظة على الموجودات والموارد، والتي تتحقق من دقة السجلات الحسابية وكمالها وسلامتها.

2-2-2- إعلان طوكيو: صدر هذا الإعلان عن المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اسوساي خلال مؤتمرها المنعقد في مدينة طوكيو عام 1985 وسمي فيما بعد بإعلان طوكيو الخاص بمبدأ المساءلة العامة عن المخالفات المالية الرقابية بأنه :التزام الأشخاص أو الأجهزة

الإدارية المعهود إليها بإدارة الأموال العامة بأن تكون عرضة للاستجواب بشأن قيامها بمسؤوليات مالية وإدارية وأعمال وبرامج مخولة إليها، وبأن تقدم تقارير وتدلي بمعلومات متعلقة بإدارة تلك الأموال إلى الجهات التي خولتها بتلك السلطات والمسؤوليات.

كما أكد هذا الإعلان على الصلة الوثيقة بين الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية ومبدأ المساءلة من حيث أن تطبيق هذا المبدأ يعتبر ضمان أكيد لتحسين الأداء الإداري والمالي للإدارة، إذ كلما شعرت الإدارة بأنها عرضة للمساءلة حسنت من مستوى الأداء، وعززت النظم الرقابية... فضلا عن أن المساءلة وسيلة فعالة للقضاء على الفساد الإداري والمالي، وأن تطبيقها يؤدي إلى ضبط الدين العام من حيث تخطيطه واستغلاله وإجراءات الصرف فيه، وتسديده في مواعيده كي لا يترتب مزيدًا من الفوائد على الدولة.[23]

2-2-3- إعلان جاكرتا: صدر هذا الإعلان عن المنظمة الآسيوية للهيئات العليا للرقابة المالية المسماة انتوساي خلال اجتماعها في مدينة جاكرتا عام 1998، وتعتبر هذه المنظمة هيئة إقليمية مستقلة تهدف إلى تدعيم تبادل الأفكار والخبرات ما بين دواوين المحاسبة الآسيوية في مجال الرقابة المالية العامة، ومن أهم المبادئ الرقابية المالية التي تضمنها هذا الإعلان القواعد الإرشادية لهيئات الرقابة المالية العليا، التي تشكل إطارًا عمليًا لتطبيق مفهوم الرقابة على الأداء، وهي قواعد مستقاة من الخبرات التي يتمتع بها الأعضاء في المنظمة، والتي تشكل منهجًا متكامل للرقابة على الأداء بحيث يمكن للمراقبين الماليين في دواوين المحاسبة من خلال تطبيقها والتعامل مع المتطلبات المعقدة لرقابة الأداء في ظل الاستخدام الواسع لتقنية المعلومات.

كما عرف هذا الإعلان الرقابة على الأداء بأنها" :مراقبة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تستخدم بوساطتها الجهة الخاضعة للرقابة مواردها عند قيامها بمسؤولياتها، كما يضاف إلى المبادئ السابقة إعلان القواعد والإجراءات الإرشادية لتطبيق مفهوم رقابة الأداء والتي تشمل تحديد السلطة القانونية لرقابة الأداء وأهدافها، وأسلوب رقابة الأداء، ومراحل تنفيذها، ودليل إثبات الرقابة الذي يتضمن المعلومات التي يتم الحصول عليها، واستخدامها لدعم ملاحظات هيئة الرقابة المالية، وكيفية إعداد التقارير الرقابية الخاصة برقابة الأداء ومضمونه، وأثر تقنية المعلومات على ممارسة رقابة الأداء، والآثار المحتملة لرقابة الأداء[24].

2-2-4- الإعلان الصادر عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية: لتدعيم نشاط المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال البحث العلمي، فقد تقرر في اجتماع المجلس التنفيذي للمجموعة العربية رقم(19) ، والذي عقد عام 1994 بتونس، لتشكيل لجنة الأدلة والمصطلحات العلمية تتبع لجنة التدريب والبحث العلمي يومي 17و18 سبتمبر وكانت في ذلك الوقت برئاسة دولة الإمارات وعضوية الدول التالية : مصر، والسعودية ، وليبيا، والأردن، والجزائر،

وتونس، والمغرب، وقد كلفت هذه اللجنة بمهام إعداد ما يلي[25]: –دليل عربي عام للرقابة المالية؛ دليل عربي عام للتدريب؛ دليل عربي عام لتوحيد المصطلحات الرقابية.

ونص النظام الأساسي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية على ضرورة تنظيم التعاون بين أجهزة الرقابة المالية العليا وتنميته في دول المجموعة وتبادل وجهات النظر والخبرات والأفكار والدراسات والبحوث في مجال الرقابة المالية، ونشر الوعي الرقابي المالي في الوطن العربي، والعمل على تقوية أجهزة الرقابة المالية في أداء مهامها الرقابية ودعمها.

خاتمة:

المحاسبة العمومية عبارة عن مجموعة المبادئ والأسس والقواعد التي تهدف في مجملها إلى المساعدة في فرض الرقابة المالية والقانونية على موارد الدولة المالية ونفقاتها.كما أنها تعني كذلك كافة عمليات إثبات وتحصيل وصرف الموارد الحكومية،ثم تقديم التقارير الدورية عن تلك العمليات ونتائجها للجهات المعنية. فمن المعتاد أن تحدد الحكومة لنفسها سنة مالية مدتها اثني عشر شهراً تقدر فيها نفقاتها وإيراداتها وذلك فيما يسمى بالميزانية العامة للدولة.

فقد شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على كافة المستويات النظرية والعلمية، في مختلف الدول المتقدمة والنامية، حول تكييف نظام المحاسبة العمومية، وقد ارتبط تطور هذا النظام بمختلف التغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية، عبر مراحل البحث عن الكفاءة والفعالية، الذي كان له الأثر المباشر في ظهور مفاهيم جديدة تعتمد على تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وقد أفصحت الخبرة العملية لمعظم الدول، ومختلف الهيآت الدولية، أن تحديث نظام المحاسبة العمومية يعطي أهمية كبيرة لأجل تحقيق الشفافية والمساءلة في كيفية التصرف بالمال العام.

وتماشيا مع هذا الاتجاه، أعلنت الحكومة الجزائرية عن برنامج لإصلاح نظامها المحاسبي، وعن مشروع لعصرنة النظام المحاسبي، هدفه الأساسي تعزيز قدرات وزارة المالية في تأدية مهامها الأساسية في الرقابة على المال العام من أجل عرض وإفصاح المعلومات بغرض المساءلة.

نتائج الدراسة:

– إن للمحاسب والمرحلة المحاسبية الدور الحاسم في عملية تنفيذ ميزانية المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، على اعتبار أن المحاسب يمارس وظيفته في إطار احترام الشرعية والنصوص القانونية وأن الآمر بالدفع وبالرغم من أن القانون يمنح له أدوارا تبدو حاسمة وتعطي الانطباع بالتالي ليس على النصوص القانونية وإنما على خبرة الآمر بالدفع وتقديره، وبالتالي فإن هذا الدور تكتنفه الذاتية؛

– يلعب النظام الرقابي دورا كبيرا في الحفاظ على البيانات والسجلات المتعلقة بالمحاسبة العمومية للدولة؛

– أهمية دور النظام المحاسبي في الرقابة على مختلف العمليات المحاسبية باستخدام أجهزته الرقابية التي تشرف على هذه المهمة المسندة إليها؛

– أهمية إصلاح نظام الرقابة للمحاسبة العمومية في ظل إصلاح وعصرنه الموازنة العامة للدولة ومؤسساتها ذات الطابع الإداري؛

– أن نظام المسؤولية الذي جاء به القانون 21/90 نظام قاس، على اعتبار تشديده بصفة مبالغ فيها على مسؤولية الآمر بالدفع والمحاسب العمومي، وبالرغم من أن الهدف هو حماية الأموال العمومية إلا أن هذا التشديد ينعكس سلبا على أداء العونين، بسبب التذرع باستيفاء الشروط والشكليات مما يؤدي إلى شلل الأداء في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛

– هناك تناقض صارخ في هذا القانون، يتمثل في وصف الأخطاء التي يرتكبها العونان بالمخالفات العقابية، وفي نفس الوقت تترك ممارسة النشاط العمومي لتقدير الإدارة التي يمكن لها الرفض أو التراجع كما يخالف المبادئ العامة لقانون العقوبات؛

– إن قانون المحاسبة العمومية الجزائري، لا يعدو أن يكون قانونا في طور الإنشاء من ناحية، على اعتبار أنه لا يضم كل الأحكام المرتبطة بتنفيذ ميزانية الدولة كما أنه نسخة مختصرة عن المرسوم الفرنسي المتعلق بالمحاسبة العمومية الفرنسية.

التوصيات:

ونقوم في نهاية البحث بتقديم بعض التوصيات التي نرى أنها يمكن أن تساهم في تحسين الأداء والرقابة في القطاع الحكومي منها:

– لابد من إجراء تعديلات أساسية في نظام المحاسبة العمومية الجزائرية، حتى يتمكن المحاسب الوطني من التعرف على طبيعة وقياس نتائج عمليات القطاع الحكومي بسهولة؛

– ضرورة ضم كل القوانين التي لها علاقة بالمحاسبة العمومية في قانون واحد حتى لا يضيع الممارس أو الدارس في متاهة البحث عن هذا القانون أو ذلك؛

– يتطلب تطبيق نظام المحاسبة العمومية من أجل الرقابة على المال العام، تطوير نظام الرقابة باستخدام معايير الرقابة الدولية للقطاع العام، ومعايير المراجعة الحكومية الحديثة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال توسيع صلاحيات مجلس المحاسبة، وينبغي تحديد الأدوار الجديدة للمراقبين الماليين ضمن المنظور الجديد؛

– يجب السماح للمؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، في ضوء تحولات اقتصادية راهنة محليا وعالميا أن تمول ذاتيا، كلما أمكن لها ذلك، لتطوّر موجوداتها وتحسّن الأداء فيها بحيث يكون ذلك خارج ميزانية الدولة؛

– ضرورة أن تُترك للآمر بالدفع الحرية في التحرك داخل قسم النفقة؛

– يجب الوضع في الحسبان أن الإعتمادات يمكن أن تتدنى قيمتها بفعل ارتفاع الأسعار والتضخم، وبالتالي فإن الميزانية تحتاج إلى تخصيص يسمى مثلا فروق الأسعار والتضخم، لتُدعّم به المؤسسة في حالة مثل هذه؛

– اختصار إجراءات تنفيذ الميزانية العامة للدولة صرفا وتحصيلا، وذلك بالتقليل من الوثائق العديدة التي يمكن أن يُستغنى عنها، أو يمكن أن تقوم بها مؤسسات أخرى نيابة عن المؤسسة التي قامت بالصرف أو التحصيل مثل البنوك؛

– لابد من إحداث نظام استشارة ومشاركة على مستوى المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري حتى يمكن تنفيذ الميزانية بشكل يحقق أهداف المؤسسة وبرامجها؛

– يجب أن تحدث مادة في القانون 21/90، تنص صراحة على معنى يفيد بتخصيص اعتماد السنة المنصرمة، حتى ولو لم يصرف في السنة السابقة ليصبح نوعا من مجازاة المؤسسات التي تحقق تقشفا في الأموال العمومية؛

– لابد من تطوير المحاسبة العمومية، لأنها مدعوة إلى أن تتغير وتواكب التطور الاقتصادي والإداري على مستويين إجرائي وتنفيذي؛

– بما أن إيرادات الدولة تُجبى بناءاً على قوانين معينة، كما أن النفقات العامة لا يتم إنفاقها إلا بناءاً على إجراءات وقواعد مبيَّنة في لوائح وتعليمات خاصة، فإن الرقابة على الإيرادات والنفقات تشمل إلزام الموظفين المسؤولين– كلٌ في حدود اختصاصه – بتلك القوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، وحيث يوجد تعارض بين النصوص القانونية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه لابد من احترام تلك القوانين إلى أن يتسنى تعديلها لتتلاءم مع مبادئ المحاسبة.

الهوامش:

[1] – خيشان عبد الوهاب وآخرون، المحاسبة العمومية كأداة للتسيير الفعال داخل الوحدات الحكومية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،فرع المالية قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف،المسيلة ،2007/2006،ص4.

[2] – القانون 21/90، الصادر في 15 أوت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية،الجزائر.

[3] – القانون 21/90،مرجع سابق.

[4] – المرجع نفسه.

[5]- Bellera Abde lhafid, la gestion finonciére des établissements publics à caractère administratif et rôle du constroleur finonciére in Actes du séminaire régional sur la gistion administrative et finonciére de l'Université ,Université de Constantine 16-17/11/1993 , publication de l' Université de costantin /Mars 1995;p58

[6] – المادة 58 من القانون 21/90 مرجع سابق.

[7] – المادة 49 من المرسوم التنفيذي313/91 ، المتعلق بإجراءات وكيفيات ومحتوى محاسبة الآمرين بالدفع والمحاسبين العموميين.

[(1)] المادة51، المرجع نفسه .

[8] – نقس المرجع ،المادة 50.

[9] – نفس المرجع، المادة 18.

[10] – محمد احمد حجازي :المحاسبة الحكومية و الإدارة المالية العامة ،الطبعة الرابعة ،1998 الإسكندرية، ص363.

[11] – المرجع السابق، ص 365.

[12] – الدكتور زايد :محاضرات في مادة منهجية المراقبة ،السنة الدراسية 2001/2000 كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر.

[13] – لمادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم434/91 المؤرخ قي 1991/11/09 ،المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

[14] – المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 78/92 المؤرخ في 22 فيفري 1992

[15] – محمد عباس محرزي ، " اقتصاديات المالية العامة " – النفقات العامة – الايرادات العامة –الميزانية العامة للدولة ، ديوان النطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.، ص 96 .

[16] – حسين الصغير :دروس في المالية العمومية ،دار المحمدية ،الجزائر ،2001،ص146.

[17]– انظر المادة 65 من القانون 32/90 بتاريخ 1990/09/04 المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة.

[18] – خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط1، دار النشر الوراق، عمان، 2006 ، ص414 .

[19] – المرجع السابق ، ص414 .

[20]– خلف عبيد الله الواردات، مرجع سابق، ص 415.

[21]- www.courdescomptes.nat.tn/fr/fichiers/vor.pdf.

[22]– نواف كنعان، الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دول الإمارات العربية المتحدة، [على الخط]، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 2، 2005، متاح على: https://www.sharjah.ac.ae/English/About.

[23]– *نواف كنعان*، مرجع سابق، ص101.

[24]– *نواف كنعان*، مرجع سابق، ص101.

[25]– المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة، دليل الرقابة المالية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، [على الخط]، 2002، الجزء الأول، متاح على :

[http://www.arabosai.org/ar/recipient.asp?table=tab_s_rubrique_arabe&narticle=402&type_publication=Autres]

قائمة المراجع:

– محمد احمد حجازي :المحاسبة الحكومية و الإدارة المالية العامة ،الطبعة الرابعة ،1998 الإسكندرية.

– محمد عباس محرزي ، " اقتصاديات المالية العامة " – النفقات العامة – الايرادات العامة –الميزانية العامة للدولة ، ديوان النطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

– حسين الصغير :دروس في المالية العمومية ،دار المحمدية ،الجزائر ،2001.

– خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ط1، دار النشر الوراق، عمان، 2006.

– خيشان عبد الوهاب وآخرون، المحاسبة العمومية كأداة للتسيير الفعال داخل الوحدات الحكومية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير،فرع المالية قسم العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف،المسيلة ،2007/2006.

– الدكتور زايد :محاضرات في مادة منهجية المراقبة ،السنة الدراسية 2001/2000 كلية الاقتصاد ، جامعة الجزائر.

– القانون 21/90، الصادر في 15 أوت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية،الجزائر.

- المادة 49 من المرسوم التنفيذي313/91 ، المتعلق بإجراءات وكيفيات ومحتوى محاسبة الآمرين بالدفع والمحاسبين العموميين.

- المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم434/91 المؤرخ قي 1991/11/09 ،المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

- المادة 02من المرسوم التنفيذي رقم 78/92 المؤرخ في 22 فيفري 1992.

- المادة 65 من القانون 32/90 بتاريخ 1990/09/04 المتعلق بممارسة وظيفة الرقابة.

- نواف كنعان، الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دول الإمارات العربية المتحدة، [على الخط]، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 2، العدد 2، 2005، متاح على:

.https://www.sharjah.ac.ae/English/About

-المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة، دليل الرقابة المالية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، [على الخط]، 2002، الجزء الأول، متاح على :

]http://www.arabosai.org/ar/recipient.asp?table=tab_s_rubrique_arabe&narticle=402&type_publication=Autres[

Bellera Abde lhafid, la gestion finonciére des établissements publics à caractère administratif - et rôle du constroleur finonciére in Actes du séminaire régional sur la gistion administrative et finonciére de l'Université ,Université de Constantine 16-17/11/1993 , publication de l' .Université de costantin /Mars 1995

-www.courdescomptes.nat.tn/fr/fichiers/vor.pdf -

L'impact de la mise à niveau sur la situation économique des PME de la wilaya d'Oran

Mme. Nassima Bouri [1]

Résumé

L'article constitue l'instrument empirique permettant d'apporter des déclinations opérationnelles sur la mise à niveau des PME en Algérie. Il s'attache à savoir l'impact du processus de mise à niveau sur le renforcement de la situation économique des entreprises ayant subi ce traitement. Afin d'aborder cette question, et sur la base d'un échantillon de 20 PME de la wilaya d'Oran appartenant au secteur des Industries Manufacturières bénéficiaires du programme (EDPME), nous avons effectué une analyse comparative dont les données de ces dernières ont été collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la finalisation de mise en place du programme de mise niveau.

Mots clés : PME, mise à niveau, PME Algérienne, PME de la wilaya d'Oran, programme ED PME, Industries Manufacturières, indicateurs de compétitivité.

Abstract

The article constitutes the empirical instrument making it possible to bring operational slopes on the upgrade of SME to Algeria. It attempts to know the impact of the process of upgrade about the reinforcement of the economic situation of the companies having undergone this treatment. In order to tackle this question, and on the basis of sample of 20 SME of the wilaya of Oran pertaining to the sector of profit Manufacturing industries of program (EDPME), we carried out a comparative analysis of which the data of these last were collected for the year 2005 and 2009 thus presenting their situations before and after the installation of the program of setting level.

Keywords: SME, upgrade, Algerian SME, SME of the wilaya of Oran, program ED SME, Manufacturing industries, indicators of competitiveness.

Introduction

Le champ spatial de cette étude empirique couvre un groupe composé de 20 PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau Euro Développement PME (ED PME), et partagées selon deux états différents, dont les données de ces dernières sont collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la finalisation de mise en place du programme. Ainsi, avant de procéder à l'analyse économique, et pour pouvoir mieux interpréter les résultats trouvés ultérieurement, nous allons présenter une description de l'échantillon d'entreprises enquêtées. Dans cette optique, la présente section se construit en trois étapes :

- *Fondement du programme Euro Développement PME (ED-PME)*
- *Sources de données et définition des variables*
- *Présentation et analyse des données*

1. Fondement du programme Euro Développement PME (ED-PME)

L'ouverture du marché conduit l'Etat à améliorer l'environnement macroéconomique et à donner aux entreprises les moyens de lutter contre la concurrence étrangère en les, incitant à se mettre à niveau, à développer et à diversifier leurs activités. Pour cela le programme Euro Développement PME (ED-PME) a été mis en œuvre. En effet, *quel est le fondement de ce programme ?*

1.1. Définition du programme

Le programme Euro Développement PME (ED-PME) s'inscrit dans le cadre du programme d'appui au développement des PME/PMI privées algériennes (MEDAI) qui a fait l'objet d'une convention de financement entre le Gouvernement algérien et la Commission européenne signée le 14 Septembre 1999. Ce programme a pour but d'anticiper sur l'entrée en vigueur de l'accord d'association, et de faire en sorte que le programme d'appui au développement des PME/PMI privées algériennes vise essentiellement le renforcement de la compétitivité des entreprises industrielles en s'alignant sur les standards internationaux d'organisation et de gestion, et l'évolution du comportement managérial de l'entrepreneur, vis-à-vis du marché, et en particulier de l'émergence d'un marché euro-méditerranéen, ainsi des bonnes pratiques de gestion. En effet, ce programme s'étalait sur une durée de cinq ans, (démarré en Juillet 2002 et s'est achevé le 31 Décembre 2007), avec " un budget de 63[2] millions d'euros qui comprend 57 millions d'euros en provenance de la Commission Européenne, 3,4 millions d'euros en provenance de l'Etat algérien (Ministère de la PME et de l'Artisanat) et le reste constitue la participation des entreprises à leurs propres actions ".

1.2. Les objectifs du programme

Selon ses concepteurs, et en conformité avec l'Accord d'association, le programme ED-PME vise à aider les PME/PMI algériennes à [3]:

- Revoir leurs méthodes de management ;
- Développer leur connaissance du marché ;
- Renforcer leur compétitivité pour faire face à l'ouverture du marché algérien à la concurrence et l'émergence d'un vaste marché euro méditerranéen ;
- Augmenter l'efficacité et la rentabilité du plus grand nombre de PME/PMI et de favoriser l'émergence de conditions favorables au développement de l'entreprise.

2. Sources de données

2.1. Présentation des PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau (EDPME)

Ainsi, le champ spatial de cette étude empirique couvre un groupe composé de 20 PME[4] Oranaises du secteur des *industries manufacturières bénéficiaires du* ***programme de mise niveau « EDPME ».***[5]

En effet, elles sont partagées selon deux états différents, dont les données de ces dernières sont collectées pour l'année 2005 et 2009 présentant ainsi leurs situations avant et après la mise en place du programme. Le tableau suivant présente le nombre des PME Oranaises bénéficiaires de ce programme par secteur d'activité :

Tableau (1.) : Le nombre des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité selon la Direction des PME

Secteur d'activité	Nombre de PME
B.T.P.H	1
Agriculture & Pêche	0
AGRO Alimentaire	8
Chimie & Plastique	3
Commerce Multiple	0
Cuirs, Peaux & Chaussures	1
Electricité & électronique	1
Hôtellerie & Restauration	0
Import&Export	0
Industrie Chimie -Pharmacie & cosmétique	2
Industrie de bois & papier	1
Maintenance & Réparation	0
Matériaux de Construction	2
Matériel Médical	1
Métallurgie	3
Services Fournis aux Collectivité	0
service fournis aux entreprises	0
Textiles	2
Transport & Communication	0
pétrochimie et hydrocarbures	0
Industries diverses	0
Total	**25**

Source : Document interne de la Direction de la PME et de la Promotion de l'Investissement d'Oran, [2011].

Tableau (2.) : La répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité

Secteur	Nombre de PME	En pourcentage %
Services	**0**	**0%**
BTP	**1**	**4%**
Industries Manufacturières	**24**	**96%**
Agriculture et pêche	**0**	**0%**
Services liés aux industries	**0**	**0%**
Total	**25**	**100%**

Source : Confection Personnelle.

Figure (1.) : La répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme EDPME par secteur d'activité

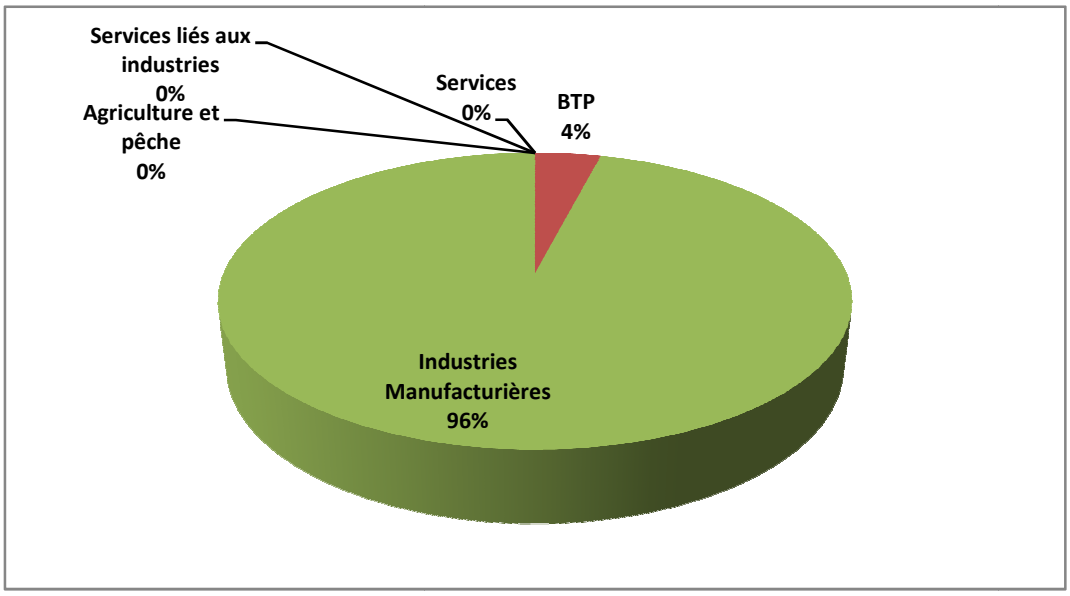

Source : Figure établie à partir du tableau (2.).

Concernant la répartition des PME Oranaises bénéficiaires du programme de mise à niveau (programme EDPME) par secteur d'activité, et qui est ainsi relatée par les deux premiers tableaux (1.) et (2.), il est à signaler que le secteur des Industries manufacturières présentant notre contexte d'analyse englobe presque la totalité des PME bénéficiaires du programme, (soit 24 entreprises des 25 PME représentant 96% de la totalité de la population

enquêtée) et dont le secteur des Bâtiments et Travaux Publics (BTP) demeure au deuxième rang avec une seule entreprise, soit 4% de la totalité recensée.

Dans cette optique, il est à préciser que, le secteur agroalimentaire enregistre le volume le plus important par rapport aux autres secteurs, soit 8 entreprises bénéficiaires de ce programme, ainsi le secteur Chimie, Plastique et Pharmacie demeure au deuxième rang avec 5 entreprises, soit 2 activant dans l'industrie Chimie-Pharmacie, ainsi les industries Sidérurgiques, Métalliques, Mécaniques et Electroniques (ISMME), soit 4 PME, dont 3 activant dans « la branche Métallurgie », alors l'industrie des matériaux de Construction est présente avec 2 entreprises bénéficiaires de la totalité enquêtées, et soit 2 au secteur du textile. Toutefois, les autres secteurs enregistrent une présence timide de PME (soit une 1 seule entreprise) tels que, les Industries de bois & papier, et Cuirs, Peaux & Chaussures et matériel médical.

1.2. Caractéristiques de l'échantillon

Nous avons choisi un échantillon d'entreprises qui répond aux critères suivants :

- *Entreprises appartenant aux industries manufacturières. Ce choix est expliqué par une plus grande exposition de ces industries à la concurrence étrangère suite à la mise en place d'une zone de libre échange d'ici 2017 avec l'UE ;*
- *Entreprises ayant un effectif salarié < 250 ;*

En effet, le choix de l'échantillon couvre les différents types de secteurs des industries manufacturières à savoir l'agroalimentaire, le textile habillement et cuirs et Chaussures, la chimie, la mécanique et électrique, les matériaux de construction, ainsi que les industries du Bois et Papiers.

1.3. Description de l'échantillon

Vu la difficulté de disposer les données concernant les 24 PME activant dans le secteur industriel et présentant ainsi presque la totalité de la population enquêtée, notre échantillon est composé de 20 PME partagées sur sept (7) secteurs industriels ; le secteur Agroalimentaire, Chimie & plastique et Pharmacie, Textiles, Industries de bois et papier, Cuirs, peaux & chaussures, le secteur des ISMMEE, et les matériaux de construction. En effet, elles sont présentées et réparties comme suit :

Tableau (3.) : La répartition des 20 PME enquêtées par secteur d'activité

Secteur des Industries Manufacturières	Nombre de PME
AGRO Alimentaire	8
Chimie & Plastique et Pharmacie	4
Textiles	2
Industrie de bois & papier	1
Cuirs, Peaux & Chaussures	1
ISMMEE	3
Matériaux de Construction	1
Total	**20**

Source : Confection personnelle.

3. Définition des variables

Nous disposons d'une observation de ces 20 PME pour les variables disponibles avant la mise en œuvre des actions de mise à niveau, soit l'année 2005, ainsi qu'une observation après la finalisation du processus de mise à niveau, à savoir l'année 2009. En effet, les indicateurs exploités concernent également le niveau des ventes, de l'investissement, le chiffre d'affaires, et la valeur ajoutée. On retrouve également le nombre d'employés, ainsi que la structure des dettes.

Dans cette acception, il est à préciser que, nous avons pu collecter les données nécessaires[6] *permettant de calculer la liste des variables (indicateurs)*[7] *de compétitivité concernant chaque entreprise de notre échantillon, et sur lesquels le test statistique, de vérification de l'effet positif de la mise à niveau sur la compétitivité des entreprises sera mis en évidence. Et comme le montre le tableau présenté ci-après (les hypothèses de Megginson et all, [1994]), ces indicateurs sont calculés comme suit :*

- ***Indicateurs de structure***

- ✓ ***Évolution des fonds propres***
- ✓ ***Emploi total*** (EMPL) = Nombre total d'employés
- ✓ ***Investissement*** *(INVES)= Investissement / CA*

- ***Indicateurs de fonctionnement***

- ✓ ***Taux d'endettement*** *(ENDET)= ∑ Dettes / Actifs*
- ✓ ***Structure de la dette*** *= DLT / DCT*

- ✓ ***Ventes*** *= chiffres d'affaires (CA)*

- **Indicateurs de performance**

- ✓ ***Évolution du résultat net***
- ✓ ***Taux de valeur ajoutée =*** *Valeur ajoutée / Chiffre d'affaires*
- ✓ ***La rentabilité des Fonds Propres*** *(RFP) = Fonds propres / Résultat Net*
- ✓ ***La productivité*** *(PROD) = Valeur Ajoutée / Nombre d'employés*
- ✓ ***La productivité de la valeur*** *(PRN) = Résultat Net / Nombre d'employés*
- ✓ ***La Productivité des ventes*** *(PVENTES) = Ventes / Nombre d'employés*

3. Présentation et analyse des données

Les figures suivantes nous renseignent sur la situation financière de chaque firme de l'échantillon qui s'est inscrite dans ce processus de mise à niveau, en termes de 9 variables (Fonds Propres (FP), Investissements (INV), Résultat Net (RN), Actifs, Dettes à Long Terme (DLT), Dettes à Court Terme (DCT), Effectifs (EFFE), Valeur Ajoutée (VA), et Chiffre d'Affaires (CA)). Elles portent sur une présentation détaillée concernant les 20 PME enquêtées en 2005, ainsi que leurs situations après la finalisation du processus de mise à niveau mis en œuvre (en 2009) :

Figure (2.) : La situation des Fonds Propres des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

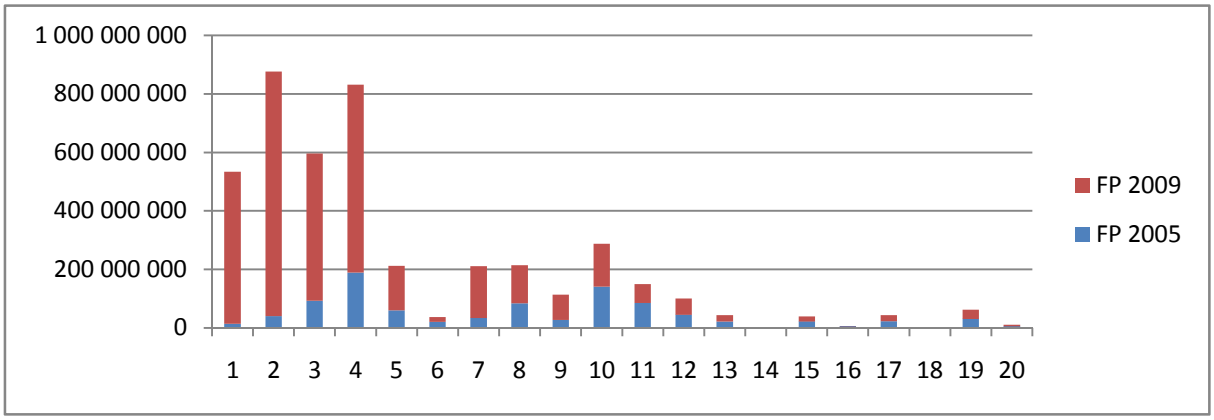

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

La figure dégage une progression marquée des Fonds Propres en 2009, en enregistrant une croissance totale de 2 497 600 604 DA, soit presque quatre (4) fois le montant généré en 2005. La majorité des PME (15) ont suivi la même logique, et cela

s'explique par un renforcement de la structure de la classe « 1 : Fonds Propres » du bilan après la mise en œuvre de la mise à niveau, dont l'augmentation arrive à 76,44%. Il est à signaler par ailleurs qu'une faible évolution de cette variable a été remarquée pour 5 entreprises sur 20, représentant ainsi 25% de la totalité des PME enquêtées, et dont la diminution arrive à 28,30% après leurs mise à niveau, comme l'indique ainsi le deuxième tableau.

En effet, les capitaux propres correspondent aux ressources à long terme dont dispose l'entreprise sans faire appel à l'emprunt à long terme auprès de tiers (banques, dettes fournisseurs etc.).

À cet égard, toute fluctuation des Fonds Propres peut être expliquée par un changement au niveau de ses composantes présentées ainsi : le capital social, les réserves, dites réserves légales, qui s'imposent comme réserve de sécurité équivalente à 5% du résultat net, le report à nouveau, désignant les résultats cumulés non distribués aux actionnaires, le résultat net de l'exercice correspondant aux pertes ou aux bénéfices de l'exercice, ainsi que les provisions[8] à caractère purement fiscal que les entreprises ont la possibilité de constituer dans certains cas.

Figure (3.) : La situation de l'Investissement des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

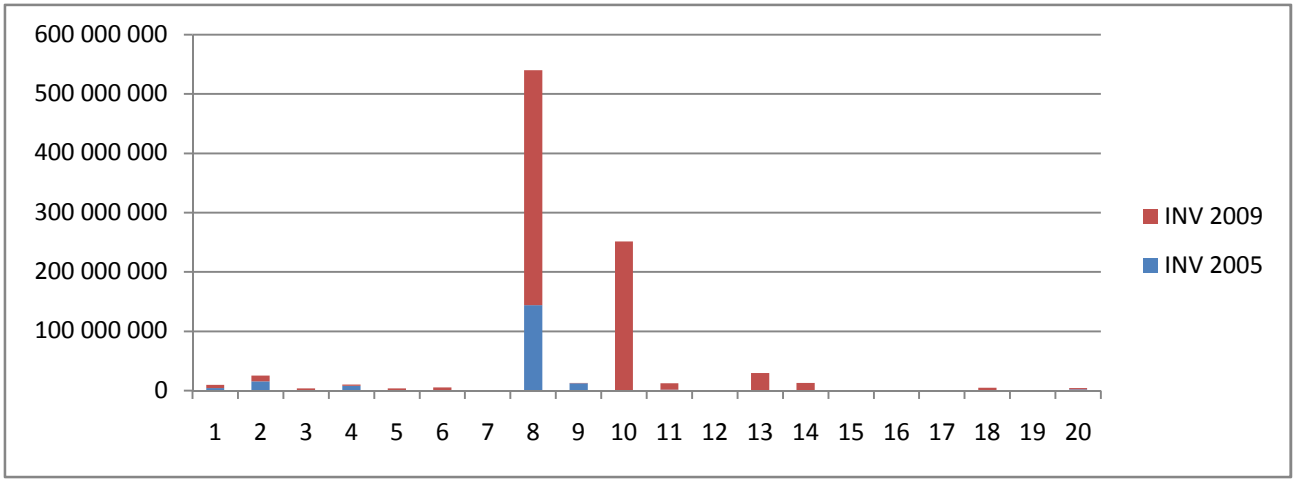

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les investissements[9] d'une entreprise représentent la valeur des biens durables acquis par les unités de production pour être utilisés pendant au moins un an dans leur

processus de production. Ce sont des biens ou valeurs destinées à rester durablement sous la même forme dans l'entreprise. Elles sont susceptibles d'être assorties d'amortissement pour dépréciation d'élément d'actif. En effet, l'amortissement représente la constatation comptable d'un amoindrissement de la valeur d'un élément d'actif[10]. Cette variable recouvre ainsi :

- Les immobilisations incorporelles correspondent au fonds de commerce, au droit au bail, aux brevets, licences et marques, etc.
- Les immobilisations corporelles correspondent aux terrains, construction, installation techniques, matériels et outillages etc.

La figure indique clairement une progression de valeurs comptables nettes des investissements acquis au niveau de notre échantillon, et dont l'augmentation globale, soit de 748 479 572 DA en 2009, après 231 364 456 DA en 2005. La majorité des entreprises ont suivi la même logique, dont l'augmentation de cette variable est peut probablement être expliquée par l'acquisition de nouveaux investissements durant la période de mise à niveau. En revanche, les entreprises (2, 4, 9, 15, et 16) n'ont pas réagi de manière forte pour accroître leur niveau d'investissement. En effet, elles ont enregistré des baisses au niveau de la Valeur Comptable Nette de leurs investissements. D'autre part, cette régression peut être probablement expliquée par des cessions d'actifs, et/ou par l'amoindrissement irréversible des valeurs de leurs investissements.

Figure (4.) : La situation du Résultat Net des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

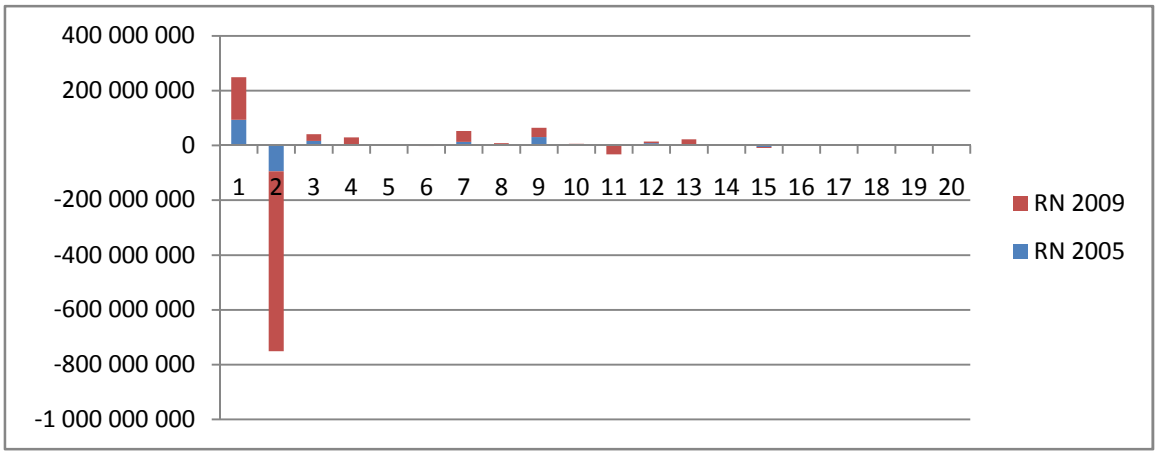

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les informations sur le résultat net sont à prendre avec beaucoup de précaution, car les données présentées reflètent clairement une forte diminution du résultat net, en

dégageant ainsi un montant négatif, soit (-366 391 089 DA) comme un déficit dégagé en 2009, après 75 074 251 DA, comme un bénéfice créé par la totalité de notre échantillon avant la mise en œuvre du programme de mise à niveau. D'après ces résultats, il est vraisemblable que la majorité des firmes (13 PME, présentant ainsi 65% de la totalité recensée) engagées dans ce processus, étaient capables d'améliorer sensiblement leurs résultats d'exercice. Les entreprises (2, 6, et 11), avec soit respectivement (-656 762 647 DA, -1 709 505 DA, et -32 609 524 DA) ont cependant réalisé des résultats obtenus ainsi contraires à ce qui est attendu avec un signe plutôt négatif et significatif. En effet, cette observation nécessite d'être confortée par d'autres études afin de mieux comprendre le degré de résistance des firmes aux futurs chocs.

Figure (5.) : La situation des Actifs des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

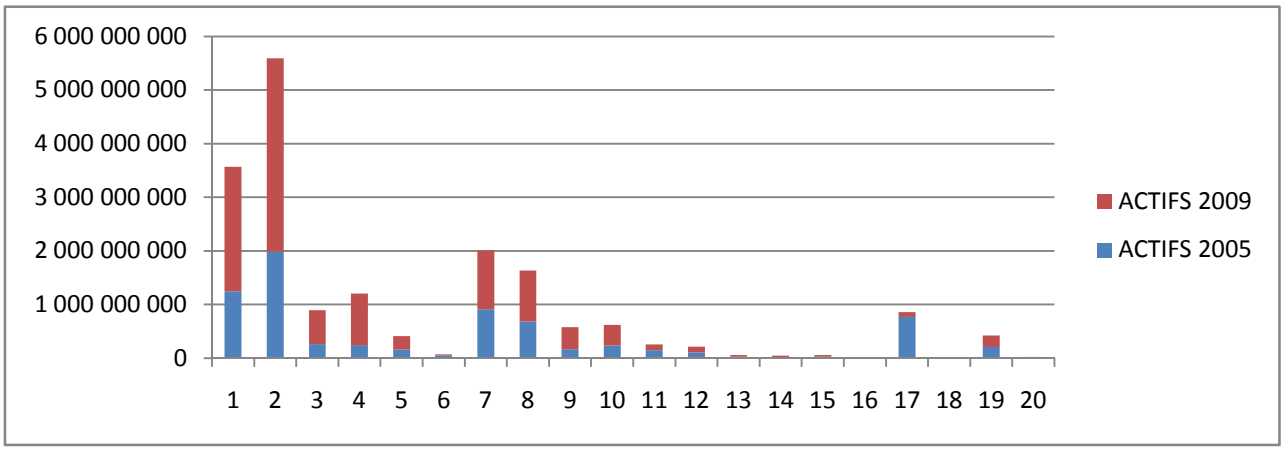

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Le bilan est un document de synthèse dans lequel sont regroupés. À une date donnée, l'ensemble des ressources dont dispose l'entreprise et l'ensemble des emplois qu'elle en a fait. Autrement dit, il s'agit d'une «photographie» du patrimoine de l'entreprise à un moment précis. Cette dernière correspond à la «date d'inventaire» ou à celle de «clôture de l'exercice». En effet, le total d'actifs représente le total du bilan en fin d'exercice. Cette variable a enregistré une progression arrivant à 11 251 265 684 DA en 2009, après 7 317 568 509 DA en 2005, englobant ainsi l'ensemble des entreprises enquêtées, et dont 15 PME ont suivi cette logique.

Cependant, les entreprises (6, 11, 16, 17 et 20) ont connu des baisses du total des actifs, et cela peut être expliqué par la baisse de l'une et/ou de la majorité des composantes du bilan figurant au niveau de l'actif (investissements, stocks, créances), et logiquement au niveau du passif. L'entreprise (16) a enregistré des baisses au niveau de son total d'actif et de ses investissements (13 275 000 DA en 2005 et 5 643 532 DA en 2009).

Figure (6.) : La situation des Dette à Long Terme des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

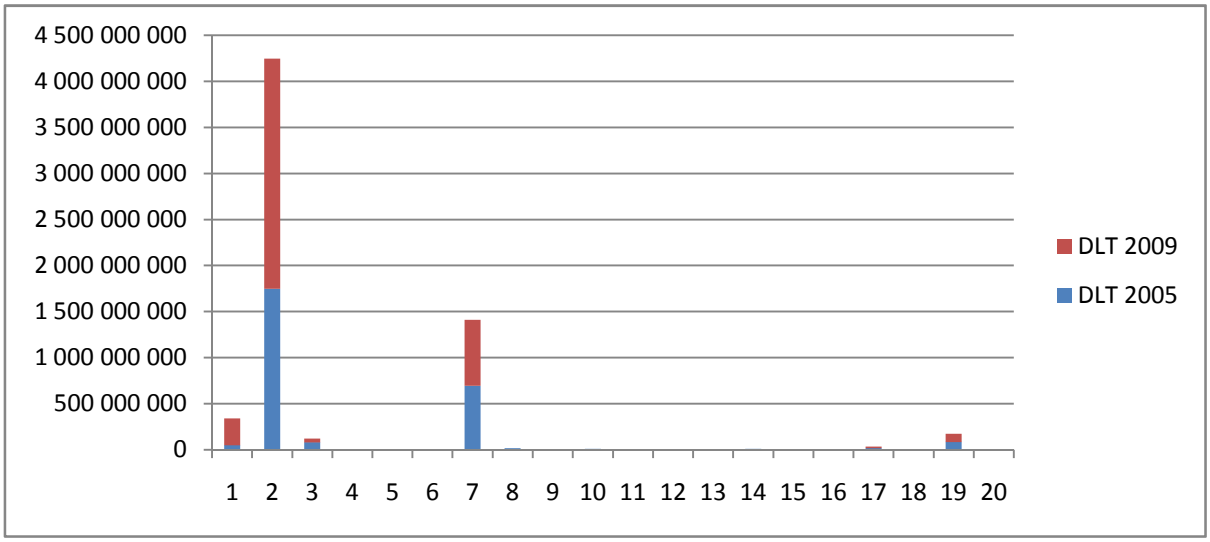

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les dettes à long terme comprennent tous les emprunts auprès des tiers, dont l'échéance est supérieure à un an. En fait, ces dettes sont composées des emprunts (y compris les découverts bancaires ou concours bancaires). La figure nous renseigne sur l'évolution globale de cette variable, englobant ainsi la totalité des entreprises recensées après la mise en œuvre du processus de mise à niveau, soit une progression de 35% en 2009 par rapport à l'année de base. Les entreprises (4, 6, 9, 11, 13, et 18) affichent des montants nuls, exprimant ainsi l'inexistence des dettes à long terme, ainsi une stagnation est marquée concernant l'entreprise (20).

Dans cette acception, il est possible d'affirmer probablement l'existence des dettes familiales finançant ainsi les opérations financières des entreprises, et plus particulièrement celles relatives à l'acquisition des investissements. Par ailleurs, les

entreprises (8 et 10) ont présenté une disparition des dettes après deux ans de finalisation du processus de mise à niveau.

Entre autre, les entreprises (1, 2, 5, 7, 12, 19) n'ont pas suivi la même logique des précédents, elles ont cependant connu une progression importante de cette variable, soit une augmentation de 60% en 2009 par rapport à 2005.

Figure (7.) : La situation des Dette à Court Terme des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

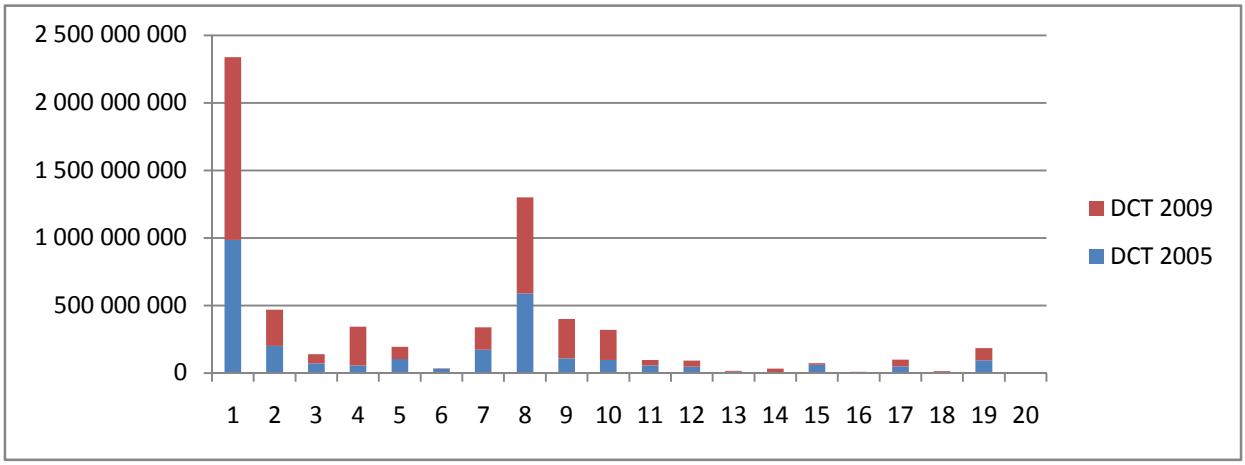

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Les dettes à court terme forment les ressources à court terme destinées à financer les emplois à court terme (éléments d'actifs à moins d'un an). La figure dégage une progression marquée des Dettes à Court Terme en 2009, en enregistrant une croissance totale de 3 726 050 533 DA, soit presque 35,63% par rapport à 2005. La moitié des PME (10) ont suivi la même logique, et cela s'explique par un renforcement de la structure des dettes d'exploitation du bilan après deux (2) ans de mise en œuvre d'une mise à niveau. Il est à signaler par ailleurs une régression de cette variable a été marquée sur les 10 entreprises restantes.

Figure (8.) : La situation des Effectifs des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

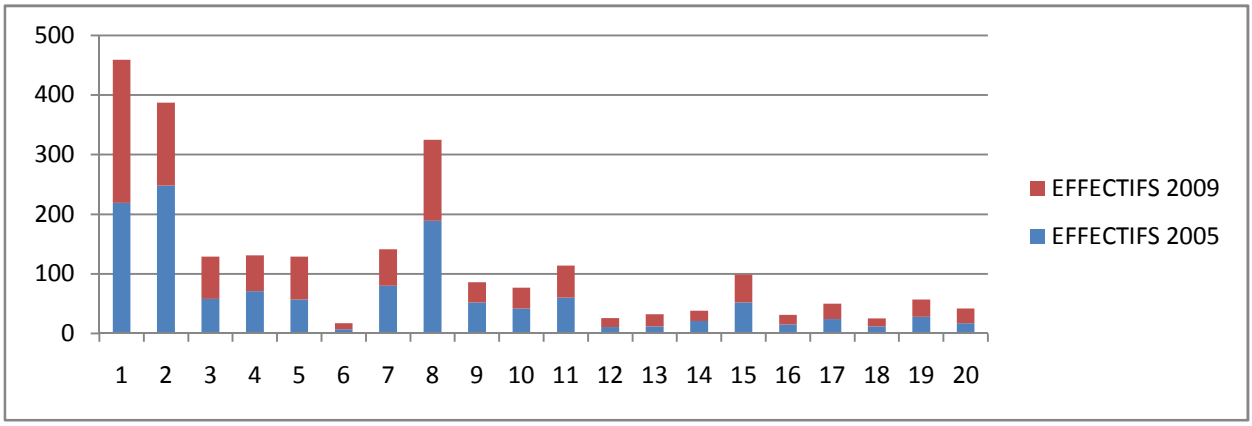

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

La figure affiche une régression timide du nombre d'employés après deux ans de finalisation du processus de mise à niveau de 155 salariés, présentant soit une baisse de presque 5% de la totalité des entreprises recensées par rapport à l'année de base (2005). Dans cette optique, il est impératif de signaler que, cette régression est en effet expliquée par la forte baisse des emplois, dégagée ainsi par les entreprises (2 et 8), soit respectivement de 109 et 53 comme pertes d'emplois affichées en 2009.

Figure (9.) : La situation du Chiffre d'Affaire des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

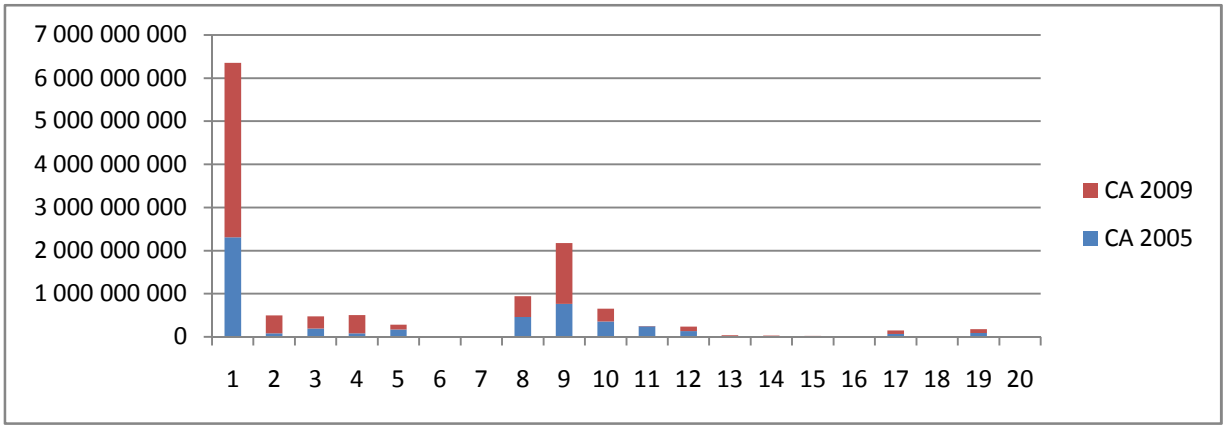

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Le chiffre d'affaires (CA) est la somme des ventes de biens et de prestations de services relevant de l'exploitation habituelle de l'entreprise. Ce montant ne comprend ni la TVA ni les autres impôts liés directement au Chiffre d'Affaires. Les réductions commerciales

(remises, ristournes, rabais) sont à déduire du Chiffre d'Affaires pour obtenir le Chiffre d'Affaires[11]. En effet, la figure ci-dessus indique une augmentation globale des ventes enregistrée en 2009 présentant ainsi 7 844 508 734 DA, après 5 044 192 300 DA comme un Chiffre d'Affaires généré avant la mise en œuvre du processus de mise à niveau. La majorité des entreprises enquêtées (13 PME) ont suivi la même logique, expliquée ainsi par l'augmentation des quantités vendues ou des prix de ventes, et/ou des coûts unitaires des productions vendues. En outre, les entreprises (5, 6, 10, 12, 14, 19, et 20) ont connu des baisses des ventes après leur mise à niveau.

Figure (10.) : La situation de la Valeur Ajoutée des 20 PME enquêtées avant et après la mise à niveau

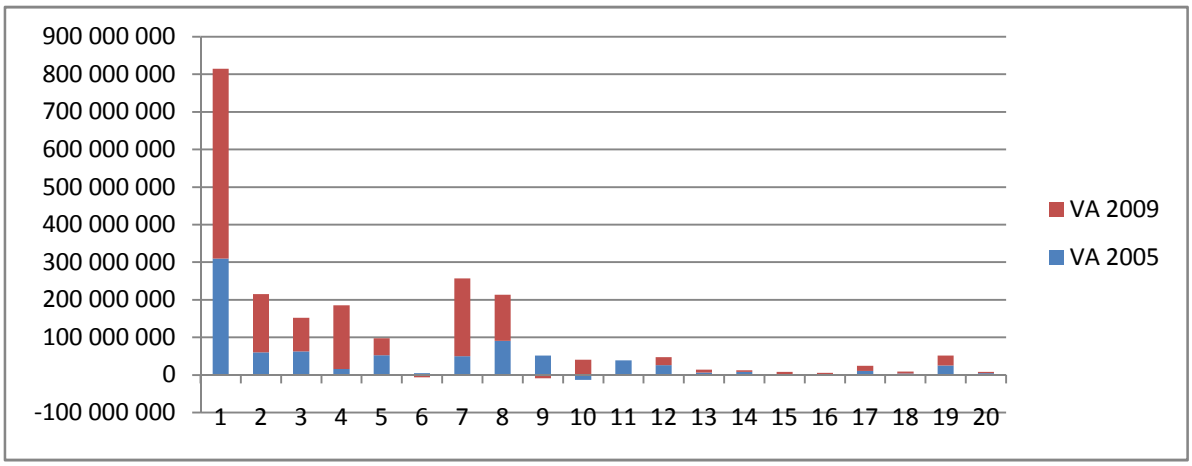

Source : Figure établie à partir des documents comptables des entreprises.

Tableau (4.) : Indice annuel des prix à la production des Industries Manufacturières (Prix TTC) « Secteur Privé »

Année	2005	2006	2007	2008	2009
Indice	**414,8**	422,5	430,7	436,6	**443,0**

Source : ONS, [2010].

Tableau (5.) : Effet prix sur l'évolution du Chiffre d'affaires et la Valeur ajoutée

- En Dinars algérien (DA)

Année	2005	2009		
VA	811 120 634	Effet Prix « VA » = VA 2009 / (IPP[12] 2009 / IPP 2005)	1 321 644 706	Augmentation réelle de la VA
CA	5 044 192 300	Effet Prix « CA » = CA 2009 / (IPP 2009 / IPP 2005)	7 345 151 745	Augmentation réelle du CA

Source : Nos calculs.

L'analyse de la valeur ajoutée est utilisée dans une multitude de domaines à diverses fins. Dans le domaine de la gestion et de la consultation, le concept de la valeur ajoutée est surtout utilisé afin d'identifier des solutions aux problèmes d'inefficacité des entreprises. L'idée de base est que les entreprises ont intérêt à concentrer leurs efforts et ressources sur les activités qui rehaussent la valeur de l'entreprise, et à minimiser, voire éliminer les autres. La vision de l'entreprise, ses objectifs et les besoins de ses clients serviront de points de repère pour évaluer la contribution des activités à la création de valeur (Willis. J.F, et Paré. G, [2002]). La valeur ajoutée est la différence entre la production et les consommations intermédiaires[13].

Cette valeur ajoutée sert à rémunérer les agents économiques qui concourent au fonctionnement de l'entreprise.

- Les salariés (paiement des salaires).
- Les apporteurs de capitaux (versement de dividendes aux actionnaires, versement d'intérêts aux créanciers sur les prêts accordés).
- Les administrations (Impôts « impôts sur les bénéfices », taxes « taxes d'apprentissage... », et cotisations sociales « sécurité sociale, assurance chômage, et assurance vieillesse...»).
- L'entreprise elle-même : partie de la valeur ajoutée non distribuée : bénéfice, réserves indispensables aux futurs investissements.

En effet, la figure dégage une progression globale de la valeur ajoutée remarquable après la finalisation du processus de mise à niveau [2009], soit une différence totale de 600 375 520 DA, avec une évolution de 75% par rapport à l'année de base [2005], dont le taux de valeur ajoutée représente 16,08% et presque 18% respectivement avant et après la mise à niveau par rapport à la totalité recensée. Le tableau (4.) présente l'Indice annuel des prix à la production des Industries Manufacturières qui arrive à 443,0 en 2009 après 414,8 en 2005. Et en présentant l'effet prix sur l'évolution du Chiffre d'affaires et la Valeur ajoutée, le tableau (5.) démontre l'augmentation réelle des ventes ainsi que de la valeur ajoutée justifiée par la supériorité de ces indicateurs en 2009 aux prix de 2005, par rapport à ceux de 2005.

Ultérieurement, la majorité des PME (14 entreprises) ont suivi la même logique, et présentant ainsi une augmentation au niveau de leurs valeurs ajoutées. Outre, le

nombre restant de PME (6 entreprises) a connu de fortes baisses et même négatives (les entreprises 6, 9, et 11). Concernant les entreprises ; 6,11, 14, et 20 la régression marquée au niveau de leurs valeurs ajoutées, après la mise à niveau est ainsi expliquée par des baisses importantes au niveau de leurs chiffres d'affaires en enregistrant des baisses au niveau du taux de valeur ajoutée arrivant à 855,96%, et 37,46% respectivement chez les entreprises (6 et 11).

Conclusion

Les tableaux et figures ci-dessus ont présenté les situations financières et économiques des 20 PME de la wilaya d'Oran enquêtées avant et après la mise en place du programme de mise à niveau ED-PME. Ils ont dégagé clairement une forte croissance globale des fonds propres arrivant à 267,51% après la mise en place du processus de mise à niveau, en enregistrant une croissance totale de 2 497 600 604 DA, soit presque quatre (4) fois le montant généré en 2005. En effet, la majorité des PME (15) ont suivi la même logique, avec une augmentation de 76,44% après la mise en place de la mise à niveau. Les investissements à leur tour, ont enregistré clairement une progression de leurs valeurs comptables nettes, arrivant à 748 479 572 DA en 2009, avec un taux de croissance de 223,50%. Aussi, les indicateurs de fonctionnement ainsi que les actifs, ont suivi la même logique, soit une progression qui varie entre 35% et 55%. Alors une progression réelle du taux de valeur ajoutée de 1,91% justifiée par la supériorité de ces deux indicateurs en 2009 aux prix de 2005, par rapport à ceux de 2005. En outre, le taux du résultat net est à prendre avec précaution, car les données présentées reflètent nettement une forte diminution, en dégageant ainsi un taux négatif, soit (-388,04%), ainsi, la majorité des firmes engagées dans ce processus (13 PME) était capable d'améliorer sensiblement leurs résultats d'exercice.

Bien que le Programme de Mise à Niveau fasse référence à l'amélioration de l'environnement macro-économique et l'environnement méso-économique de l'entreprise, et malgré les insuffisances de notre enquête, l'échantillon étudié nous a permis de constater que la mise à niveau des PME algériennes n'a pas été engagée avec beaucoup de conviction, ainsi que les actions menées sur l'environnement macro–économique (environnement institutionnel, banques, infrastructures, services,…) sont loin d'atteindre leurs objectifs.

En effet, l'administration dans son ensemble, ainsi que le secteur bancaire demeurent tributaires de l'influence de la culture héritée des années du centralisme économique. Conséquemment, ces entités se trouvent toujours aux prises avec une culture non favorable à l'initiative et au développement des affaires (Joyal. A, [2010]).

Enfin, les conclusions de notre étude nous ont permis de constater que, la mise à niveau des PME algériennes ne réponde nullement aux exigences vérifiées. C'est pourquoi Madoui. M et Boukrif. M, [2009] recommandent la mise à niveau réelle de l'ensemble des structures et institutions qui composent l'environnement des PME, ce qui peut entraîner à éradiquer la culture héritée des années du dirigisme.

Bibliographie

Abdlehadi. Z, (2009), « Les PME algériennes face à la mondialisation : s'adapter ou disparaître ? », La tribune d'Algérie, Algérie, 2 Mars.

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Kherbachi Hamid, (2013), «L'entreprenariat en Algérie 2011», Global Entrepreneurship Monitor (GEM), GIZ (Allemagne) CREAD (Alger), Janvier, 125 pages.

Aissani. Nadjet, (2005), « La politique de soutien des PME et leur rôle dans le développement économique en Algérie » Mémoire de Magister en Sciences économiques, Université d'Oran.

Bouri. N, (2012), « Compétitivité et mise à niveau des PME : Logique et résultats ? », Mémoire de Magister en Économie et Management.

Joyal A, M Sabeg et O Torres (direction), (2010), «La PME Algérienne et le défi à l'internationalisation» : Expériences étrangères, L'Harmattan, Paris.

Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissement, (2008), « Projet de stratégie et politiques de mise à niveau », document interne, Novembre.

Ministère de l'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement - ANDPME, (2011), « la nomenclature des dépenses : Les Aides Financières relatives au programme national de mise à niveau», Document interne, P 1-3.

Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, (2012), « Bulletin d'information statistique de la PME, N° 21 ».

Ministère de la PME et de l'Artisanat (MPMEA), (2009), « Bulletin d'information économique, DSIS, N° 16 ».

Ministère des Participations et la Promotion des Investissements, (2007), « Stratégie et politiques de relance et de développement industriels », Imprimerie Officielle, Alger.

Miraoui. Abdlekrim, (2009), « Les leçons susceptibles d'être tirées de l'expérience de mise à niveau des entreprises menées en Tunisie et au Maroc pour la mise à niveau des entreprises en Algérie ». In « Entreprenariat et mise à niveau des entreprises en Algérie », (Coordination par Miraoui. Abdelkrim et Toubach. Ali), LAMEOR, LAREGE, Université d'Oran, P 436.

[1] Enseignant -chercheur – Université d'Oran 2.

[2] De Velp. O, « Il ya un engagement pour la mise à niveau », PME Magazine d'Algérie, N° 35, Février, 2006.

[3] MIPI, [2008].

[4] Il est à signaler à cet égard que, le total des PME Oranaises bénéficiaires de ce programme de tous secteurs confondus arrive à 25 entreprises, et présentant ainsi la population de notre échantillon, c'est ce qui est présenté en bas.

[5] Comme nous l'avons déjà mentionné, le Programme ED-PME est présenté comme ayant eu plus de succès du fait du nombre d'entreprises qui ont été adhéré. C'est ce qui justifie le choix de notre champ d'étude.

[6] Ces données sont exploitées à partir des bilans, et des Tableaux des Comptes des Résultats de ces entreprises, et cela concernant les deux périodes (31/12/2005) et (31/12/2009). Elles concernant ainsi, les variables suivantes : Les Fonds Propres (FP), la Valeur Ajoutée (VA), les Investissements, le Résultat Net (RN), le Chiffre d'Affaires (CA), les Actifs, les Dettes à Long Terme (DLT), les Dettes à Court Terme (DCT), et l'Effectifs.

[7] Nous n'avons pas pu avoir les données concernant les Exportations des PME enquêtées. Pour cela, l'indicateur relatif à l'exportation (EXPORT), et qui présente la deuxième variable définissant ainsi la troisième hypothèse (P 3 Output) n'est pas inclus dans notre analyse.

[8] Si on les retrouve en capitaux propres, c'est par ce qu'elles représentent une forme de réserve en franchise totale ou partielle d'impôts.

[9] Il est à signaler que, les montants recensés des investissements (la classe 2) représentent les Valeurs Comptables Nets (VCN) exploitées à partir des bilans des entreprises enquêtées.

[10] Il est à noter à cet égard que, la différence qui existe entre les amortissements et les provisions relève du caractère irréversible de l'amortissement contrairement à l'aspect incertain de la provision.

[11] Il est à signaler dans cette optique que, le chiffre d'affaires est exploité à partir des Tableaux des comptes des résultats (TCR) des entreprises enquêtées.

[12] (IPP) : Indice des Prix à la Production.

[13] Les consommations intermédiaires : tous les achats faits par l'entreprise pour réaliser sa production, sa consommation en biens et services (matières premières, fournitures...).